الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة8 ماي 1945 قالمة

كلية :العلوم الإنسانية والاجتماعية .

قسم: التاريخ .

التخصص : تاريخ المغرب العربي المعاصر.

الإدارة الفرنسية والمسلمين الجزائريين 1830م/1870م

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في تاريخ المغرب العربي المعاصر

إعداد الطالبة :

آية برج

إشراف الأستاذ (الدكتور):

رمضان بورغدة

أمام اللجنة المشكلة من:

الاسم واللقب	الرتبة	مؤسسة الانتماء	الصفة
د. عبد الناصر عمر	أستاذ محاضر أ	جامعة 8 ماي 1945 قالمة	رئيسا
أ. رمضان بورغدة	أستاذ التعليم العالي	جامعة 8 ماي 1945 قالمة	مؤطرا
د.كوثر هاشمي	أستاذ محاضر أ	جامعة 8 ماي 1945 قالمة	ممتحنا

السنة الجامعية: -2022/2021م

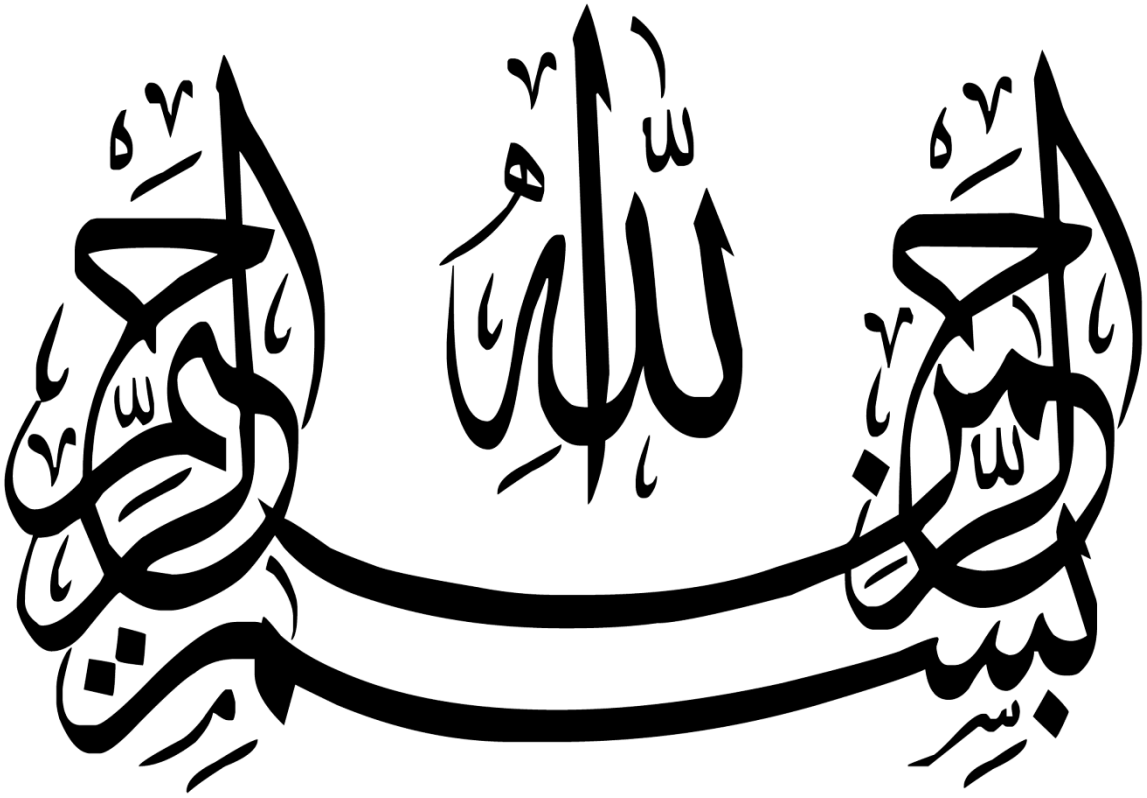
بسم الله الرحمن الرحيم

الشكر والتقدير :

قال تعالى :

رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَىٰ وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَاهُ وَأَدْخِلْنِي بِرَحْمَتِكَ فِي عِبَادِكَ الصَّالِحِينَ (19)

سورة النمل الآية (19)

ثم أني أتقدم بالشكر الجزيل للأستاذ المشرف "بورغدة رمضان" على كل نصيحة وتوجيه فعال أعطاني إياه والذي كان خلاصة مسار علمي ثري جدا .أشكره على دعمه العلمي والنفسي حيال مشواري الجامعي . قبل وبعد الشروع إنجاز هذه المذكرة .

كذلك السادة الأساتذة لجنة المناقشة إني أشكركم على كل ثانية قضيتموها في سبيل تصحيح أخطاء جهلتها أو غفلت عنها .

وهذه فرصتي أيضا لأشكر كل الأساتذة الذين مروا في مساري العلمي وكان لهم دور فاعل في وصولي لهذا المقام المتواضع ، وأخص بالذكر الأستاذة" كوثر هاشمي" ، فإن معرفتك الإحتكاك بك كان بالنسبة ولا يزال مكسبا علمي فريد .

فشكرا على كل معلومة أعطيتموني إياها على كل نصيحة وعلى كل نظرة إحترام أضافت لي فوق طاقتي طاقة إضافية دفعتني قدما.

"آية"

إهداء :

ما أجمل أن يجود المرء بأغلى ما لديه والأجمل أن يهدي الغالي للأغلى.

هاهي ذي ثمرة جهدي أجنيها اليوم هي هدية اهديها

إلى:

أمي "وردة قشي" وأبي "منصور برج " . هذا نجاحكم وانا لست إلا ثمرة من ثمرات تعبكم سهركم.و ألمكم ودعمكم لي فشكرا جزيلا أبواي.

و لأختي الوحيدة الكبرى بلقيس برج قدوتي في هذه الحياة و زوجها "تومي رياض" و"حسن" الصغير مع تمنياتي له بالمراتب العليا.

إخوتي "سيف الدين" و "عبد النور" سندي ومنتهى عزي.

.ثم أني أهدي نجاحي لكل من جدتي المناضلة والخال الصديق "برهان". وكل فرد من عائلتى الكبرى صغيرا كان أم كبيرا .و لتلميذتي المجتهدة والخلوقة "وسام دبوش" وأرجوا من الله تعالى أن تقفي وقفتي هذه في كلية الطب كما تطمحين .

وإلى صديقات عمري شيماء رجايبية ونبيلة محل العين وأتمنى من الله سبحانه وتعالى أن يديم صدقتنا .

إلى من لم تسع هذه الصفحة ذكرهم إلى الكل اهدي هذا العمل حبا واعتزازا وعرفانا، واسأل الله عز وجل أن يتقبل هذا العمل خالصا لوجهه الكريم، وأخر دعواي أن الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على اشرف المرسلين.

"آية"

خطة البحث :

مقدمة

الفصل الأول: الإدارة الفرنسية والمسلمين الجزائريين في فترة التردد 1834/1830

أولا : الإدارة الفرنسية والمسلمين الجزائريين في عهد "دوبرمون " 1830 م

ثانيا :الإدارة الفرنسية والمسلمين الجزائريين في عهد "كلوزيل" 1831/1830

ثالثا :الإدارة الفرنسية والمسلمين الجزائريين في عهد برتيزين 1831م

رابعا: الإدارة الفرنسية والمسلمين الجزائريين في عهد دوق دورفيقو 1831م /1833م

خامسا :الإدارة الفرنسية والمسلمين الجزائريين في عهد فوارول 1833م /1834م

الفصل الثاني: الإدارة الفرنسية والمسلمين الجزائريين 1848/1834

أولا: الإدارة الفرنسية والمسلمين الجزائريين في عهد ديرلون 1834م /1835م

ثانيا :الإدارة الفرنسية والمسلمين الجزائريين في عهد كوزيل للمرة الثانية 1835م /1837م

ثالثا: الإدارة الفرنسية والمسلمين الجزائريين في عهد دامريمون 1837م

رابعا :الإدارة الفرنسية والمسلمين الجزائريين في عهد فالي 1837م /1840

خامسا :الإدارة الفرنسية والمسلمين الجزائريين في عهد بيجو 1841م /1847م

سادسا : الإدارة الفرنسية والمسلمين الجزائريين في عهد الدوق دومال 1848/1847م

الفصل الثالث: الإدارة الفرنسية والمسلمين الجزائريين في عهد لويس نابليون الثالث 1848م 1870م

أولا: الإدارة الفرنسية والمسلمين الجزائريين في فترة الجمهورية الثانية 1848م /1852م.

ثانيا : الإدارة الفرنسية والمسلمين الجزائريين في عهد راندون 1852م /1858م.

ثالثا : الإدارة الفرنسية والمسلمين الجزائريين في عهد في فترة وزارة الجزائر والمستعمرات 1858م/1860م .

رابعا :الإدارة الفرنسية والمسلمين الجزائريين في عهد بيليسي. 1860م/1864م

خامسا :الإدارة الفرنسية والمسلمين الجزائريين في عهد ماكماهون . 1864م /1870م

خاتمة

قائمة الملاحق

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المختصرات

أ / بالغة العربية :

الكلمة	المختصر
ترجمة	تر
تعريب	تع
طبعة	ط
دون طبعة	د.ط
دون تاريخ	د ت
تقديم	تق
دون بلد	د .ب
تحقيق	تح

ب/ باللغة الفرنسية

Arrêté	ART
Ordonnonse	O
Ordonnonse Royal	OR
Arrêté de Commandant en Chef	ACC
Arrête De Gouverneur Général	AGG
Décret impérial	DI
Volume	V

مقدمـــة

مقدمة

لطالما كان توقيع معاهدة الاستسلام في المخيال الفرنسي هو ذلك الفتح الصليبي المبين لقلعة القراصنة "وعش النسر" [1]كما لقبوها لقرون صورولوجيا [2]، لنصر كامل متكامل صورته الكتابات الملحمية لعدة أغراض غير علمية. لكن هل كان هذا صحيحا؟ هل كان سقوط مدينة الجزائر يعتبر سقوطا فعليا للإيالة الجزائرية برمتها؟ بالطبع لا، فمثلما برزت كتابات ملحمية لا تمت للحقائق التاريخية بصلة، كانت هناك كتابات أبرزت مدى صعوبة مهمة إدراج إدارة فرنسية في الجزائر. ظل تأسيسها، سيرها وفعاليتها مرتبطا بمتغيرات عديدة أولها :الأوضاع السياسية في فرنسا، وشخص حكامها الذين تداولوا طوال هذه الفترة من ملك بوربونيا ثم ملك أورليانيا ثم رئيسا جمهوريا ثم إمبراطورا. ثانيها: التقدم العسكري وتمكن المقاومات الشعبية والتمكن من المقاومات الشعبية التي ظهرت بتفاوت منذ شهر الاستسلام واستمرت عقود كثيرة. ثالثها شخص القادة الحكام العامون ومدى تحمسهم لتطبيق المشروع الفرنسي في الجزائر. كلها متغيرات تحكمت بطريقة مباشرة أو غير مباشرة في هذه الإدارة. في هذا السياق المتدخال تندرج هذه الدراسة الموسومة بالإدارة الفرنسية والمسلمين الجزائريين في فترة الحكم العسكري 1830م 1870م.

[1] هي ألقاب أطلقتها الدول الأوربية على مدينة الجزائر خاصة والايالة الجزائرية عامة كما كان يطلق أيضا على المدينة لقب "المحروسة "ويعتبر هذا الأخير من أشهر الألقاب الشائعة آنذاك .

[2]الصورولوجيا "imagology "هو لون من ألوان الكتابات الأدبية ذات تصوير تاريخي وقد ظهرت في كتابات المؤرخين الأوربيين خلال حروبهم، إذ تصور هذه الحروب بصور ملحمية لتجديد الروح القتالية. وكانت هذه الكتابات حاضرة بقوة مع سيرورة عمليات احتلال الدول خاصة الإفريقية وكانت ترمي هذه الملاحم المصورة روائيا لتبيان بدائية هذه الشعوب مقارنة بالحضارة الغربية وتميزت بالعنصرية وتبيان أفضلية الجنس الأوروبي ورسالته .... (ينظر: نصيرة كبير، " **الصورولوجيا في الأدب المقارن الصورة الأدبية للآخر imagologie**")، مجلة الخطاب والتواصل، العدد 07، جوان 2020م ص 344.)

1-دوافع اختيار الموضوع :

قد اخترت هذا الموضوع لأسباب عديدة ومختلفة، ذاتية وأخرى موضوعية. أما الذاتية منها، فهي الرغبة في فك غموض يراود الباحث ذو النزوع الوطني حول الممارسات والتنظيمات والإجراءات الأولى التي خولت لإدارة مسيحية غريبة أن تدرج قواعدها في الجزائر بل وتضمن استمرارها لمدة لا تقل عن قرن وثلاثة عقود. الرغبة في معرفة نماذج عن السياسة الإدارة الفرنسية المجحفة في حق الأهالي المسلمين ونسب كل سياسة لصاحبها من القادة والحكام العامون.

أهم سبب يمكن ذكره ماعدا الأسباب الذاتية هو توجيه الأستاذ المشرف "بورغدة رمضان" اهتماماتي نحو دراسة موضوع بهذا الوسع وهذه الأهمية المتمثلة في كون دراسة مواضيع السياسة الاستعمارية الإدارية بثقلها التاريخي، وأن تكون هذه السياسة الاستعمارية فرنسية، "وللجزائر"، فإننا نتحدث حتما عن واحدة من أهم المواضيع المفصلية التي لا تفسر فقط ما ستؤول إليه الأحداث التاريخية للجزائر لعقود قادمة بل وحتى أحداث المغرب العربي خاصة وأن بعض تجارب الإدارة الفرنسية في الجزائر ستظهر في تونس بعد فرض الحماية والمغرب وموريتانيا فهذا الموضوع يعتبر من أنسب المواضيع التي يمكن اتخاذها كمرحلة إنتقالية وكمفتاح للدارسات المتخصصة لاحقا.

- وكان من ضمن أسباب إختيار الموضوع أيضا تواجد مادة خبرية ضخمة ضمن كتابات المؤرخين الفرنسيين تترجم مرحلية الإدارة في الجزائر . كما أن تناول موضوع الإدارة الفرنسية يشبع الفضول المعرفي إذ يجبر الباحث على الاطلاع النهم والمستمر لجميع السياسات العسكرية الدينية الاقتصادية والاجتماعية التي جعلت الإدارة تدرج بتلك الطريقة التي وجدت عليها.

وإن فهم موضوع الإدارة الفرنسية لم يتعلق فحسب بالسياسات الاستعمارية بل ويرتبط ارتباطا وثيقا بالتشريعات التي تصدر من الميتروبول لذا وجب على الخائض فيه الإلمام الأفقي بأساسيات أو على الأقل بمصطلحات علم القانون حتى يتسنى لنا الفهم الصحيح لسيرورة هذه الإدارة.

2-الإشكالية:

ما الأساليب الإدارية التي انتهجتها الإدارة العسكرية في الجزائر في سبيل إخضاع الأهالي ؟وما مدى فعالية سياسة القادة والحكام العامون العسكريون في إدراج وتطوير هذه الإدارة ؟

3-التساؤلات الفرعية:

ما هي التجارب الإدارية الفرنسية التي أدرجت في فترة الحكم العسكرية وما مدى فعالية كل واحدة منها؟

ما علاقة الأوضاع السياسة في فرنسا بالهيكلة الإدارية الفرنسية في الجزائر؟ وما علاقة الثورات في فرنسا بوضعية الجزائر القانونية ؟

وما الدور الذي لعبه شخص شارل العاشر والملك لويس فيليب والرئيس ثم الإمبراطور نابليون الثالث في إدارة الأهالي والمستوطنين؟

ما أهم المراسيم والقرارات المنظمة للإدارة العسكرية في الجزائر؟

ما طبيعة المكاتب العربية كيف تطورت وما الدور الذي لعبته في إخضاع الأهالي المسلمين؟

كيف أثرت الإدارة الفرنسية بقيادة الحكام العامون في المقاومة الشعبية وكيف أثرت المقاومة الشعبية في الإدارة الفرنسية؟

ما الخصوصية التي امتازت بها فترة وزارة الجزائر والمستعمرات ولما فشلت تجربتها؟

ما الفرق بين الإدارة المدنية (الخاصة بالمستوطنين)والعسكرية (الخاصة بالأهالي) في الجزائر في فترة الحكم العسكري ؟

وهل كان لمشروع المملكة العربية لنابليون الثالث بعدا إداريا يذكر ؟

4-حدود الدراسة:

4-1-الحدود الزمنية:

بدأت هذه الدراسة مذ توقيع معاهدة الاستسلام بين الداي حسين والكونت دو برمون في 5 جويلية 1830م حيث يعتبر هذا التاريخ هو بداية التواجد الرسمي للجيش الفرنسي في الجزائر وبالتالي بداية محاولات إدراج إدارة تخدم هذا الجيش وتنتهي بسقوط الإمبراطورية الثانية التي أعلنها لويس نابليون الثالث. بعد الهزيمة التي مني بيها الإمبراطور في سيدان (Sedan) 01 سبتمر 1870 وتعاظم دور المدنيين تبعا لذلك إلى أن تم الغاء منصب الحاكم العام وإدارة الحكومة العامة العسكرية في 24 أكتوبر م1870 وإدراج الحكومة المدنية رسميا تحت رعاية الجمهورية الثالثة .

4-2-الحدود المكانية:

صحيح أن الحدود الجغرافية للدراسة لا تتعدى الحدود الجزائرية لكن في الحقيقة ، الإدارة مرتبطة بسير الاحتلال الجغرافي فلا يمكن إدراج إدارة في منطقة معينة دون النجاح في إحتلالها ولا يمكن لهذه الإدارة أن تنجح إلا بعد إخضاع قبائلها. فإن الإدارة في فترة

التردد تتعلق بمدينة الجزائر وأجزاء من التيطري وعنابة ووهران(المدن الكبرى) أما في بداية الفترة الموالية 1834 إلى غاية 1837م كانت الإدارة الفرنسية مدرجة في عديد المدن الكبرى ومطوقة من الشرق بمقاومة "أحمد باي" ومن الغرب بمقاومة الأمير عبد القادر، وفي نهاية سنة 1837م قضي على مقاومة أحمد باي وأدرجت الإدارة الفرنسية، وبقيت الإدارة مطوقة من الغرب حتى سنة 1848م أين قضي على مقاومة الأمير عبد القادر ثم منطقة القبائل والجنوب .... .

5-مناهج الدراسة:

المنهج التاريخي الوصفي : انتهجنا منهج تاريخي وصفي لما قمنا به من وصف للإدارة الفرنسية في الجزائر، هيكلتها وتنظيمها والسياسيات العسكرية التي ساهمت في إدراجها. بالإضافة للتنقل الكرونولوجي بين عناصر البحث.

المنهج التحليلي: من خلال سعينا لتحليل مضامين القرارات والمراسيم الملكية والرئاسية والإمبراطورية وحتى الوزارية التي تضمنت إجراءات إدارية معينة.

المنهج المقارن: وهو من أهم المناهج التي استعملناها في هذه الدراسة نظرا لمحاولتنا المقارنة بين سياسة الملك لويس فيليب وخلفه في حكم فرنسا نابليون الثالث من خلال تداعياتها على الإدارة في الجزائر، كذلك محاولة المقارنة بين سياسة الحكام العامون من خلال تداعيتها على الأهالي المسلمين، و المقارنة بين الإدارة المدنية والعسكرية . والمقارنة أيضا بين والإدارة المدنية في الجزائر وفرنسا ،خاصة في الفصل الثالث والذي تضمن بروز وضائف إدارية مدنية شبيهة بالوظائف الإدارية في الميتروبول وسعينا للاستخلاص نقاط تشابه ونقاط الاختلاف بين الوظيفة أو الهيكلة الإدارية في فرنسا ونظيرتها في الجزائر.

6-خطة البحث :

للإجابة على الإشكالية الكبرى قسمنا البحث إلى ثلاث فصول مرتبة ترتيبا كرونولوجيا حسب درجة الإدماج الإداري (l'intégration administratif) بالإدارة في الميتروبول ، ففي الفصل الأول كان الإدماج الإداري منعدم فعرجنا لتطور الإدارة الفرنسية عبر القادة العامون ابتدائنا في أول عنصر بدوبرمون موقع معاهدة الاستسلام أين تحدثنا عن أوضاع فرنسا قبيل الاحتلال وسياسته العسكرية في الجزائر ومبادراته الإدارية ومن ثم مغادرته الجزائر، ثم كلوزيل في العنصر الموالي كذلك عرجنا لثورة يوليو 1830م ، وتأثيرها على الادارة في الجزائر ترجمة بسيطة لشخصه وسياسته العسكرية وإجراءاته الادارية ومن ثمة عزله، ثم بيرتيزين متحدثين عن أسباب تعينه وعزله ومبادراته الإدارية والعسكرية بين الحدثين، فدوروفيقو الذي تحدثنا عن سياسته العسكرية تجاه الاهالي ومبادرته الإدارية وبروز مقاومة الأمير ، ثم فوارول والذي تحدثنا عن سياسته تجاه المسلمين والمقاومة الأهلية. وختمنا هذا العنصر والفصل على حد سواء باللجنة الإفريقية ومهامها في الجزائر.

أما الفصل الثاني: فقد تطرقنا فيه للإدارة الفرنسية والمسلمين الجزائريين من 1834م 1848 م، والمقسم لست عناوين متفرعة عن الفصل، أولها الإدارة الفرنسية في عهد ديرلون عرضنا ترجمة لشخص هذا الحاكم العام إلى جانب قرارات مرسوم لويس فيليب الملكي 22 جويلة 1834م والإجراءات التنظيمية الواردة فيه والقرارات التابعة له. وفي العنصر الموالي قمنا بعرض لمحة عن سياسة كلوزيل العسكرية القمعية تجاه الأهالي (في ظل تطوق الإدارة الفرنسية من الشرق والغرب) وتأثيرات هذه السياسة السلبية على الإدارة الفرنسية والأهالي المسلمين . أما الثالث فقد تطرقنا فيه لسياسة دامريمون في سبيل القضاء على مقاومة الأهالي بقيادة "أحمد باي" في الشرق الجزائري وتم ختام العنصر بوفاة الكونت دامريمون. وبعدها تطرقنا لسقوط مدينة قسنطينة والإدارة العربية التي أدرجها المارشال فالي في المنطقة . أما العنصر الموالي فقد عرجنا فيه لترجمة لشخص الجنرال" بيجو" ، وسياسته

القمعية العسكرية والاقتصادية والدينية تجاه الاهالي المسلمين في سبيل خنق مقاومة الأمير كما قمنا بعرض قرار فيفري 1844 وتأسيس المكاتب العربية ومرسوم 15 أفريل 1845م والتقسيمات الإدارية المنبثقة منه، وتم ختام الفصل بعنصر الإدارة الفرنسية في عهد الدوق دومال و تصوراته للمشاريع الإدارية في الجزائر كما عرضنا فيه سقوط الأمير عبد القادر. ونفي الدوق من الجزائر.

أما الفصل الأخير: فقد تناولنا فيه الإدارة الفرنسة والمسلمين الجزائريين في عهد نابليون الثالث 1852م 1870م.

إذ خصصنا أول عنصر للإدارة الفرنسية والمسلمين في فترة الجمهورية الفرنسية الثانية بدءا من 1848م إلى 1852م أين عرضنا الثورة الفرنسية الثانية وتداعياتها على الجزائر ومبادئ دستورها الجديد وتأثيره على الإدارة في الجزائر وتراجم بسيطة لشخص الحكام العامون المعينون رسميا والذين مروا في هذه الفترة. وفي العنصر الموالي تطرقنا للإدارة الفرنسية في عهد راندون وتداعياتها على المسلمين الجزائريين إلى غاية 1858م، لنعرج للعنصر المميز في هذا الفصل والدراسة بأكملها وهو الإدارة الفرنسية المدنية في عهد وزارة الجزائر والمستعمرات، أين تطرقنا لتطور الوظائف الإدارية وأنهينا هذا العنصر بزيارة الإمبراطور نابليون الثالث للجزائر وإلغائه للوزارة.لننتقل للعنصر الموالي الموسوم بالإدارة الفرنسية والمسلمين الجزائريين في عهد الجنرال بيليسي أين عرضنا مشروعي قانون سناتيس كونسيلت وتداعياته على المسلمين الجزائريين لنتطرق بعدها لآخر عنصر في هذه الدراسة والموسوم بالإدارة الفرنسية والمسلمين في عهد آخر حاكم عام عسكري في القرن 19م في الجزائر وهو ماكمهون أين ركزنا بالدرجة الأولى إلى تأثير الإدارة السابق إدراجها على الجزائريين وتزامنها مع المجاعات وختمنا آخر عنصر بسقوط نابليون الثالث وإلغاء النظام العسكري واستعاضته بالمدني.

7-أهم المصادر والمراجع المعتمدة:

كتب باللغة الأجنبية الفرنسية :بما أن هذه الدراسة ركزت في شخص الحكام العامون فإن أهم المصادر التي ساعدتني في ترجمة شخص هؤلاء الحكام هي كتاب السجل الذهبي للجزائر.

(Livre d'or de l'Algérie) لصاحبه (Narcisse foucon) الذي اشتغل كرئيس تحرير مجلة (l'Echo d'Oran)[1]الذي قدم عرضا لتراجم مبسطة لعديد القادة الحكام العامون العسكريون.

أما المصدر الموالي فهوا الكتاب الذي ألفه(ACHILLE FILLIAS) والموسوم ب تاريخ غزو واستعمار الجزائر.

(Histoire de la conquête et de la colonisation)1860/1830

والصادر في نفس السنة التي أكملت فيها الدراسة. حيث تم التطرق فيه مرحليا للقادة والحكام العامون وسياستهم تجاه الأهالي وأرضهم " la conquête " والمستوطنين " la colonisation " بالإضافة لكتاب « RECUEIS DES ACTES DU GOUVERNEMENT DE L'ALGÉRI » وهو كتاب جمعت فيه جميع النصوص الأصلية للقرارات الواردة من فرنسا سواء أكانت مراسيم des Ordonances royales أو قرار رئاسي" arrêté présdensiel " أو مرسوم إمبراطوري "décret impérial[2] أو قرار وزاري أو قرارات الحكومة العامة من الجزائر ما بين سنتي 1830/1854م .

[1]Achille Fillias, histoire de la conquète et de la colonisation de l'Algérie 1830-1800 , arnauld de versse ,paris 1860 ,p1

[2]عبد الحفيظ قبايلي، **السياسة الإدارية الفرنسية وآثارها على المسلمين الجزائريين**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير، جامعة 8ماي 1945م، قالمة , 2013-2014 م، ص 11.

أما الكتب اللغة العربية أو المترجمة فكان كتاب " شارل روبير أجيرون" الموسوم ب "تاريخ الجزائر المعاصر" من أهم المراجع المعتمدة وكذا كتابي الدكتور أبو القاسم سعد الله "تاريخ الحركة الوطنية" الجزء الاول و "محاضرات في تاريخ الجزائر المعاصر".

أيضا كتاب الأستاذ الدكتور صالح فركوس "إدارة المكاتب العربية".

أما بالنسبة للأبحاث العلمية فأذكر رسالة الماجيستر لعبد الحفيظ قبايلي الموسومة ب "السياسة الإدارية الفرنسية وأثرها على المسلمين الجزائريين 1844م 1900 م" ورسالة الدكتوراه غير المنشورة للطالب يحيا بن فطيمة والمسومة ب"السياسة الإدارية الفرنسية وأثرها على المسلمين الجزائريين في عمالة قسنطينة 1870/1837م. وهما رسالتين من تأطير الأستاذ المشرف "بورغدة رمضان"، فضلا عن أطروحة الدكتور عثمان زقب للدكتوراه السياسة الفرنسية في الجزائر. 1830 /1914م (دراسة في الأساليب الإدارية) أما باللغة الفرنسية فقد كانت الأطروحة المقدمة لنيل شهادة الدكتوراه ل (Jacques Budin) تحت عنوان الاستعمار التثاقف والمقاومات لجهة عنابة من 1832م 1914 م Colonisation acculturation et résistances وهي دراسة ضخمة تناولت في العديد من عناصرها تطور التنظيم الإداري في دائرة عنابة و قالمة طوال هذه الفترة.

8-صعوبات البحث :

بالنسبة للصعوبات التي واجهتني والتي لا يخلو أي بحث علمي كان منها :

- وهي عقبات منهجية بالدرجة الأولى تتمثل في صعوبة خلق توازن بين فروع الفصل بالتقسيم المذكور خاصة وان هناك حاكم عام سياسته وإدارته للجزائر تعج بالتفاصيل المهمة كالجنرال "بيجو " وحاكم عاما آخر دون ذلك"كبرتيزين" مثلا.

- صعوبة التعامل مع موضوع الإدارة الفرنسية والسياسيات التي ركزتها في الجزائر دون الوقوع في معضلة التشعب .

- صعوبة التعامل مع مادة مصدرية باللغة الفرنسية لأول مرة بأعداد كثيرة .

الفصل الأول:

الإدارة الفرنسية والمسلمين الجزائريين في فترة التردد 1834/1830

أولا: الإدارة الفرنسية والمسلمين الجزائريين في عهد "دوبرمون " 1830 م

ثانيا: الإدارة الفرنسية والمسلمين الجزائريين في عهد "كلوزيل" 1830/.1831

ثالثا: الإدارة الفرنسية والمسلمين الجزائريين في عهد برتيزين 1831م.

رابعا: الإدارة الفرنسية والمسلمين الجزائريين في عهد دوق دورفيقو 1831م /1833م.

خامسا: الإدارة الفرنسية والمسلمين الجزائريين في عهد فوارول 1833م /1834م

تمهيد :

من الضروري جدا أخذ لمحة عن أوضاع فرنسا قبل إحتلال الجزائر حتى نجيد التطرق للإدارة الفرنسية في الجزائر فإن الأوضاع العامة السائدة في فرنسا من الاضطراب السياسي والفوضى الشعبية التي بدأت معالمها منذ سقوط نابليون الأول وعقد مؤتمر فيينا 1814 م، الذي قضى بعودة أسرة آل بوربون الحكم ومن ثمة صدور دستور 04 جويلية 1814م . وقد عين الملك لويس الثامن عشر [1] آنذاك وقد كان ذو سياسة وسطية كامنة في أنه لم يكن ذلك البوربوني الحاقد على الجمهوريين، ولم يكن بالطبع جمهوريا كارها لبوربونته، وسطيته هذه ضمنت لفرنسا و شعبها الاستقرار رغم أن الساحة السياسية مليئة بالتناقضات ، وقد كان موقف لويس الثامن عشر منها موقف الموفق بينها لتحقيق" وحدة السلطة " ، لكن دستور 1814م تضمن العديد من المواد التي استفزت فئة كبيرة من الشعب الفرنسي وبدأ الاستياء من هذه المواد يبرز لكن الملك تجاوزه بتعديلات على المجلس النيابي والمواد الدستورية في جانفي 1817م ونجحت سياسته المعتدلة في إسترضاء الشعب. وتم عقد مؤتمر إكس لاشابيل الذي أعاد لفرنسا دورها الأوروبي 1818م .

وتحمس الملك لمزيد التعديلات على الدستور لصالح المواطنين [2] الأمر الذي زاد من من موجة المعارضة لليمن المتطرف[3] ،وباتوا يدعون الملك لإرجاع الهيبة للعرش وقد تزامن

---

[1] **لويس الثامن عشر** ولد في 17 نوفمبر 1755م بقصر فرساي الملكي و هو أول ملك بربوني فرنسي بعد نابليون بونابارت عين سنة 1814م وحكم فرنسا إلى غاية وفاته 1824م (ينظر : عبد العزيز سليمان نوار، عبد المجيد نعنعي، **التاريخ المعاصر أوروبا من الثورة الفرنسية إلى الحرب العالمية الثانية** دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، ص ،ص 181.183)

[2] الغى بموجبها الرقابة على الصحف نهائيا ، نفسه ص 185

[3] عمر عبد العزيز عمر، محمد علي القوزي، **درسات في تاريخ أوربا الحديث والمعاصر**، دار النهضة العربية، بيروت 1999م، ص82

هذا مع اغتيال الدوق دي بري[1] من قبل أحد الشباب الفرنسيين الأمر الذي زعزع الملك وقد جعله هذا الحدث الملك يشكك في فعالية سياسة الاعتدال. وعزم على إعادة الهيبة للعرش فتفوق عدد المتتطرفين في المجالس وأبعد تبعا لذلك أحد المعتدليين المدعو" ريشلو" [2]عن رئاسة الوزراء وأسند المنصب إلى أحد المتطرفين المدعو" فيال " هذا الاخير الذي قمع بعنف الجمهوريين وأعاد الرقابة على الصحافة وقام بتمديد عهدة النواب وبعد وفاة" لويس الثامن عشر" خلفه شارل العاشر سنة 1824م في حفل تتويج رهيب[3] لكن بدا عليه تعصبه منذ اعتلائه. فأعاد للنبلاء ما حرمتهم منه الثورة الفرنسية وسمح للباباوات بالرجوع للبلاد وبدا أنه ينوي إلغاء الدستور حيث سبق وأن صرح " **لخير لي أن أكون حطابا من أن أملك على شاكلة ملك إنجلترا** " فانطلقت موجة السخط على المستوى الشعبي وحتى داخل غرفة البرلمان فقد حرم بعض المتطرفين من مناصبهم. فإننا يمكن أن نطلق حكما على أن فترة حكم شارل العاشر من بدايتها لنهايتها تميزت بالاضطراب وسخط جهات عديدة [4] .

ولم يجد الملك حل يلملم الشروخات سوى فكرة إرسال حملة للجزائر، سميت بالحملة التأديبية لعلها تظهر للعامة أن المجد البوربوني لايزال مستمرا. وبنجاح الحملة انتشر فرح شديد في فرنسا. لكن السؤال المطروح هنا هل نجاح الحملة في الجزائر سيشفع للملك شارل العاشر ويطفئ ثورة وشيكة الإشتعال؟

---

[1]هو إبن شقيق الملك لويس الثامن عشر، عبد العزيز سليمان نوار، (ينظر : عبد المجيد النعنعي المرجع السابق، ص 186)

[2] لمعرفة المزيد عن دهاليز السياسة أنذاك أنظر :

(Voire :M.leDuc , Mémoires de Louis XVIII, Bruxelles,1833)

[3]Voir:M.Miel ,Histoire dusacre de Charles X ,dans ses rapport avec les beaux-arts ,et les lettre publique de la ftance ,ED CLF PANCKOUCKE ,Paris ,p21

[4]عمر عبد العزيز عمر، محمد علي القوزي، المرجع السابق، ص 183

هذه الأوضاع هي التي جعلت الفرنسيين في حيرة من أمرهم هل سيبقون على الجزائر مستعمرة فرنسية أم لا لذلك يطلق على أولى مراحل الاحتلال الفرنسي للجزائر " بمرحلة التردد"[1] أو "مرحلة التجربة " أو كما سماها شارل روبير أجيرون "فترة القلق"، [2] إذ سيطرت الضبابية على أحداث المستقبل القريب وفي ظل غياب منهجية وتعليمات دقيقة من الميتروبول(المضطرب) فيما يخص الإدارة في الجزائر فلم يكن أمام ضباط الجيش الفرنسي حينها إلا أن يصدروا قرارات إرتجالية [3] لتنظيم الإدارة لذلك سنعرج لتغيرات الإدارة بتغير الجنرالات الفرنسيين . طيلة هذه الفترة :

أولا: الإدارة الفرنسية والمسلمين الجزائريين في عهد دو برمون :

قبل الولوج في دراسة الإدارة الفرنسية من الضروري أن نعرض عرضا بسيطا حول سير العمليات العسكرية بدءا باحتلال مدينة الجزائر ومحاولات التهدئة فيها la pacification" " ومحاولات احتلال المعاقل التركية الكبرى بايلك الشرق والغرب والتيطري إلى غاية تنحية الكونت دوبرمون لنتكمن من دراسة نواة الإدارة الفرنسية التي أنشأها الكونت

أ: سير الاحتلال وسياسة دو يبرمون العسكرية : لدى إرسال الحملة الفرنسية الى الجزائر كانت الأوضاع في فرنسا لا تبشر بالخير والعرش البوربوني كما عرجنا سابقا كان مهددا على جميع الأصعدة بل وإن الملك شارل العاشر لم يرسل الحملة [4]الى الجزائر إلا

[1] وهناك حتى من يطلق عليها تسمية مرحلة التجربة أو الخطأ أو مرحلة الإرتجال

[2]شارل روبير أجيرون، تاريخ الجزائر المعاصر، تر: عيسى عصفور، منشورات عويدات، بيروت ، 1982م ص 24.

[3]نفسه، ص 21

[4]الحملة الفرنسية : قادها وزير الحرب دي يبرمون جمع فيها ما يقارب 64.000 في رواية غرينفل وأسطولا يحمل حوالي 675 سفينة قاده الأميرال دوبيري انطلقت من مدينة Toulon في 25 ماي 1830م الفرنسية و استهدفت شبه جزيرة سيدي فرج وأنزلت القوات بها وفقا لخطة الكولونيل بوتان "Boutin" بإعتبار المنطقة نقطة ضغف المدينة لتحتشد الجيوش البرية في سطاوالي يوم 19جوان

تصريفا لوزير الدفاع دو بورمون [1] الجمهوري ذو الرغبة الإنقلابية وقد نجحت الحملة التأديبية في الوقت الذي لم يكن متوقعا أن تنجح فيه خاصة ذلك أن الجزائر أو ما سمته أوروبا عش النسر أو قلعة القراصنة المحفوفة بالانكشاريين وخلفائهم المعروفين بأنهم لا يقهرون [2] قد شكلت هاجس ليس للأوروبين فقط بل وحتى خارج أوروبا (إذ أعرب الرئيس الأمريكي ثيدور روزفلت عن امتنانه لفرنسا لقضائها على القرصنة الجزائرية والإتاوات المترتبة عنها بعد توقيع معاهدة الاستسلام)[3]، هذه العوامل والخصوصية التي تتميز بها الجزائر ستجعل من عملية إحتلال الجزائر وإرساء أسس الإدارة مهمة من أصعب المهام فبعد توقيع معاهدة الاستسلام، بدأت عمليات الغزو العسكري بدءا بمدينة الجزائر التي استبيحت قتل وهجر أهلها ونهبت الخزينة والنهب نهبا خيالي (517000000 فرنك

1830وتهزم القوات الجزائر بحصيلة قدرت بما يفوق عن 50ألف قتيل نظرا لسوء تنظيم جيش الأغا ابراهيم صهر الداي لذي تجرع هزيمة ثانية في المنطقة الأمر الذي سمح للقوات الفرنسية بالتقدم الى غاية وصولها إلى ما سماه الفرنسيون "حصن الامبراطور "أو قصر مولاي الحسن في 04جويلية انتهت بتوقيع معاهدة الاستسلام بين الدي حسن وقائد الحملة دوبرمون في 14محرم 1246م الموافق ل 5 حويلية1830م، (ينظر : أبو القاسم سعد الله، تاريخ الحركة الوطنية، ج 1، عالم المعرفة، 2009 ص16)

[1] دي بورمون اسمه الكامل " Luis Augustr Victor . Conte de ghaisin Bourmont "
ولد في 2 سبتمبر 1773م تخرج من المدرسة العسكرية Sorèze، عين ضمن الحرس الملكي وشارك في العديد من الحروب خارج فرنسا كإسبانيا عام 1823م عين وزيرا للدفاع في عهد الملك شارل العاشر. قاد الحملة التأديبية الفرنسية لحسين باشا ووقع معاهدة الاستسلام 5 جويلة 1830م بعد انتصاره في معركة سطولي وبعد سقوط الملك شارل العاشر رفض دي برمون أداء القسم للملك لويس فيليب وعليه غادر الجزائر نهائيا نحو منفاه اسبانيا ثم عاد لفرنسا عام 1840 لبث هناك حتى مات عام 1846م (voire : NARSSICE Faucon , op_cit , pp 102 108)

GABRIEL ROUQUERO, **Eexpédition de 1830 la prise d'alger 1830**, nouvelle édition p73[2]

[3] أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية ، المرجع السابق، ص 17

ذهبي) لخزينة مدينة الجزائر وحدها ، أهلها من قبل جيوش دوبرمون لتنطلق المقاومة في المدينة في 23جويلة 1830م بقيادة "ابن زعموم "[1].

أما محاولة احتلال بايلك التيطري فلقد باءت بالفشل الذريع في 25/23 جويلية 1830م بعد تمكن بوشناق من الحفاظ على المعقل التركي هناك .

1-محاولة إحتلال مدينة عنابة :

لا شك بأن المدن الساحلية هي الهدف الفرنسي منذ البداية، خاصة عنابة التي كانت تطمح فرنسا من خلال احتلالها الى استعادة امتياز صيد المرجان ها هناك وإدراج إدارة تضمن سير الملاحة وفق البرتوكولات الفرنسية لا التركية إذ أمر دوبرمون الكونت دامريمون26 جويلية 1830م ،[2]

لقيادة حملة نحو عنابة متكونة من ثمانية سفن وقد كانت عنابة في هذا الحين تشهد شرخا اجتماعيا كبير بين أقلية الأتراك الذين يقطنون القصبة وأعالي المدينة والعرب الذين يقطنون منخفضاتها بالإضافة للأقلية اليهودية التي تقطن حي سيدي عبرا . استطاع الكونت احتلال القصبة ووضع الفيلق السادس فيها ولم يتأخر العرب في المقاومة الشديدة التي أضعفت الحامية لدرجة تراجع قوات الكونت دامريمون ورجوعهم بعد ذلك ليشكل مجلس النبلاء ليكون الواسيط بين الإدارة العسكرية والأهالي وقد إستمرت القوات الفرنسية بالتقدم والسيطرة على الحصون كما حمل العرب السلاح منذ 3أوت ورغم اشتداد المقاومة إلا أن انتصارات دامريمون كانت متوالية في عنابة كقتل زوج أخت أحمد باي في 11أوت 1830م

---

[1] مزيان سعيدي، "**التأصيل التاريخي للمقاومة العسكرية لسكان منطقة القبائل للإستعمار الفرنسي 1830م 1851م** "، مجلة المصادر، المجلد 12، العدد 1، ص 24

[22] عبد القادر بورمضان ، "**الإحتلال الفرنسي لمدينة عنابة 1830م -1832م" ، دورية كان التاريخية** ، مجلة درسات ، العدد 48 ، جويلية 2020 ، ص 133

ولكن جاء أمر للكونت بإخلاء مدينة عنابة بعد وصول عمارة تحمل خبر سقوط الملك[1] شارل العاشر[2].

2-محاولة إحتلال مدينة وهران:

لقد قام د يبرمون بإرسال سفينتين صوب وهران يترأسهما إبنه القائد أميدي " وقد نزلت في المرسى الكبير في 13 أوت 1830م ،الذي ربط اتصالات مع باي بايلك الغرب الباي حسن ذلك الحاكم العجوز الذي لم يبدي أي مقاومة تذكر، والأدهى أنه إقترح على القائد الفرنسي أن يترك منصبه مقابل تلقيه نفس الضرائب التي كانت تدفع له من قبل إلا أن عزل الجنرال دوبرمون حال دون استكمال هذه المفاوضات وهكذا تنتهي فترة برمون ولم يحقق أي نصر عسكري ملموس سوى، توقيع معاهدة الاستسلام[3] بعد أن عرف دو برمون أحق المعرفة أن خضوع أيالة الجزائر لن يكون كخضوع مدينة الجزائر .

سياسة دوبرمون الإدارية : فقد قام بورمون بإنشاء نواة الإدارة العسكرية العامة بالجزائر وهي عبارة عن لجنة مالية أو "لجنة الحكومة " في اليوم التالي بعد توقيع معاهدة الإستسلام 6 جويلية 1830م وتصب مهامها في دراسة إمكانية استخدام أعيان الجزائر

شارل العاشر : اسمه الكامل : Charles X Charles-Philippe de France comte d'Arto ولد في 09 أكتوبر 1757 بقصر فارساي بفرنسا وتوفي في 06 نوفمبر 1836 بالنمسا. ملك فرنسا بين 1824 و1830. أطاحت به ثورة جويلية 1830 فخلفه لويس فيليب. وقعت حادثة المروحة في زمانه، وتم حصار الجزائر في 1827 تحت إدارته، كما انطلقت الحملة من تولون بأمره واحتلت الجزائر في 05 جويلية 1830. غير أن ذلك كله لم يشفع له لدى الفرنسيين فقامت الثورة ضده.(ينظر : كمال بن صحراوي، المرجع السابق، ص114)

[2] عبد القادر بورمضان ، المرجع السابق ، ص134

[3] عبد القادر سلاماني، "**مواقف سكان الغرب الجزائري من الاحتلال الفرنسي لمدينة وهران 1832/1830م**"، مجلة الساورة للدراسات الإنسانية والإجتماعية، المجلد06، العدد 01، 2020م، ص ص13 14

سواء ذوي العوائد العربية أو الفرنسية لملء إطارات الموظفين اللإداريين وممارسة الوضائف المدنية [1]

وكان يرأسها وكيل التموين أو المتصرف المالي "دينييه " "Denniée "كما ضمت الجنرال تولوزي " Tholozé" والجنرال فيرينو "Firino" والقنصل دوفال "Deval" أما كاتبها فقد كان دي بوسير " Bussiére" وكان موضفا في الشؤون الخارجية الفرنسية ويساعده في ذلك مترجمان جيراردان " Girardain" والمستشرق دي صال "De Salle" هذه الأسماء السابق ذكرها إن دلت على شيئ فإنما تدل على أن هذه الحكومة لا تعد كونها هيئة إدارية فرنسية. تجهل شؤون الأهالي وأن قضية إشراك الجزائريين في الحكم صحيح أنها واردة لكن بقدر معين تسعى لجنة الحكومة لدراسته، أما مهمتها الرئيسية والآنية هي إنشاء إدارة فرنسية جديدة على أنقاذ سابقتها العثمانية [2] فإن دوبرمون لا يود استعمال معالم الإدارة العثمانية في إدارته والدليل أنه عجر العنصر التركي ،لكن الضرورة ستدفعه لذلك .

لذلك نجد أن الإدارة البورمونية ستبقي على منصب "أغا العرب"[3] الإداري العثماني وأوكلت "حمدان بن أمين السكة" أو" حمدان بوركايب" له وقد كان ذو تأثير شعبي محدود إذ يشير مارسيي في هذا الصدد أن بهذه الطريقة أظهر بورمون جهله بالأمور الجزائرية.

---

[1] أبو القاسم سعد الله، **محاضرات في تاريخ الجزائر المعاصر بداية الإحتلال** ، عالم العرفة، الجزائر، 2009 ص 57

[2] نفسه ، ص58

[3] أغا العرب : "agha "هو منصب إداري يتكلف صاحبه بوحدة إدارية مهمة تسمى "aghalik" أستحدثته الإدارة العثمانية في الجزائر أستخدم في بداية الإحتلال في كل من الجزائر ووهران لكن لم يستخذمه في قسنطينة إذ لم يتم إستخدامه من قبل وبقيى هذا الأسم متداولا إلى غاية تسعينات القرن 19 م أين إستبدل بلقب الأغا الفخري "agha" honnaire ينظر: Voire :Jacque BUDIN **Colonisation, acculturation et resistances :la region de bone (Annaba-Algerie) de 1832 a 1914**, Universite d'aix marseille, France, 2017, p 18

كان يفترض عليه أن يختار شخصية أكثر تأثيرا على الأهالي لكن منصب "أغا العرب" الغي من قبل خلفه كلوزيل من خلال مرسوم 7 جانفي 1831م [1] كونه هذا المنصب لا يتماشى مع نظام الحكم العسكري بالأساس .

كما واصلت إدارة "دو بورمون" السعي لجمع المعلومات عن الإدارة العثمانية السابقة للإستفادة منها في الإدارة الفرنسية هذا الهدف الذي تعذر عليها بلوغه طبعا في هذه الفترة بالذات كونها هجرت للتو العنصر التركي جماعيا وإن هذا يعتبر إضاعة لخبرة إدارية لا تقل عن الثلاثة قرون فلم تترك الإدارة الفرنسية في عهد برمون الأعوان الإدارية ولا الجنود (إذ تم طرد مالا يقل عن 1300 من المقاتلين العزاب التبعين للأوجاق بدون أي شرط أو استثناء بالإضافة لطرد الجنود المتزوجين وعائلاتهم وعددهم يبلغ 1500) في إطار سياسة التهجير الجماعي للعنصر التركي . إدارة بورمون توجيه اهتمامها لفئات الطامعين والمغامرين واليهود المعروفين بتمكنهم من التجارة وخبايا السياسة وميولهم التاريخي للتودد للمتحلين خاصة الفرنسيين منهم [2]فضلا عن تحرير 120 من الأسرى الفرنسيين في الجزائر لاستعمالهم في الإدارة .

---

[1]وفي رواية أخرى 7 ديسمر 1830 م، (ينظر فضيلة حفاف، **السياسة الفرنسية في الجزائر في بدايات الإحتلال 1830م –1833م**، مجلة الحكمة للدراسات التاريخية، المجلد 3، العدد5،جوان 2016 ، ص 155)

[2] إذ أن عددا من اليهود فروا إلى مرسيليا في عام 1805 م وعادوا للجزائر كمترجمين للجيش الفرنسي في 1830م كما ورد في مقال vallerie Assan من مجلة Archives–juives ما يدل عن استمتاع اليهود باحتلال مدينة الجزائر واعتبروا الفرنسيين أسيادا خلصوهم من استبداد الجيوش التركية، (ينظر :كمال بن صحراوي، "**يهود الجزائر بين الإدارة الفرنسية والحركة الصهيونية** "، مجلة الخلدونية، ، مجلد 6، العدد ، سبتمبر 20ص 134)

ومن جهة أخرى فقد أنشأت اللجنة الحكومية "هيئة مركزية " ترأسها أحمد بوضربة[1] تضم ممثلين [2] عن المنظمات السبع الهامة في المدينة، وكان هؤلاء الموظفين في هذه الهيئة من أعيان مدينة الجزائر ذلك أن فرنسا وصلتها أخبار حول تذمر حضر مدينة الجزائر من الإدارة العثمانية. وهذه السياسة تعتبر من أهم سياسات دوبرمون.

كما أنهم حسب ما ذكره شارل أندرييه جوليان كانوا مستعدين لتقديم كل التنازلات لأجل الحفاظ على مصالحهم الاقتصادية بالجزائر. [3]

فأرادت إشراكهم في حكم الجزائر شرفيا إنما الحكم الحقيقي فقد كان بيد اللجنة الحكومية [1].

---

[1] أحمد بوضربة، هو من حضر مدينة الجزائر من بين الذين رحبوا بالفرنسيين ظنا منهم أنهم سيخرجونهم من ظلم الإدارة التركية حدث تقارب شخصي بين أحمد بوضربة ودي برمون لدرجة تعينه على رأس الهيئة الإدارية الفرنسية التي أنشأها ليستغل بوضربة في تعيين أقاربه .إلا أن كثرة شكاوي اليهود وغيرهم دفعت بكلوزيل لعزله و استعاد نشاطه في عهد برتيزين أما دورفيقو فقد نفاه إلى فرنسا أين بدأ نشاطه السياسي هناك خاصة لدى إرسال اللجنة الإفريقية أذ حرر رساله بعنوان المرأة تعتبر أهم التقارير آنذاك، (ينظر :كمال بن صحراوي، **معجم المقاومة الجزائرية منذ بداية الإحتلال حتى منتصف القرن 19 شخصيات أماكن أحداث معارك**، الفا دوك، 2020، ص ص42 43)

[2]الحاج علي بن أمين السكة، ابن مرابط، ابراهيم بن المولى محمد، وحسن قلعانجي، ومحمد ابن الحاج عمر، وأحمد بوضربة، والحاج قدور بن عشائش، و اليهوديان ابن بكري وابن دوران(ينظر: أبو القاسم سعد الله، ، **الحركة الوطنية ...**، المرجع السابق ، ص 103

[3]تبقى قضية حضر مدينة الجزائر وموقفهم من الادارة الفرنسية في الجزائر قضية شائكة للغاية فإنهم رغم مساهمتهم في التأسيس للإدارة الفرنسية وإستقبالهم لضباط الجيش الفرنسي في بيوتهم فإنهم حسبما ذكرته راواية المؤرخ بيليسيه ديرينو (Pellissier de Reynaud)في كتابه "أخبار الجزائر" أن أعيان مدينة الجزائر وحضرها كانوا يحلمون بعودة الإدارة الإسلامية فحاولوا ربط اتصلاتهم بالداي المخلوع والسلطات الفرنسية وحتى بالحاج أحمد باي في سبيل ذلك إذن فإن الحضر كانوا ضحية لسياسية التضليل واستقطاب الأهالي التي انتهجتها فرنسا والتي استهدفتهم بالأساس لأجل كسبهم (ينظر: صهيب شنوف، **السياسة العسكرية الفرنسية في الجزائر ونتائجها 1830م /1871م**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة حمة لخضر، الوادي، 2014، 2015 م، ص 66)

تعتبر هذه أهم المبادرات الإدارية التي قام بها بورمون ففترة حكمه انتهت مسيرته بوصول الملك" لويس فيليب" للحكم ورفض بورمون أدائه قسم الولاء له فعزل الماريشال دوبرمون نهائيا من قياة الجيش ، ليخلفه الجنرال كلوزيل .

[1]أبو القاسم سعد الله ، تاريخ الحركة الوطنية ، المرجع السابق ،ص 104

ثانيا:الإدارة الفرنسية والمسلمين الجزائريين في عهد كلوزيل :[1]

1- سير الإحتلال وسياسته العسكرية:

كلوزيل هذا الجنرال الذي شاع عنه من قبل شجاعته وحنكته العسكرية في أوساط الجيش الفرنسي فمنذ الأيام الأولى لتعيينه ظن الجنرال أنه ذو صلاحيات غير محدودة وعليه ألم بزمام الأمور باتخاذ قرارات كبرى جريئة، فقام أول شيئ بمحاولات لخلق جو من الإنضباط يسمح بأخذ المبادرات الإدارية اللازمة إذ عرف بتحمسه للنظام العسكري ولم يلبث أن شغل جميع المناصب العسكرية في الجيش ،التي تركت شاغرة بسبب استقالة شاغلي المناصب ، الذين عادوا لفرنسا بأيديهم ما سموه تحفا وذكريات وهدايا وما نسميه نحن مسروقات من أهل مدينة الجزائر[2] ولملء الفراغ الذي أحدثه رحيل عدة أفواج تم إنشاء كتيبتين رئيسيتين محليتين باسم كتائب الزواف "zouaves " [3] الهدف من إنشائها التخفيف عن فرنسا المصاريف العسكرية واستعمالها في الاستيلاء على مدن أخرى والعديد من القرارات العسكرية الأخرى كمنع الجزائريين من حمل السلاح وتسليط عقوبات قصوى على من يحاول نقله فضلا منع استيراده من الخارج حتى لا يتسلح به الجزائريون .

---

[1] كلوزيل Bertand clauselولد يوم 12 ديسمبر 1772م في Mire poix بفرنسا اشغل بعدة وضائف في الجيش ثم السفارة في اسبانيا وقيادة الجيش في سان دومينيك وأرسل إلى هولندا كما حكم عليه بالإعدام 1816 وعفي عنه بعدها تول القيادة بعد بورمون في 7 أوت 1830 وأصبح ماريشال فرنسا سنة 1831م ثم عين مرة أخرة في الجزائر سنة 1835م وعزل بعد فشله في حملة قسنطينة 1837م توفي في 1843م (ينظر: أبو القاسم سعد الله، **الحركة الوطنية** ..،المرجع السابق ص 36

[2]أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية ، المرجع السابق، ص 37)

[3]Achille Fillias, **Histoire de la conquête et de la colonisation de l'Algérie 1830-1800** , arnauld de versse ,paris 1860,p59

أما عن مبادراته الإدارية كانت جميع السلطات العامة قبله غير منظمة فدرس كلوزيل الوضع ليقرر انشاء إدارة الجمارك في أكتوبر 1830م .

كما شكلت لجنة حكومية أخرى مسؤولة عن الإدارة العامة، وتتكون من المراقب العام وهو رئيسها وثلاثة أعضاء، العضو الأول مكلف بالعدل، والثاني للداخلية، والثالث للشؤون المالية ،كما أوجد محاكم بتنظيم جديدا مناسبا لتلبية احتياجات الوقت الراهن على حد تعبير المؤرخ أشيل فيليا ، في كتابه تاريخ الاحتلال والاستعمار في الجزائر كما أشار الأخير أن الجنرال كلوزيل قام بخطأ إداري فادح إذ انتهك المادة الخامسة من معاهدة الاستسلام إثر قرار أصدره في 8 من سبتمبر 1830 م القاضي بأن "...جميع المنازل والمحلات التجارية والمتاجر والحدائق والأراضي والمباني التي كانت ملكا للداي أو الأتراك والخارجون من مدينة الجزائر لا تعاد لهم تدار نيابة عنهم والأوقاف والعقارات الخاصة بمكة والمدينة تدار من قبل إداريين مسلمين باختيار و تحت إشراف الحكومة الفرنسية . [1] ظاهريا يبدو أنه يرمي للتقرب للأهالي لاستتباب الأمن المفقود في عهد سلفه ،دوبرمون لكنه في الحقيقة انتهك أهم أعمدة الدين الإسلامي والدولة الإسلامية المتمثلة في المؤسسات الوقفية التي تعهد "دو برمون" بحمايتها .[2]

إن القائد العام كلوزيل قد استفاد من تجربة دو برمون المريرة في الجزائر رغم تصورنا له كناجح وكموقع لمعاهدة الاستسلام فإن مغادرته الجزائر نحو منفاه إلى إسبانيا حاملا قلب ابنه اميدي ، الذي مات في وهران في صندوق غير مأسوف عليه لا من قبل الجزائريين ولا حتى الفرنسيين. فإن القائد العسكري يرجع لا محال هذا المنظر المؤسف لضعف القيادة العسكرية لدوبرمون والفشل المتتالي الذي بدأ يتجرعه الكونت منذ اليوم

[1] Achille Filla , OP-CIT,p96

[2] ينظر المادة المسطرة .من معاهدة الإستسلام ، الملحق رقم :08

الثالث والعشرين من شهر الاستسلام. لذلك فكلوزيل جاء في الفترة التي لا ينبغي عليه إلا أن يكون قويا.

لذلك عزم على الإنتقام وإعادة هيبة الجيش المهزوم إذ قام بتوجيه حملة نحو البليدة والمدية وتأديب باي التيطري أحمد بومرزاق[1] الذي كان قد أعلن ولائه لدو بورمون ، ثم خلعه وانطلقت هذه الحملة في شهر نوفمبر 1830م وقد قادها الضابط بوييه(Boyer).

نجح كلوزيل في احتلال مدينة المدية وقد أقام فيها خمسة أيام وحاول تنصيب إدارة محلية موالية للفرنسيين فعين مصطفى بن الحاج عمر بايا بدلا من بومرزاق (أما لقب الباي فقد كان لقبه وهميا طبعا. ويعتبر استكمالا لسياسة تمنية الأعيان الجزائريين بغية كسبهم) [2] . وهو أحد الموالين الحضر الذي تأثروا بمعسول الوعود الفرنسية وجند في سبيل الحفاظ على الإدارة التي أرسها في المدية حوالي 1200 جنديا من المرتزقة .

لكن تركوا بدون ذخيرة فقد كانت ضعيفة لدرجة أنها سقطت قبل عودته هو للجزائر[3]كما حاول إعادة تنظيم اللجنة الحكومية التي أنشأها بورمون كالتالي:

- استبدل مسؤولها دينيه بالبارون فولان volland.
- عين دوفال (صاحب قصة المروحة أفريل 1827) مسؤولا عن العدالة .

---

[1] أحمد بومرزاق : أعلن خضوعه للفرنسيين منتصف شهر جويلية 1830 للحفاظ على منصبه كباي لكن لم يسع طموحه وتذبذبه أن يبقى تابعا للإدارة الفرنسية فأعلن نفسه باشا على الجزائر وفي نهاية أوت من نفس السنة أعلن خروجه عن طاعة اللإدارة الفرنسية ليتمكن الماريشال كلوزيل من أسره في نوفمبر لينفى بعدها للمشرق (ينظر: فضيلة حفاف،" **السياسة الفرنسية في الجزائر في بدايات الإحتلال 1830م –1833م**"، مجلة الحكمة للدراسات التاريخية، المجلد 3، العدد5، ص 156)

[2] ACHILLE FILLIA,OP_CIT,p99

[3] سعد الله أبو القاسم، **الحركة الوطنية...** ، المرجع السابق، ص 42

- وكلف كادي دو فو vaux بالشؤون الداخلية واللجنة البلدية .
- أما المفتش" العام فوجرو" فقد كلف بالمسائل المالية .

كما عين ماندري "Mendiri". في منصب أغا العرب في مستهل عام 1831م هذا الأخير الذي جهل اللغة والتقاليد والعادات وقد عزله بيرتيزين "Berthezène" بعد ذلك.[1]

وقد أصدر كلوزيل الكثير من القرارات الإرتجالية المتضاربة وأخرى غريبة .

كتلك التي تخص اللجنة البلدية إذ لم يلبث حتى أعاد عضويتها بسبب ترك بلدية الجزائر في حالة وسخة كما استحدث إجراءات إدارية تخص شرطة مدينة الجزائر فلا يلج المدينة أحد غريب إلا بتقديمه جواز سفر [2].

وجعل هناك محكمة إسلامية ويهودية كما جعل الأمور التجارية والمدنية برئاسة دوفال نفسه، أما المبادرة الإدارية والسياسية الأكثر جرأة على الإطلاق هي محاولته بيع كل من إقليم" قسنطينة" و"وهران" لتونس والمغرب مقابل مليون فرنك سنويا، وقد كان يرمي من خلال هذا القرار لتركيز الإدارة في الجزائر العاصمة وضواحيها وضمان الإستفادة المالية من المناطق التي تعذر عنه تثبيت الإدارة فيها فقد كان باي تونس الأقل جرأة والأقل طموحا في التوسع من بين البشاوات المسلمين الذين من الممكن أن يحققوا هذا المشروع كباشا مصر الذي كان يخشى من طموحه إذما كان هو الطرف الآخر في هذا المشروع[3].

وقد قرر بيع الإقليمين إلى تونس بإقتراح من "ديليسبس" بعد تعذر وصول مبعوث كلوزيل للملك المغربي [4] فبيع إقليم قسنطينة لباي تونس في 18 ديسمبر 1830م وقرر

---

[1] فضيلة حفاف، المرجع السابق، ص 155

سعد الله أبو القاسم، **الحركة الوطنية الجزائرية**، المرجع السابق ، 43

[3] Achille Fillias,OP_CIT ,p102

[4] سعد الله أبو القاسم،**الحركة الوطنية الجزائرية** ، المرجع السابق ،ص 46

تسليم إدارتها لصهر الباي التونسي مصطفى، ووهران في 06 فيفري من السنة الموالية وقرر تسليم إدارتها لابن أخ الباي التونسي "أحمد" .

وقد رفضت هذه الصفقة رفضا باتا من قبل وزير الخارجية " سيباستياني "sébastianic"[1] بعد إرسالها للحكومة الفرنسية وعوقب مقترحها" ديليسبس" ثم ليعاقب الحاكم العام كلوزيل إذ نهيت مهامه في 20 فيفري1831م [2].

[1]Achille Fillias,OP_CIT ,p 105

[2]أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ص ص 45 46

ثالثا : الإدارة الفرنسية والمسلمين الجزائريين في عهد بيرتيزين [1]:

يذكر الدكتور سعد الله أن سياسته كانت أهون على الجزائريين من سياسة سلفه كلوزيل بغض النظر عن الأهداف الحقيقة فإذا كان كلوزيل انتزع الأراضي من الجزائريين بدون أي ضمانات فإن بارتيزين قدم بموجب قرار 24 ماي 1831 م تعويضا يضاهي إيجار ستة أشهر عن الأراضي التي تم سلبها من أصحابها في مدينة الجزائر.

أما بالنسبة المؤرخين الفرنسيين فإنه يعتبر أقل همة وعزما [2]خاصة وأنه لم يحقق أي نصر حاسم يحتسب له كقائد عسكري .

لكن الغيرة التي كان يكنها الجنرال بيرتيزين لسلفه كلوزيل حالت دون استمراره في سياسة اللين فلم يلبث ان لاحق الوليد بومرزاق و حرق في طريقه المحاصيل و قطع الأشجار و بعدها انسحب الجنرال من المدية بقوة تحميه بدلا ان تكون قوات مهاجمة نظرا لإشتداد المقاومة في المنطقة.

وهكذا يكون بيرتيزان قد تنازل عن الإدارة الجزئية التي أرساها سلفه كلوزيل في التيطري وحدثت[3] معارك طاحنة في طريق العودة كبدت الجيش الفرنسي خسائر لم تكن

---

[1]القائد العام هو منصب عسكري يلقب به قائد جيش إفريقا، سقود صاحبه القوات العسكرية والمدنية عللى حد سواء وأدرج هذا المنصب في الفترة الإستثنائية الممتدة من 1830/ 1834م كما يمنح لهذا القائد الحق في تسيير السلطات اللازمة وإدارة الأراضي المحتلة . مؤقتا .

[2]ACHILLE FILLIA , op_cit pp 106

[3]IBID, P 107

متوقعة وأفشلت الرحلة الاستكشافية التي كان يطمح من خلالها أن يتم ادراج إدارة فرنسية في التيطري تضاف لسجله العسكري[1] .

و بعد التمرد الذي كابد بيرتيزين خسائره فقد الأمل في السيطرة على العرب عسكريا لذلك عين آغا من عائلة مرابطة تعهد بأن يدفع له سبعين الف فرنك مقابل احتوائه للعرب فخلع الأغا "ماندیري" واستبدله بالحاج محي الدين الصغير بن مبارك [2] بمساعدة أحمد بوضربة و الذي تقلد منصبه في 25 جويلة 1831م.

وقاد خفت الإضطرابات بشكل ملحوظ فأطلق بيرتيزين يد محي الدين في متيجة ويساعده خليفته ويدعى حميدة و محاسب يدعى قدور ولكن لم يلبث أن سخط محي الدين من الإدارة الإستعمارية جراء اعتقال أفراد من عائلته الأمر ،الذي سيؤدي حتما للقطيعة بينه وبين الإدارة[3].وبذلك بدأ سلسلة تغيراته الطفيفة على الإدارة إذ أصبح يطلق على لجنة الحكومة السابقة اسم اللجنة الإدارية للأيالة الجزائرية والتي ترأسها المتصرف العسكري بونديرون . "Bondurant"

وقام القائد كآخر شيء بفصل المسائل العسكرية عن المسائل المدنية بموجب مرسوم ملكي صادر ليتنازل إمتثالا لذلك عن الكثير من المباني كالثكنات المخصصة ومخازن المدفعية و البارود التابعة للجيش بالمنطقة مع توجيه اهتمامه لتشييد ميناء الجزائر وبالإضافة الى طرق برية و بناء و انشاء المطاحن.

---

[1] أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية ....، المرجع السابق ص 46

[2] هو ابن الصغير بن مبارك وهو من عائلة سيدي مبارك المتصوفة وتتمثل وضيفته في التوسط بين المسلمين والفرنسيين لا جل حفظ أمن متيجة وكان اختيار سديد إذ كانت العائلة ذات نفوذ وسلطان فكان (ينظر : **أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية...**، المرجع السابق ص 46)

وصلت أنباء تعيين الأغا محي الدين من قبل برتيزين لغرف البرلمان الفرنسي وقد إعتبرت الحكومة الملكية أن هذا التعيين بمثابة إعترافا ضمنيا بعجز الإدارة الفرنسية. وتم إستدعائه لفرنسا لتتخلى الإدارة الفرنسية عن خدماته في الجزائر نهائيا[1].

[1]Achille Fillia , op-cit ,p 107

رابعا : الإدارة الفرنسية والمسلمين الجزائرين في عهد دورفيقو :[1]

بمجرد اعتلاء القائد المنصب كتب لوزير الحربية ما يلي" ...من الضروري احتلال موانئ الوصاية بمحطات برية و بحرية و عسكرية مع استثمار العرب بسلطة شديدة, خصوم فرنسا ستدير البلاد... "

وفي هذه العبارة تأكيد على أهمية العرب في إدارة الجزائر مع الأخذ بعين الإعتبار أن هؤلاء العرب ليسوا سوى خصوم وبالتالي فالحذر منهم مطلوب .

" ....و الاحتلال جد باهض الجمارك هي مصدر الإيرادات الوحيد لذلك يجب احتلال المنافذ الرئيسية للتجارة و لنصل بذلك للإنتاج الإقليمي للدول الخارجة عن نفوذنا من خلال رسوم الإستيراد وسيتم فرض الاستهلاك حتى في الصحراء . .."

وقد أوضح دوروفيقو الإستراتيجية الإقتصادية التي تعتبر غاية ووسيلة لتحقيق الإحتلال في الوقت ذاته .

"... ان احتلال الموانئ يجعل من الممكن ممارسة رقابة صارمة على دخول البارود والأسلحة و سنقطع علاقة العرب بأعدائنا في الخارج...."

وقد عرج دورفيقو السبب غير مباشرة الذي يفترض أن تحتل لأجله الموانئ والمتمثل في عزل العرب اقتصاديا وقوميا .

---

[1] ولد في 26 أفريل 1774م إشتغل بمنصب وزيرا للشرطة في فرنسا قبل مجيئه الجزائر وحلوله بها كحاكم عام في ديسمبر 1831م وقد تميز بالغلظة والعنف تجاه الجزائريين الأمر الذي جعل المقاومة تشتد في عصره كان له الدور البارز في إكمال تنظيم الحرس الوطني 21 ديسمبر 1831م غادر الجزائر في 02 جوان 1833م وقد ظل أسم دوروفيقو مرتبطا بمذبحة العوفية 07/06 أفريل 1832م وتحويل جامع كتشاوة إلى كنيسة معجم (voire : Narcisse faucon ,op_cit ,p 102 103 :)

" ....تنظيم الزعماء العرب و إقطاعيي فرنسا سيحقق أعظم النتائج اذا أخذنا هؤلاء الشخصيات المؤثرة سيسمح لنا بالهيمنة على كل البلاد انهم يقودون بالفعل دوائر إقليمية ومهمتنا فقط هي دعوتهم لذلك ...." [1]

وقد بين في نهاية رسالته التي تبين بوضوح السياسة التي سيسعى لتطبيقها في الجزائر، أهمية فئتين رئيسيتين أولهما فئة قادة العرب الأصليين الذين يتميزون بنفوذ وسلطان لا يمكن بأي حال من الأحول تجاهله .وفئة الإقطاعيين الفرنسيين الذين سبق وأن بينوا تمسكهم بكل ما من شأنه أن يحقق لهم نفعا ماديا .

اعتلى رأس الهرم الإداري والعسكري في الجزائر باسم : القائد العام لفيلق احتلال إفريقيا بموجب مرسوم ملكي ومهامه تتمثل في الدفاع عن الممتلكات الفرنسية في الجزائر إلى جانب قائد فيلق وهران بوييه[2] المكلف بالأمن وكل الإجراءات السياسية في إقليم وهران كما تمكن "دورفيقيو" من احتلال مدينة وهران في 27 مارس 1832م من جهة كما دخل في مفاوضات مع الحاج أحمد باي من جهة أخرى .

وقبل الحديث عن التغيرات الإدارية التي حدثت في عده تجدر الإشارة أنه أبقى على "ابن مبارك" في منصب أغا العرب بعد أن كان قد قدم استقالته في عهد برتيزين وبمجيئ "الدوق روفيقو" دعاه للعاصمة فاستجاب المبارك له وزار العاصمة ومكثوا فيها 10 أيام، هو وعشرين شيخا من شيوخ القبائل المجاورة للعاصمة . تم فيها تعيين بن المبارك رسميا

---

[1]Achille Fillia ,op-cit,p108

[2]"بوابيه "Boyer Xavier" هو ضابط فرنسي ولد في 07 سبتمبر 1772م في BELFORT تم إحالته للتقاعد في 1824م بسبب مجيئ شارل العاشر، وبعد سقوطه في جويلة 1830 م أعيد تجنيده قائد حملة كلوزيل نحو مدينة الجزائر في 17 نوفمبر 1830م نحو البليدة وقد تمكن من دخولها في اليوم التالي وفي 6 فيفري 1831م دخل المرسى الكبير وعين قائدا هناك ما بين 15 مارس 1832م إلى 23 أفريل 1833م وقد عمل على إدراج تنظيمات مشابهة لتنظيمات الجزائر (ينظر : كمال بن صحراوي، المرجع السابق، ص 57)

في منصب أغا العرب كما أهداه سيفا وبرنسا ومسدسين مرصعين بالفضة وفيما سبق محاولة واضحة من الدوق لاستمالة شيوخ القبائل وإغرائهم كما كان وراء هذا دسائس عديدة زرعها الدوق كإعرابه في خطاب ألقاه عن كره الأتراك والكراغلة وصداقته للعرب مفارقا بين الجنسين المسلمين وآمرا شيوخ القبائل بالخضوع للإدارة الفرنسية ومحاربة المعارضين للوجود الفرنسي . كما لم يهمل في نفس الخطاب الاشارة لضرورة جباية الضرائب واستغلال الأراضي الشاغرة التى من حق الفرنسين استغلالها.

وقد أضيف في عهد "دوروفيقو" منصب المتصرف المدني المكلف بالخدمات المالية والمدنية والعدالة وقد تقلد هذا المنصب كل من "بارون بيشون" المعروف باختلافه مع دوروفيقو في المسائل السياسية خاصة وأن الأخير كان يتبع رئيس الوزراء الفرنسي مباشرة الأمر الذي منحه إستقلالية عن القائد العام لفليق احتلال أفريقيا دورفيقو الذي كان تابعا لوزارة الحرب [1] بموجب مرسوم 1 ديسمبر 1831م [2].

كما أنشأ بموجب نفس القرار المجلس البلدي لمدينة الجزائر الذي conseil administrative "، الذي يرأسه "دوروفيقو" نفسه كما أنشأ بموجب نفس القرار المجلس البلدي لمدينة الجزائر:

- المتصرف العسكري:l'intendant militaire.
- المتصرف المدني l'intendant civil.
- المفتش العام للمالية l'inspecteur général de la finance.
- وقائد الوحدات البحرية.

[1] ويجدر الذكر أن المرسوم صدر في عهد بيرتيزين الذي لم يغادر القيادة العامة إلا في 6 ديسمبر 1831 م وقد ألغي بموجب أمر ملكي صادر في 12 ماي 1832 .(ينظر : عبد الحفيظ قبائلي، المرجع السابق ، ص 6).

[2] أبو القاسم سعد الله، **الحركة الوطنية الجزائرية**، المرجع السابق، ص 49.

- المفتش العام للجمارك[1] l'inspecteur général de douanes

ورغم هذه القرارات الإدارية الهامة فإن الخلافات السياسية كانت حاضرة بإمتياز بين روفيقو والبارون بيشون والتي أدت لعزل الثاني. وكذلك خلافات روفيقو وقائد فيلق وهران بوابيه واستفحال الخلاف بينهما لدرجة تدخل وزير الحربية واستبدال بوابيه ب ديميشال [2] الذي سيوقع المعاهدة المعروفة مع الأمير عبد القادر.

وتعتبر أهم مبادرة قام بها الدوق دوروفيقو هو إقباله على إنشاء الهيئة الإدارية الأهم على الإطلاق في هذه الفترة، فهو من إستحدث المكاتب العربية بتخصيصه فرعا في مكتبه سماه "المكتب العربي " تسميه مبدئية ستتحول لاحقا لمصلحة الشؤون العربية بقيادة النقيب لامورسيار [3]

. من خلال تسمية هذه المصلحة المفروض أن أهدفها ترمي بالأساس للنظر في شؤون العرب وخدمتهم تبعا لذلك لكن في الحقيقة لم تكن سوى وسيلة إدارية منمقة

---

[1] عبد الحفيظ قبايلي، المرجع السابق، ص 6

[2] أبو القاسم سعد الله **الحركة الوطنية .....**، المرجع السابق، ص 49

[3] لامورسيار: Christophe Louis Léon Juchault de Lamoricière ولد بنونت Nante في 05 فيفري 1806 ومات ببروزيل Prouzel عام صار 1865. حصل على رتبة Général de division في 09 أفريل 1843 ثم منطقة La Sarthe من 10 أكتوبر 1846 إلى 02 ديسمبر 1851 حصل على وسام جوقة الشرف في 14 جانفي 1848، وفي 28 جوان 1848 تم تعيينه وزيرا للحرب لكنه لم يبق في هذا المنصب طويلا إذ تمت إقالته يوم 19 ديسمبر من نفس السنة أما في الجزائر فقد حكم مقاطعة وهران 07 سنوات، وقدم مع بيدو Bedeau مشروعا عام 1848 للاستيطان بوهران وقسنطينة. وقد ختم لاموريسيير مهمته في الجزائر بإنهاء مقاومة الأمير عبد القادر على يديه، ذلك أن الأمير حين ضاق عليه الأمر كتب إلى لاموريسيير في 21 إلى ديسمبر 1847 رسالة مقتضبة رد عليها الجنرال. وفي 23 من نفس الشهر سلم، (ينظر : كمال بن صحراوي، المرجع السابق، ص 146)

لإخضاع الأهالي [1] ويعتبر هذا هو السبب الرئيسي لإنشائها بالإضافة الى أنها جاءت لتعوض منصب "أغا العرب " الذي سبق وأن تطرقنا للمتداولين عليه ، فالادارة الفرنسية لم يكن بوسعها أن تستمر في تجربة الاغوات ومدى نفوذهم وقدرتهم على إخضاع تمردات العرب ، هي الآن بحاجة لأن تتعامل مع الأهالي بواسطة هيئة رسمية قابلة للتوسعة "يمثلها المكتب العربي " [2]

ولقد كان دورفيقو طموحا و"عقلانيا" في سياسته تجاه الأهالي إذ كان يعلم مواطن قوة الأهالي فقد ورد في أحد تصريحاته " إنه بدون السيطرة على إقليم قسنطينة والشرق الجزائري لا يمكن لفرنسا البقاء في الجزائر ..." ولكن لم يشجع على طرق السيطرة التقليدية بالجند والدماء إنما إقتراح الطرق اللينة السليمة والمرحلية مبررا ذلك بأن أهلها على جانب كبير من الذكاء والفطنة والعلم[3] "

[1] صالح فركوس، **إدارة المكاتب العربية والإحتلال الفرنسي**، البصائر الجديدة للنشر والتوزيع، 2013 ، ص 12.

[2] عثمان زقب، **السياسة الفرنسية في الجزائر 1830م 1814م (دراسة في أساليب السياسة الإدارية**)، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه العلوم في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الحاج لخضر ،باتنة ، الجزائر، ص 81.

[3] وقد تفاوض دوروفيقو مع أحمد باي وكان الوسيط في ذلك هو حمدان بن عثمان خوجة الذي جاء من الجزائر العاصمة خصيصا لهذا السبب ، (ينظر :نفسه، ص 81)

خامسا : الإدارة الفرنسية والمسلمين الجزائرين في عهد الجنرال فوارول (Voirol Téophil):[1]

لم يكن فوارول سوى قائدا بالنيابة عن جيش الاحتلال أو جيش إفريقيا فإن صلاحياته كانت محدودة اذ لم يكن يتحرك إلا إذا تلقى تعليمات من وزير الحربية كما كان قائد ناحية وهران ديميشيل [2].وقائد ناحية عنابة دوزير مستقلين عنه ويتراسلون مباشرة مع الوزارة في الميتروبول، كما أنه لم يوسع من صلاحياته عن طريق العمليات العسكرية الواسعة في المنطقة باستثناء محاولات بسيطة في إدراج تعديلات على الجيش:

- كإنشائه فرقة من الصباحية تدعى "صبايحية الفحص " تهدف لحراسة الضواحي بمجيئ اللجنة الأفريقية حدثت الموافقة على اقتراح القائد العام على أن يشكل وحدات من الفرسان الأهالي وأسندت مهام قيادتها" لماري مونق" الذي حاول أن يتقمص عيشة الأهالي ليفهم خباياهم.

- كذلك قيامه بغارات خداعية استهدف من خلالها الثوار في سهل المتيجة كذلك وقد كان توقيع معاهدة ديميشيل بمثابة خسارة دبلوماسية للفرنسيين لإدارة الفرنسية في الجزائر في الوقت الذي كان فيه دوزير محاصرا في عنابة وقوات الأمير تتفوق في الغرب

---

[1]فوارول : ضابط فرنسي صار قائدا للجيش الفرنسي بالجزائر بين أفريل 1833 1834، واستطاع الفرنسيون في زمانه احتلال بجاية بجيش تريزال، أما في الغرب فكانت قوة الأمير عبد القادر قد أجبرتهم على عقد معاهدة ديميشال، اعترفت بالأمير وسلطته على جهات كثيرة، ووضعته ندا لملك فرنسا. وكان مرسوم 22 جويلية 1834 قد أقر إنشاء منصب الحاكم العام الذي تولاه ديرلون ابتداء من سبتمبر من نفس العام خلفا لفوارول. (ينظر : كمال بن صحراوي ، المرجع السابق ، ص135

[2]وخير مثال على استقلالية قادة النواحي عن الحاكم العام معاهد ديميشيل المعروفة (ينظر :بوعلام بسايح ، **من لويس فيليب إلى نابليون الثالث الأمير عبد القادر مغلوبا لكم مظفرا** ، تع ، خليل أحمد خليل ، المؤسسة الوطنية للنشر والإشهار الجزائر ،2010م ، ص 26)

- لم يجد فوارول بدا من أن يستغيث مباشرة بوزارة الحربية ويرجع لفرنسا خائبا إذا أردنا أن نصدر حكما وفقا للدلائل السابق ذكرها فإن إدارة فوارول كانت إدارة إسمية تراجعت فيها هيبة الفرنسيون إلى حد بعيد .[1]

وليس من المعقول أن نتحدث عن إدارة فوارول وأن لا نتحدث عن مجيئ اللجنة الإفريقية "commission d'Afrique " والتي وافق الملك لويس فيليب على قرار إرسالها بتاريخ 7 جويلية 1833[2] بإقتراح من الماريشيل "سولت " لعدة أسباب أهمها النقاش الحاد الذي وقع في البرلمان الفرنسي حول تخصيص ميزانية إضافية لاحتلال الجزائر بالإضافة الى نشاط المنفيين الجزائريين في فرنسا على رأسهم حمدان خوجة وسميت بهذا الاسم في التاريخ نفسه وقد صلت للجزائر بتاريخ 2سبتمبر 1833 م وقد قادها السيد bonnet والكاتب العام Piscartory[3]

وفي اليوم التالي أي 3سبتمر 1833م استقبلت اللجنة ممثلين عن السلطات العسكرية والمدنية في الجزائر كما استقبلت أعضاء الغرفة التجارية فضلا عن لجنة استعمار الأراضي ووفدا عن المستوطنين الفرنسيين والتجار الأوربيين وعن الممثلين [4] عن العرب أو الحضريين بالإضافة لوفد عن اليهود . وفي هذه الشمولية محاولة واضحة من اللجنة لتخفيض التوترات بعد جملة الإضطرابات المذكورة آنفا والسخط .

---

[1] أبو القاسم سعد الله، **الحركة الوطنية .....**، المرجع السابق، 56

[2] عمار بوحوش، **التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962م**، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 1997م، ص 133

[3] أبو القاسم سعد الله، **الحركة الوطنية ..**، المرجع السابق، ص 56

[4] يعتبر حمدان خوجة من أهم الشخصيات البارزة في هذه الفترة من خلال تقرير له في شكل كتاب سمي بالمرآة (ينظر : حمدان ين عثمان خوجة المرآة ، تر تع ، تح ، محمد العربي الزبيري ، منشورات A NEP، الجزائر ،2006 ، ص 276)

وفي 06 سبتمر 1833م تم عقد أول جلسة عمل قسمت خلالها الأعمال أو المهام حسب اختصاص كل ذي منصب في اللجنة، الجنرال بوني كلف بكل ماهو عسكري، والجنرال مونفور "Montfor" بالطرق والقناطر، والسيد دوفال دايي D.Dailly"إهتم بالبحرية والسيد لورانس "Laurence" كلف بكل ما هو إداري وتشريعي قضائي ودوبيرسار[1] "d.Auberssart" كلف بالضرائب والعقارات المالية والجمارك والسيد دي لابينسونيير " De La pinsonnére "والتي بحثت قضية مدى مصلحة فرنسا في الإبقاء على الجزائر مستعمرة استيطانية واستثمار المزيد من الامكانيات في سبيل المحافظة عليها أو الجلاء عنها وبعد العديد من المداولات تقرر الإبقاء عن الجزائر بناءا على توصيات اللجنة الواردة في 2 جويلية 1834م كما تقرر إنشاء منصب الحاكم العام.

ومن ضمن أهم التقارير التي رفعتها اللجنة اللإفريقية عن ممارسات الإدارة الفرنسية في الفترة السابق ذكرها ".. لقد اغتصبنا أملاك الأحباس وحجزنا الممتلكات الخاصة بدون تعويض بل أرغمنا أصحاب الممتلكات التي تم الإستلاء على ممتلكاتهم بالقوة على دفع مصاريف هدم منازلهم وكذلك دفع مصاريف هدم أي مسجد من مساجدهم لقد قتلنا أناس يحملون رخص التجول وذبحنا سكان المدن وقمنا بمحاكمة رجال مشهورين في البلاد بورعهم وتقواهم وكل من يتقرب منا قصد الشفاعة تعرض لبطشنا ..." [2]

لكن أن يرفع تقرير من الفرنسيين يدين الفرنسيين فهذا يعني أنهم تطلعوا لنظام إداري أحسن من سابقه وأكثر ضمانا لمصالحهم . كما أن الكولون والعسكريون لم يظهر عليهم الندم أو حتى التنكر لأفعالهم الشنيعة في الجزائر ذلك أنهم لا يعتبرون الجنايات في حق الجزائريين جنايات بالأساس .

---

[1] أبو القاسم سعد الله ، **محاضرات في تاريخ الجزائر...** ، المرجع السابق ، ص 115

[2] بوعزة بوضرساية، ***سياسة فرنسا البربرية في الجزائر، وإنعكاساتها على المغرب العربي***، دار الحكمة، الجزائر، 2010، ص 18

ولعل هذا ملخص السياسة الفرنسية في الجزائر طيلة الفترة المذكورة التي يمكن إيجازها فيما يلي :

كل السياسيات سواءا الاقتصادية مصادرة أملاك الأيالة وحبوسها. [1] إدراج مختلف الضرائب [2] والثقافية الدينية كمحاولات التنصير [3] خاصة بعدما ورد في أحد تقارير ملاحظة من الراهب الكاثوليكي" دوكورسيل دور" إذ قال فيها أنه لا يمكن للجزائر أن تصبح فرنسية إلا إذا أصبحت مسيحية " وكذلك السياسة الإجتماعية التي شرعت الإدارة الفرنسية في تطبيقها كان هدفها معرفة مدى فعاليتها مع الأهالي. لذلك تعتبر هذه المرحلة مرحلة للتجربة وسجلت على أساسها اللجنة الإفريقية تقارير ضلت تستمد الإدارة الفرنسية منها تشريعاتها.

وإذا أردنا أن نلخص ما جاء في الفصل السابق ذكره أو أن نطلق حكما على الأوضاع العامة فإننا سنقوا أن هذه الفترة فعلا كانت فترة اضطراب وقد عبر المؤرخ بيليسيه ديرينو "Pellissier de Reynaud" عن الوضع العام بقوله " لم يقع ربما أبدا احتلال حتى في القرون الهمجية في فوضى إدارية مثل ما جرى في الجزائر، حتى الحشود القادمة من الشمال والتي قضت على بقايا الإمبراطورية الرومانية كان سلوكها أكثر حكما وأكثر تعقلا " [4]وقد اعترفت فرنسا بأن إدارتها وجهت بالرفض والتهجم وكان هذا مبرر الجرائم والمحارق والمذابح المرتكبة والتي لا تمت للإنسانية بصلة في الحين الذي كانت فرنسا تعلن للعالم حقوق الإنسان كانت في الجزائر تدوس على مبادئ ثورتها ذلك أنها بالأساس

---

[1] خاصة في بداية الاحتلال كالسطو على خزينة الدولة وأملاك الأوقاف .

[2] كضريبة الزكاة التي كانت تفرض على على الماشية تفرض على وضريبة العشور التي تفرض على الأراضي الزراعية، وضريبة الحكور التي ستفرض لاحقا على سكان مدينة قسنطينة (ينظر : حورية طبعة، **السياسة الإقتصادية الإستعمارية الفرنسية في عمالة قسنطينة 1870م -1954م**، أطروحة غير منشورة، مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه غير منشورة، جامعة أحمد دراية، أدرار، الجزائر، ص 24)

[3] التي بدأت منذ أن جلب الكونت د يبرمون 16 قسيسيا معه في الحملة على الجزائر وتحويل الدوق دورفيقو مسجد كتشاوة إلى كنيسة على النمط الكتدرالي في 18 أفريل 1832م

[4] صهيب شنوف، المرجع السابق، 84

لا تعتبر الجنس الإفريقي بشرا بالمقومات الإنسانية والتاريخية الكافية التي تخول لهم التمتع بحقوق المواطنة من هذا المبدأ انطلقت سياسة فرنسا في الجزائر.

الفصل الثاني:

الإدارة الفرنسية والمسلمين الجزائريين 1848/1834

أولا: الإدارة الفرنسية والمسلمين الجزائريين في عهد ديرلون 1834م /1835م

ثانيا: الإدارة الفرنسية والمسلمين الجزائريين في عهد كوزيل للمرة الثانية 1835م /1837م

ثالثا :الإدارة الفرنسية والمسلمين الجزائريين في عهد دامريمون 1837م

رابعا : الإدارة الفرنسية والمسلمين الجزائريين في عهد فالي 1837م /1840

خامسا :الإدارة الفرنسية والمسلمين الجزائريين في عهد بيجو 1841م /1847م

سادسا : الإدارة الفرنسية والمسلمين الجزائريين في عهد الدوق دومال 1848/1847م

تمهيد :

بعد مغادرة اللجنة الإفريقية والتي كما ذكرنا في الفصل السابق أرسلت للتحقيق ودراسة حساسة جدا تتمثل في مدى مصلحة المملكة الفرنسية من الاحتفاظ بالجزائر وقد كان التساؤل المطروح هل هذه المستعمرة سترهق الخزينة الفرنسية أكثر جراء ميزانية الحرب الثقيلة أم أن أرض الجزائر والاهالي المسلمين الجزائريين هم مسخرات جديدة لخدمة فرنسا والفرنسيين والمستوطنين وهل مؤشرات الأوضاع في هذه الفترة تشير أن الإدارة الفرنسية ستنتصر أم المقاومات الجزائرية ستنتصر . وقد تبين بين جولتي التحقيق وعديد التقرير التي جمعتها ومداولات البرلمان أهمية الجزائر, مقارنة بالمؤشرات التي كانت تراها فرنسا سلبية كالمقاومات الشعبية والجهل بالمناطق الداخلية للجزائر ...الخ .

المرسوم الملكي 22 جويلة 1834م :

وقد ورد في القرار الأول من هذا المرسوم الممتلكات الفرنسية في شمال أفريقيا يديرها حاكم عام يمارس صلاحياته بتعليمات من وزير الحرب . هذا الحاكم العام الذي يخضع لأوامره الموضفيين المدنيين والعسكريين . [1]

وقد ذكر في المادة الثانية مجموعة من المناصب الإدارية العليا الأخرى .

- ضابطا عاما يقود القوات المسلحة "un officier général comandant des troupes"
- متصرف مدني " intendant civil"
- ضابطا عاما للبحرية "officier général commandant de la marine"
- النائب العام "procureur general"[2]

[1]Voir : OR, du 22 juillet 1834,Art N :01, R**ecueil des act ,op_cit,**p52

[2]Art N:02, IBID,p52

وفي القرار الثالث من نفس المرسوم ورد أن للحاكم العام "مجلس إداري" متكون من المسؤليين المحددين في القرار السابق كما يمكن للحاكم أن يدعو رؤِساء الدوائر للمجلس .

وقد ورد في المادة الموالية أنه "إلى غاية إشعار آخر ستضل الممتلكات الفرنسية تدار بمرسيمنا " (بمعني مراسيم الملك لويس فيليب)[1]

ولعل هذا تحذير ضمني من الملك للحكام العامون الذين سيتداولون في الفترات القادمة على هذا المنصب ، من أن يظنوا أنهم ذوي صلاحيات غير محدودة أو أن يقبلوا على تجاوز أوامر الملك في إدارة ما سماه الممتلكات الفرنسية في شمال إفريقيا . فحكم الجزائر بصفة عامة إذن من اختصاص الحكومة الفرنسية الملكية ، والقرارات الهامة للمستعمرة لا ولن يتخذها ،الحاكم العام بل سترسل في شكل مرسوم ملكي طيلة فترة حكم الملك لويس فيليب.

أما المادة الخامسة [2] فقد حددت بالضبط صلاحيات الحاكم العام المتمثلة في إعداد المشروعات ومسودة القرارات من خلال متطلبات الوضع في الجزائر ثم يحيلها لوزير الحربية.

هو الذي يصادق عليها فتصدر كقرار باسم وزارة الحرب أو أن يرفضها .

أما الجزء الثاني من القرار الخامس ورد فيه أنه يجوز للحاكم العام إصدار قرارات في الحالات الإستثنائية ويجوز له تطبيق هذه المشاريع قبل الرجوع لوزير الحربية .

وحسب المادة السادسة فإن الحاكم العام والمجلس الإداري يخول له تنظيم الإدارة المدنية والعدل والمالية والجيش . [1]

[1]Art N:03:IBID,p52

[2]Art N:04:IBID,p52

أتبع هذا المرسوم بقرار صادر من وزارة الحربية في 26 جويلية 1834م بدا أن الإدارة الفرنسية بدأت تمهد لتغيير جذري في الإدارة وكل السياسات المسخرة لخدمتها . وكان أول ما ورد في هذا القرار أن الرعية المسلم الذي يعجز عن إثبات ملكية الأرض تنزع منه لصالح الحكومة العامة العسكرية[2]

طبعا هذا القرار كان على الإدارة الفرنسية أن تصدره ليتم استعمال المشاريع التي ستأتي بعد قرار ضم الجزائر لممتلكات الفرنسية من شق طرق تعمير المدن بناء كنائس أو حتى نزعها من الأهالي لمجرد إبهار المستوطنين بكم الهكتارات الممنوحة لهم لضمان استقرارهم بها .

[1]Art N:05:IBID,pp52 53

[2]Art N:06:IBID,p53

أولا: الإدارة الفرنسية في الجزائروالمسلمين الجزائريين في عهد دروي ديرلون [1]:

بعد صدور المرسوم الملكي الذي عين ديرليون حاكما عاما للمتلكات الفرنسية في شمال إفريقيا كانت الحكومة الملكية قد تحمست لإدارة الجزائر بموجب مراسيمها الملكية . وأصدرت تبعا لذلك عديد المراسيم كالمرسوم المؤرخ في 10 أوت 1834م، الذي حدد مهام كل موضف في المجلس الإداري بموجب قرارات منفصلة كالقرار الثالث عشر مثلا والذي يحدد صلاحيات النائب أو المدعي العام القضائية " le procureur général"[2] .

وقد أتبع بمرسوم آخر في 12 أوت1834 م القاضي بتعيين (M.le Pasquier) "كمتصرف مدني ".

أما في 1 سبتمبر 1834م ، صدر قرار وزاري ينظم أشكال الإدارة المدنية والبلدية للممتلكات الفرنسية في شمال أفريقيا، إذ قرر فيه أن الإدارة المدنية يكلف بها كل من الحاكم العام والمتصرف المدني المقيمين في الجزائر بالإضافة إلى ممثلين مدنين الأول يقيم في وهران والثاني في عنابة وتعيينهم يكون من قبل الملك بإقتراح من وزارة الحربية.

---

[1] هو جون باتيست دروي ديرلون (Jean –Batiste Drouet d'Erlon) ولد في 29 جويلية 1765 م التحق بالخدمة العسكرية مبكرا وارتقى في السلم العسكري في السنوات 1800 .1804م .1809م .1815م 1830م شارك في تحقيقات اللجنة الإفريقية وحتى قبلها اهتم بإرسال تقارير لوزارة الداخلية .والحربية كتقرير 31 جانفي 1831م يعتبر أول حاكم عام عسكري مسير الممتلكات الفرنسية في شمال إفريقيا نيابة عن الملك لويس فيليب وبتخويل منه . عين بموجب المرسوم ملكي ل 22جويلة 1834م استبدل بالجنرال كلوزيل بعد حوالي سنة من تعينه في 8 جويلية 1835م . توفي في 25 جانفي 1844م على عمر يناهز.

(Voir: Narsisse Faucon , op–cit ,p537)

[2] وقد ورد في هذا المرسوم الملكي (10أوت 1834) 52 قرارا على الأقل ينظم القضاء في الجزائر من القرار 11 إلى 63

(Voire :OR ,Du 10 aout1834 ,Recueil Des Acts, op _cit pp57– 58)

كما أن المتصرفيين المدنيين الفرعيين (les sous _intendants civils) بإقليم "عنابة" وإقليم "وهران" يقومون بوضائفهم الإدارية تحت إدارة المتصرف المدني المقيم بالجزائر العاصمة ،إذ يتولى كل من المتصرف المدني والمتصرفين المدنين الفرعيين مهام مراقبة سيرورة القوانين الإدارية ،كما يرفعون الدعاوي التي لها علاقة بالإدارة المدنية للمناطق المكلفين بتسييرها ، والتي تناقش محليا أولا وإذا استعصى البت في حلولها ترفع للمجلس الإداري.

أما بالنسبة لبجاية ومستغانم يعين عليها مفوضيين مدنيين مسؤولين مؤقتا على جميع الخدمات الإدارية في المنطقة نظرا لخصوصية المنطقتين (حديثتي الاحتلال).

في حين الإدارة البلدية للمدن التالية " "الجزائر العاصمة" و"وهران" "و عنابة " توكل للمتصرف المدني والمتصرفون المدنيون الفرعيون كما أن الهيكل الإداري لكل بلدية يكون على النحو التالي :

- رئيس البلدية" وهو المتصرف المدني في (بلدية الجزائر) أو المتصرف المدني الفرعي (بلدية وهران وعنابة)أو المفوض المدني(مستغانم وبجاية)،
- نائب فرنسي .
- نائب مسلم .
- نائبا يهوديا (حسب المكان) .
- ومستشار بلدي .

كما يتم تعيين أعضاء المجلس البلدي والنواب من قبل الحاكم العام .[1]

إن الحديث عن الإجراءات الإدارية الكثيرة في عهد ديرلون . لا يعني إغفال هذا الحاكم العام للسياسات الردعية تجاه الأهالي . إذ ورد في أحد التقارير التي كتبها لاموريسير "LaMoricière "حين أخرج حامية عسكرية مكونة 1100 جندي بقيادته

[1]Voir : OMG ,du 1er septenbre 1834,**Racueil Des Acts ..,** op_cit , p58

المقدم لامورسيير وقد قال فيه :" رحنا نحرق كل هذه الدواوير دون رحمة ولا شفقة ونقتل الرجال الذين نلتقي بهم ثم نعود إلى الجزائر فرحين بما قمنا به نصدر بيانا يرفع شأننا من هذه العملية الرهيبة" ". .[1] .

إذن فسياسة الإدارة الفرنسية تجاه الاهالي ظلت قمعية ردعية حتى بتغير الوضعية القانونية للجزائر بموجب مرسوم 1834م . وهذا وارد لان مواد المرسوم التي سبق وأن تطرقنا لها لم تأتي بأي محتوى لصالح إدارة الجزائريين المسلمين بطريقة غير الطريقة القمعية .

[1] عبد القادر سلاماني، " **سياسة الأرض المحروقة وأثرهاعلى المقاومة الشعبية الوطنية بقيادة الأمير عبد القادر 1830-1874**"، مجلة دراسات، ديسمبر2018، مجلد07، العدد03، ص122

ثانيا : الإدارة الفرنسية والمسلمين في عهد الحاكم العام كلوزيل "Clauzel" (للمرة الثانية):

مبادراته العسكرية وسياسته الردعية : فقد تميزت عهدته هذه المرة" كحاكم عام " بعديد المغامرات العسكرية التي باءت معظمها بالفشل كحملته على معسكر عاصمة دولة الأمير، والتي فشلت بالطبع . ثم على تلمسان والتي نجحت وفرض تبعا لذلك على سكان المنطقة ضرائب ثقيلة وعقوبات صارمة وقد عين (إبراهيم بوشناق بايا على تلمسان). وقبل الحديث عن سياسة كلوزيل العسكرية تجاه الأهالي وجبت الإشارة على مقارنة أطلقها الدكتور سعد الله بين الإدارة الفرنسية عامة وإدارة كلوزيل خاصة وسياستها تجاه الأتراك في فترة التردد إذ كانت الإدارة الفرنسية تضطهد الاتراك وتهجر ذلك أنها أتت بدعوى إنقاذ الجزائريين من جور الإدارة التركية وظلمها أما في هذه المرحلة[1]فالادارة الفرنسية بإسم كلوزيل كانت تبحث على أي تركيا أو متترك لعله يساعدهم في التحكم في الجزائريين[2]. في ظل الإنفجار الرهيب للمقاومة الشعبية فإن الإدارة الفرنسية رأت في تجربة الأتراك الناجحة في الجزائر مثالا يحتذى به . ونظرا لكون مقاومة الأمير عبد القادر وأحمد باي اشتدت في عصره فإن الجنرال كلوزيل لا يملك لها سوى القمع الذي يمكننا نجده في تقارير العسكريين بدون أدنى تنكر للافعال الشنيعة التي مورست في الجزائر .[3]

---

[1] أي سنة 1834م ومابعدها .

[2] أبو القاسم سعد الله، **تاريخ الحركة الوطنية**، المرجع السابق، ص 50

[3] حرشوش كريمة ، **جرائم الجنرالات الفرنسيين ضد مقاومة الأمير عبد القادر في الجزائر من خلال أدبياتهم ، 1832م -1847م** ، رسالة مقدة لنيل شهادة الماجيستير ، جامعة وهران ، وهران ، دس، ص84.

إذ قام أحد الجنرالات وهو الجنرال "دارلانج "Darlange" المشتغلين تحت وصاية الجنرال كلوزيل في 7 أفريل 1836م " رفقة 2400 جندي فرنسي في حملاته بمنطقة واد حيمر قرب سهل ملائة وصولا إلى زناتة ثم إلى قبائل بني عامر بمحاولات الإخضاع العسكري لكل هذه القبائل استطاع جيش الاحتلال الفرنسي إخضاعهم ونهب مطاميرهم، وبعد 5 أيام من الحملة، انسحبوا من واد حيمر تخوفا من قوات المقاومة الشعبية الوطنية بقيادة الأمير عبد القادر." لقد عملت قوات الاحتلال الفرنسي على إخضاع جميع القبائل المساندة للمقاومة الشعبية الوطنية لأنها أدركت مدى أهمية هذه القبائل للمقاومة فعمليات الترهيب والحرق كانت من أولويات الاحتلال الفرنسي لبسط سيطرته.[1]

وقد ذكر أيضا أنه في شهر جويلية 1836م قام الجنرال ليتان "Letang " في حملاته عابرا قبائل تليلات ثم جنان المسكين وصولا إلى حرف الحمار، قامت قوات الاحتلال الفرنسي بإخلاء مطامير بني عامر في مقدرة لتصل بعدها هذه القوات الفرنسية إلى مقره عبر ثنية أولاد علي"، حيث قامت بتخويف جميع المناطق التي مرت بها بأعمالها التعسفية ضد الشعب 6 الجزائري[2] .

ومن خلال هذا العرض البسيط للسياسات الردعية القمعية للإدارة العسكرية في الجزائر ، يمكننا أن نستنتج أن إخضاع قبائل إضافية في هذه الفترة كان صعبا جدا خاصة وأن النفوذ الفعلي والنفسي للأمير منتشرا فلم تكن الإدارة تخضع أحد القبائل إلا وتجدها قد تمردت بإيعاز من الأمير .

سياسته الإستيطانية وتأثيرها على الإدرة الفرنسية :

[1] عبد القادر سلاماني، المرجع السابق ،122

[2] نفسه، ص 124

بناءا على توصيات "اللجنة الإفريقية" (كما سبق وأن أشرنا)بدأت فرنسا في تطبيق سياسة الإستيطان وقد دعم كلوزيل وبشدة هذه السياسة سواءا الإستيطان أوالاستيطان الرسمي[1]" بل وصمم على تحويل سهل المتيجة والقرى العمرانية التي حوله إلى وطن حقيقي للمستوطنين [2].

فكانت إرادة المملكة الفرنسية وسياستها تجاه الجزائر ترمي لتحقيق الإستيطان، كما وافقها سياسة كلوزيل المعروف عنه تأثره بالتجربة الأنجلوسكسونية ونجاح الإنجليز في استعمار الهنود الحمر . طبعا موضوع الإستيطان لن يكون محور حديثنا لأنه بحر واسع له دارسين متخصصين . إنما معرفة عمومياته تساعدنا على الإجابة عن سؤال كيف أثرت هذه السياسة الإستيطانية المبالغ فيها على الأهالي المسلمين الجزائريين وعن الإدارة الفرنسية بالجزائر بمجملها . فالسياسة الإستيطانية تعني حتما مصادرة أراضي الأهالي المسلمين ، ولا يمكننا أن نرجع هذه السياسة لكلوزيل وحده بل إن مئات إن لم نقل آلاف التقارير قد رفعت حول هذه الأراضي الجزائرية وخصوبتها قبل الاحتلال وأثنائه ... وقد ورد على لسان أحد الفرنسيين " فهل سننتظر الأسباب إذن لاقتطاع هذه الأراضي "."[3] إن الإدارة الفرنسية ركزت على سياسة مصادرة الأراضي بوجود سبب أو لا ، كي تستخدم جوع الأهالي لخدمة الإدارة ، والإقتصاد الفرنسي ، والمسيحية ... .

---

[1] متى ما دعم الإستيطان من جهات رسمية يسمى إستيطان رسميا

[2] وقد قام بإحضار المهاجرين الأوربيين من أوربا خاصة اسبانيا إيطاليا مالطا وقد تحمس لهذه السياسة لدرجة إنشاء قرية بوفاريك غرب مدينة الجزائر وأخذ في توزيع الأراضي والأراض الزراعية والحيوانات مجانا على المستوطنين ومع ذلك لم تنجح سياسته لحد كبير فمنذ بداية عهدة الثانية لغاية 1839م لم يزداد عدد المستوطنين الأوربيين سوى 25 ألف (ينظر : حورية طبعة، **السياسة الإقتصادية الإستعمارية الفرنسية في عمالة قسنطينة 1870م –1954م**، أطروحة غير منشورة، مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه غير منشورة، جامعة أحمد دراية، أدرار، الجزائر، ص30)

[3] Louis De Baudicour,**La colonisation de l'Algérie ses éléments**, **commissonaire pur l'Algérie**, les colonies l'orent, Paris,1856, pp 5 10

وقد نفهم أيضا جزءا من سياسة كلوزيل من خلال نداء منه موجه إلى الأوربيين الذين وصلوا للجزائر ".. عليكم أن تعلموا أيضا أن القوات العسكرية التي تحت إمرتي ماهي إلا وسيلة ثانوية . وذلك أنه لا يمكن أن نغرس العروق هنا إلا بواسطة الأيادي الأوربية فقط ...". .

فكلوزيل حينئذ يرى أن الإدارة الفرنسية في الجزائر الحقيقية لن تدرج إلا بوجود الكولون، أما الجيش فإختصاصه الأهالي المسلمين الجزائريين، خطاب فيه كم رهيب من العنصرية التبجج الذي ميز سياسة كلوزيل من بدايتها إلى نهايتها .

ويمكننا أن نختم هذا العنصر بحدث مهم جدا في تاريخ الإدارة العسكرية في الجزائر وهو محاولة الجنرال كلوزيل إحتلال مدينة قسنطينة ففي 21جانفي 1836 إذ أمر كلوزيل المملوك[1] يوسف" بإحتلال قبائل من مدينة عنابة، وتنفيذا لهذا الأمر قام هذا

[1] **المملوك يوسف:** ولد عام 1808 بجزيرة ألبا التي صارت فرنسية منذ 1802، وقد ادعى – أمام الفرنسيين – أنه ابن غير شرعي لنابليون بونابارت . خدم باي تونس بعد وقوعه في الأسر و تلقى تكوينا في استخدام السلاح وركوب الخيل، ودراسة القرآن، وقد خان البلاط وهرب قبل أن يتم إعدامه إلى الجزائر ووجد مكان له كونه من مناصري الاحتلال بنات .وصل إلى سيدي فرج في 16 جوان 1830. استخدم ديبورمون يوسف المملوك في كترجمان وكان قد استقدم معه من تونس بعض الأحجار الكريمة التي باعها بـ 30000 فرنك، وهو مبلغ هام استخدمه في تجنيد مجموعة من المرتزقة الأهالي غزا بهم الجزائريين. وخلال حملة كلوزيل على المدية كان يوسف قد أثار انتباه هذا القائد الفرنسي فعينه قبطانا أهليايوم 02 ديسمبر 1830. قام بدور كبير في محاولة احتلال قصبة عنابة، وسمي نفسه بابا عليها، وحين عزم كلوزيل على غزو معسكر استخدمه، ثم أعطاه فرصة للظهور حين غزا تلمسان، وكان يوسف قد ظهر حين هاجم معسكر الأمير عبد القادر قريبا من هذه المدينة، وفي جانفي 1836 عينه كلوزال بايا على قسنطينة حيث قام هنالك بجرائم غير معدودة في حق الأهالي على أسوار المدينة كان من بين المتسببين في هزيمة كلوزيل المخزية وفي فيفري 1837م عين قائدا لفرقة الصبايحية بوهران. وفي 1839 ونظرا لأن الجنرال بيجو اقتنع بقدرات يوسف اقترح ترقيته إلى رتبة كولونيل في أفريل 1842 وقيادته العامة لصبايحية الجزائر.ساهم يوسف ضمن جيش الدوق دومال في غزو زمالة الأمير عبد القادر يوم 16 ماي 1843 وشارك في معركة إيسلي ضد الجيش المغربي, ثم سافر إلى فرنسا وتزوج

الأخير بشن حملات وحشية ضد سكان المنطقة وعاث فيها فسادا وارتكب جرائم فظيعة طالت النساء والأطفال والشيوخ .

وقد إقترح المملوك يوسف على كلوزيل بعد هذه الحملة الوحشية على الأهالي ، أن يشن حملة عسكرية على قسنطينة، و قد أقنع الماريشال كلوزيل على القيام بعمل عسكري كبير ، ضد مدينة قسنطينة قصد إخضاعها، وعليه شنت حملة عسكرية بإذن من الحكومة الملكية في الميتروبول وبدعم منها ،في نوفمبر عام 1836م، وفيها ابتلع الجيش الفرنسي إهانته، ومني بكارثة عسكرية [1]وسيكولوجية خطيرة. واتخذ مناوئوا "كلوزيل" من هذه الهزيمة مسوغا لتوجيه انتقاداتهم ضده حيث أتهم بقلة التجهيز للحملة، وبالانفرادية في اتخاذ القرار. [2]

وبالفعل كانت هذه النكبة قد أحدثت ضجة كبرى في الأوساط السياسية والعسكرية الفرنسية انتهت بالتضحية بالمارشال كلوزيل والتخلي عن خدماته .طبعا لم تكن هذه هزيمته الوحيدة، ففي المدية أيضا قد عبر الجنرال الفرنسي المجرم « تريزل» الذي يعمل تحت أوامر كلوزيل ، عن الهزيمة المذلة التي تلقاها على يد جيش الأمير عبد القادر في رسالة

فرنسية بعد أن تخلى رسميا عن الإسلام، وفي جويلية 1845 حصل على رتبة مارشال وصارت الصباحية كلها تحت قيادته. ذاق مرارة الهزيمة أمام جيش الأمير عبد القادر في معركة سيدي إبراهيم في سبتمبر 1845، لكنه في ديسمبر الموالي استطاع أن يهزم الأمير في معركة وادي تامدة. وبعد أن انتهت مقاومة الأمير انتقل يوسف إلى فرنسا، ولطالما حاول الحصول على رتبة جنرال فرنسي لكنه لم ينل هذه المرتبة رغم الدعم الذي لقيه من بيجو. وفي 1851 نشر كتابا عنوانهDe la guerre en Afrique ، وفي ديسمبر من هذا العام جاءته تسمية جديدة من نابليون الثالث، لقد صار يوسف جنرالا ضمن الجنرالات الفرنسيين، ليعود إلى الجزائر ويصبح قائدا على جهة المدية منذ 1852، وفي 1854 كان يقود كتيبة في البلقان لكنها أصيبت بالكوليرا فعاد يوسف فرنسا إل أن مات هناك (ينظر : كمال بن صحراوي، المرجع السابق، ص 183)

1

[2] أبو القاسم سعد الله ، **تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية** ، المرجع السابق ، ص 46

وجهها إلى الوالي العام جاء فيها ما يلي :« لقد أخفقت هذه المعركة المهلكة، وأخفت آمالا كبيرة كانت تبدو معقولة، ولكنه كان من الضروري الحصول على النصر لكي يتحقق، ليس من شك في أني بالغت في تقدير قوتي، كما بالغت في عدم تقدير قوة العرب ومهما يكن فإني أعاني من ثقل المسؤولية التي أقدمت على تحملها، وأنا على استعداد لأن أتقبل اللوم دون النطق بكلمة، وكذلك كل إجراء صارم ترى حكومة الملك أنه من الضروري اتخاذه في حقي[1]..

وعليه لم يكن للإدارة الفرنسية بعد الهزائم والخسائر المادية والبسيكولوجية التي جرعهم أياها الحاكم العام كلوزيل وضباطه إلا عزله نهائيا وتعويضه بالماريشال دامريمون .[2]

[1]عز الدين حمامي، "**فشل القوات الفرنسية بقيادة الماريشال كلوزيل في احتلال مدينة البليدة قراءة في وثيقة مترجمة**"، مجلة الدراسات التاريخية العسكرية، المجلد 08، العدد 4، ص105.

[2] روابحي العياشي، المرجع السابق، ص365

ثالثا: الإدارة الفرنسية والمسلمين الجزائريين في عهد دامريمون Damrémont :[1]

قبل الحديث عن أي مبادرة إدارية أو عسكرية قام بها هذا القائد العام دامريمون وجبت الإشارة لسبب إدراجه كحاكم عام . والمتمثل في الإحتلال العاجل لمدينة قسنطينة مهما كانت التكلفة خاصة بعد وصول أخبار الهزيمة المخزية التي تجرعها سلفه للمتروبول .فيمكن إيعاز أي مبادرة إدارية أو عسكرية لهذا الغرض بدون تحفظ .

1. سياسته الإدارية :

قام الحاكم العام دامريمون (Damrémont) إنشاء إدارة مركزية للشؤون العربية (Direction des Affairais Arabe[2]) وقد كلف بهذه الإدارة للضابط بيليسي Pélissier بعدما أعيد بعثها بموجب قرار 15 أفريل 1837م .. ويذكر الدكتور صالح فركوس وفي 15 أفريل 1837م، تم إعادة تأسيس إدارة الشؤون العربية، حيث أسندت رئاسة إدارتها للرائد

---

[1] هو شارل ماري دينيس دو دانريمون (Charles- Marie Denys de Danrémont) , ولد في بلدية شومون(Chaumont) الفرنسية التابعة لمقاطعة لأوت مارن (Haut –Marne) في 8 أفريل 1783 . شرع في مهامه العسكرية في 24 جانفي 1804م ارتقى في سلم المراتب بعد العديد من المشاركات في لعمليات العسكرية في فرنسا في سنوات من 1806-ألى 1807م ثم من 1808 إلى 1809م واسبانيا والبرتغال من 1811م الى 1812م فترقى لرتبة ملازم أول في 1فيفري 1815م ولرتبة ماريشال في 23أفريل 1821م وتم إستدعائه في 21 جويلة 1830 م لقيادة اللواء الأول هوا من قادة الحملة الى عنابة في عهد القائد العام " دو برمون " . في 13 دسمبر 1830 ترقى لرتبة ملازم أول وفي سبتمبر 1830م عين في منصب الحاكم العام وقد عزم على حصار و احتلال مدينة قسنطينة وقت. توفي على أسوارها في 13 أكتوبر 1837م وقد قرر لويس فيليب حفر اسم دانريمون على الألواح البرونزية لقصر فرساي كما نصب له هرم تذكاري في مكان الذي توفي فيه في قسنطينة (voir:Narcisse faucon,op-cit ,p 178)

[2] يحيا بن فطيمة، المرجع السابق، ص 30 .

"بيليسيي (Pellissier) "الذي انصرف إلى غير المهمة التي من أجلها أنشئت تلك الإدارة، لأن اتفاقية تافنة بين الأمير عبد القادر والسلطة الاستعمارية، إقتضت من هذا الرائد مراقبة تحركات الأمير لتزويد الحاكم بالمعلومات المتعلقة بخرق الإقليم الفرنسي أو إقليم الأمير، وبعد مضي سنتين عن رئاسة تلك الإدارة، قدم "بيليسيي" استقالته في مطلع سنة 1839م، لأسباب شرفية لا نعلم سرها، فخلفه في مهمته النقيب "آلونفيل (Allonville) [1]"

وإذا أردنا أن نعلل سبب إنشاء الكونت دامريمون هذه الهيئة من الأساس هو أن فرسا لم يعد بوسعها تجريب أغا عرب جديد، قد يفي بالغرض كما قد لا يفي . فضلا عن توسع الرقعة الجغرافية المحتلة من الإدارة الفرنسية .

وقد ألغيت مديرية الشؤون العربية و تم ربطها بالحاكم العام، أصبحت الأولوية موجهة للغزو العسكري ويمكننا أن نستنتج أن الجنرال دامريمون كان على قدر المسؤولية التي أوكلت له فركز أشد التركيز على الحملة في قسنطينة كي لا يلحق هزيمة بجيشه فإن المسؤلية هنا كبيرة جدا والهزمية في هذه الحملة تعني العزل . وقد قال المؤرخ نوشي في هذا الصدد أن دامريمون كان يريد أن يثبت نفسه أمام الحكومة الفرنسية أنه أجدر بالحكومة العامة من الجنرال بيجو.[2]

فإن إحتلال قسنطينة يعني توجيه إهتمامات الجيش والحكومة العامة للحملة على حساب إدارة الأهالي، وعلى حساب كل ما من شأنه أن يعطل نجاح الحملة . هذا تفسير منطقي لمبادرة دامريمون لإلغائه المديرية ،كما يمكن أن نطلق حكما بأنه كان يتجنب تطبيق هذه السياسة رغبة منه في تحقيق "الإدارة المباشرة للأهالي"، مباشرة .وهذا وارد في سياسات الحكام العامون خاصة وأن قادة الأهالي كانوا كثيرا ما يخرجون من طاعة الإدارة

[1] صالح فركوس، **"الإدارة الفرنسية والمجتمع الجزائري 1830م –1844م"**، مجلة حوليات جامعة قالمة، المجلد 01، العدد 01، 2007، ص 14

[2] أندري نوشي ، وآخرون ، ا المرجع السابق ، ص 311

الفرنسية . وإن في رسالة بيليسيه للحاكم العام " دامريمون" سنة 1837 دليلا على هذه السياسة حيث قال فيها " ...إنه لمن الغباء السياسي أن نتبنى نظاما سياسيا مشابها لذلك الذي نتبعه في فرنسا ونتعامل به مع الأهالي العرب، يجب علينا ترك العرب يحكمون أنفسهم بأنفسهم، أي أننا سنعتمد على نظام حكم محلي أساسه القاعدة الاجتماعية والعرف السائد في أوساط الأهالي "، إن فإذا كان قول بيليسيه يدل على حنكته ومعرفة الجيدة بطبائع وسلوك المجتمع الجزائري كما يدل جهل دامريمون بالأسس الفعالة للأدارة لكن لم يسعه تطبيق أي نوع من أنواع الإدارة بسبب إهتمامه بإحتلال مدينة قسنطينة[1].

2. إحتلال مدينة قسنطينة :

صحيح أن الجنرال دامريمون مات قبل يدخل مدينة قسنطينة مستعمرا إلا أنه بذل جهودا كثيرة في سبيل ذلك فنجد الكتابات الفرنسية تمجده وتعتبره ذلك الزارع لبذرة الفتح بدمه على أسوار المدينة أما الجنرال فالي فهو حاصدها.[2]

ويبدو أن الماريشال وقف على مواطن القوة وكل مواطن ضعف الحملة العسكرية السابقة ضد مدينة قسنطينة، فإذا كان كلوزيل قد أرسل حملة عسكرية نحو عاصمة الأمير عبد القادر "معسكر" ، بتعجرف ظنا منه أنه سيتمكن من القضاء عليه كان ظنه واهيا مبنيا على نظرة عنصرية قائمة على أن كل ما يصدر من العرب لا يحتاج الفرنسي لأكثر من القرار لأجل القضاء عليه فإن دامريمون كان أذكى بكثير إذ سعى إلى تهدئة السلمية للجبهات الغربية عبر عقد معاهدة التافنة[3] في شهر ماي 1837 م.

---

[1] يحيا بن فطيمة، المرجع السابق، ص 30

[2] Achille Fillias,op_cit ,p103

[3] ينظر الملحق رقم :10

وإذا كان كلوزيل قد إعتمد على المملوك يوسف الذي لا يعرف لغة غير لغة الدماء مع الأهالي المسلمين فإن دامريمون استدعى النقيب "فولتز " الذي كان مقيما بتونس ووقام بتكليفه بمهمة سرية "استعلامية" حول الوضع العام بقسنطينة ،وطلب منه إعداد تقرير مفصل حول ذلك، وتزويده بمعلومات حول القوة العسكرية للحاج أحمد باي، وعلى ضوء ما ورد في تقرير النقيب فولتز جهز لحملة أقل ما يمكن أن يقال عليها أنها حملة تتوفر على شروط نجاحها . وقد وصلت في الخامس من أكتوبر 1837 سطح المنصورة الأمر الذي تزامن مع مقاومة شديدة من قوات أحمد باي والتي أودت بحياة قائد الحملة دامريمون[1] ليخلفه الجنرال فالي .

[1] روابحي العياشي، المرجع السابق، ص 366

رابعا : الإدارة الفرنسية والمسلمين الجزائرين في عهد الجنرال فالي Valée[1] :

بعد وفاة الجنرال دامريمون عقد مجلس الإدارة جلسة على الفور و كان فالي هو أكثر شخصية عسكرية مناسبة لهذا المنصب ، فخلفه في قيادة الجيش المحاصر لقسنطينة وقد أظهر في مهامه هذه قوة، وحنكة ، وسلاسة في تطبيق التعليمات ،وصفه بليسي ديرينو بما يلي " ...بين كل الحكام العامون الذين قبله كان الماريشال فالي الأكثر إستنارة لأنه يتمتع بالسرعة و التخطيط الرائع بسهولة .يضع إصبعة على لب المشكلة مهما كان غريبا عن المشكلة التى أمامه ..." [2] فإذا أخذنا بعين الإعتبار الفترة الحرجة التي عين فيها وتجاوزه إياها ليس بأقل الخسائر فقط بل، مستعمرا مدينة قسنطينة التي لطاما ظلت طيلة سبع سنوات هاجسا لسبعة قادة وحكام عامون قبله . تمكن فالي من دخول قسنطينة ووقع بعدها إتفاقية مع الباي أحمد في 24 أكتوبر 1837م تعتبر هذه هي وثيقة إستسلام الباي رسميا [3]. [4]

1-التنظيم الإداري للجنرال فالي في قسنطينة :

---

[1] هو (Sylvain charles valée) ولد في17 ديسمبر 1773م في (Brienne – Le Château) بمنطقة (Aube) شرق فرنسا . دل في الخدمة العسكرية في 1سبتمبر 1792م وخدم عديد حروب الإمبراطوية الفرنسية وحصل على ترقيات كحصوله على وسام جوقة الشرف في عام1814م . كان الملك شارل العاشر ينوي تنصيبه قائدا عاما قبل سقوطه انما تعطل هذا إلى غاية وفاة دانريمون . وعين في منصب الحاكم العام في 11نوفمبر 1837م . وبقي في هذا المنصب ما يفوق ثلاث سنوات وتم استبداله بالجنرال بيجو في 29 ديسمبر 1840م
(Voir : Narcisse Faucon , op-cit , p560)

[2] IBID,P559

[3] (ينظر : محمد العربي الزبيري ، **مذكرات أحمد باي وحمدان خوجة وأحمد بوضربة** ، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، ، الجزائر 1981م ، ص 106)

[4] توفيق دحماني، المرجع السابق، ص 144.

وقد وقع فالي في نفس مشكلة التي وقع دو برمون صبيحة الإحتلال وهي صعوبة إحلال الإدارة الفرنسية الجديدة ، محل الإدارة العثمانية العريقة في قسنطينة وقد جاء فاليي بالحل إذ أبقى على الهيكلة الإدارية العثمانية والأهالي ذوي المناصب الإدارية أو حتى إستقدام أعيان المدينة ومنحهم الألقاب العثمانية التي كانوا يطمحون لها كالقائد والخليفة والشيخ والاغا[1]

ولم يكن ليجد أي ترحيب من قبل الأهالي المسلمين الجزائريين لولا تمكنه من العائلات الكبرى إذ قال أحد الجنرلات في هذا الصدد عن حموده بن الفقون: "الذي تخلى عن مواصلة الحرب ضدنا وعمل على توقيف النار يوم دخولنا إلى قسنطينة قصد الحد من إراقة الدماء والحد من مقاومة كانت ستستمر ساعات. وهو الذي أقنع السكان بأن المسيحيين سيحترمون الدين الإسلامي والعادات والتقاليد للسكان الجزائريين ...."[2] .

قام فالي بربط الإدارة المركزية التي أنشأت من قبل للنظر في الشؤون العربية بقيادة الأركان العامة وبذلك يكون قد أعطى الأولوية مبدئيا للغزو العسكري المنوط به ومن ثمة إدارة شؤون الاهالي و لم يهمل فالييي أي سياسة من شأنها أن تضرب المقاومة الشعبية خاصة السياسة التنصيرية لأنه يعلم أنه إحتل مدينة في علم غزير بالدين . [3]

-كما أن هناك من المؤرخين الفرنسيين من يرجعون نشأة المكاتب العربي للجنرال فالي في 22 فيفري 1841 م لدى إحتلاله لمدينة قسنطينة وإدراجه نظام إداري مشابه جدا

---

[1] أنظر مهام أصحاب هذه المناصب وعلاقتهم بالأهالي نهاية العنصر الموالي، ص

[2] أحميدة أعميراوي، "**السياسة الإدارية الفرنسية في الشرق الجزائري من خلال مشروع لويس بلانكي**"، مجلة المصادر، المجلد 4، العدد 01، مارس 2002 م ،ص 80.

[3] وقد شرعت في عهده الأتصالات بين روما والأدارة الفرنسية في الجزائر لاستقدام الأباء اليسوعيين 15 أفريل 1839م ولما تكن البعثات التبشيرية مقتصرة عليهم بل إستقدم أيضا كل من جمعية أخوات القديس جوزيف دي لابريسون والراهبات الثالوثيات جمعية القديس فات سان دي بول جمعية راهبات الباستور الطبيب جمعية التاربيسيت (ينظر : خديجة بقطاش ، المرجع السابق ، ص56)

لنظام المكاتب العربية التي ستنظم لاحقا [1] . إذ إستعمل فيه سياسة عسكرية مشابهة للمقاومة ذاتها مع وضعه بعين الإعتبار العائلات المتنفذة وأعيان الأهالي كما سبق وأن ذكرنا . [2]

يمكننا أن نستخلص الخطوط العريضة للتنظيم الإداري الذي أدرجه فالي في الجزائر عبر القرارات الصادرة في 30 سبتمبر 1838 و1نوفمبر 1838 م ، إذ أوكلت الإدارة المباشرة في قسنطينة لأحد الأهالي بلقب "خليفة" أو "قائد" أو "شيخ "، فقد حاول الفرنسيون انتهاج سياسة إدارية تمكنهم من إحكام قبضتهم ولم يجدوا سياسة أنجع من إستخدام ذوي النفوذ من العائلات الكبرى[3] . وقد أعترفت الإدارة الفرنسية ب نفوذهم ، في مناطق جغرافية محددة أطلقت عليها إسم "(Des Commandements).

أما القيادة العسكرية للمدينة أوكلت ،الجنرال بارنار " BERNEL" في بادئ الأمر ثم عين بعده الجنرال "Négrier" والذي حكم المدينة منذ شهر ديسمبر 1837م ،إلى غاية شهر جويلية من السنة الموالية 1838، وخلال هذه المرحلة لم يقم الفرنسيون بإنشاء منظومة إدارية في مدينة قسنطينة جديرة بالذكر، سوى إقبالهم على تعيين "حمودة" لتولي القيادة العربية للمدينة، إضافة إلى إسناد قيادة "منطقة الجريد"لفرحات بن السعيد"[4]، والذي لم يلبث حتى إنشق عن طاعة الإدارة الفرنسية ليقوم الأمير عبد القادر بأسره.

كما سعت الإدارة الفرنسية إستخدام هاؤلاء القادة من رؤساء القبائل لإستمالة قادة قبائل جدد ولتحفيزهم على إعلان الطاعة للجيش الفرنسي .وهذا ما حدث بالفعل إذ حاول كل

---

[1] وعبد الحفيظ قبايلي، المرجع السابق، ص 52

[2] صالح فركوس، المرجع السابق، ص 16

[3] ينظر : مختار هواري ، **سياسة الإدارة الإستعمارية الفرنسية تجاه بعض العائلات المتنفذة في الجنوب القسنطيني1837م -1870م** ، رسالة غير منشورة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير ، جامعة الحاج لخضر ، باتنة 2008-2009 ، ص ،ص، 42 ،48

[4] كان شيخا العرب في منطقة الزاب الصحراوية في عهد الداي إبراهيم باي قسنطينة (ينظر : أبو القاسم سعد الله ، **محاضرات في تاريخ الجزائر** .... ، المرجع السابق ، ص 95)

من الجنرال" نيقربي" وقايد قسنطينة الذي أصبح يطلق عليه فيما بعد لقب "حاكم" حمودة، استمالة أحمد بن الحملاوي .

لقد تبنى الجنرال "فالي" في قسنطينة ما يسمي بنظام الحماية[1] الذي بدأ تطبيقه من قسنطينة سعا إلى تعميمه على كامل المستعمرة [2]، ولهذا السبب بدأ الخلاف بينه وبين الجنرال "نقرريي" حيث أن الأخير كان يطمح للإدارة المباشرة للأهالي دون اللجوء لتوسط المسلمين الجزائريين . ولم يكن هذا هو محور الخلاف الوحيد بين القائديين ،إنما امتد ليشمل الإختلاف حول شخصية القائد "حمودة" وقد ترجم هذا الخلاف من خلال رسالة أرسلها الجنرال "نيقريي" إلى الحاكم العام "فالي" في 31 ماي 1838 م ، رد فيها على رسالة الجنرال فالي في 10 ماي من نفس السنة والتي سبق وأن ورد فيها التنظيم الإداري الذي يود الجنرال فالي تطبيقه المتمثل في الحماية، وقد أعرب نقريي في رسالة الرد عما يلي " يشرفني أن أرد على رسالتكم المؤرخة في 10 ماي التي أخبرتني فيها بتنظيم جديد لمدينة قسنطينة، والذي بموجبه لن تعمل السلطات الفرنسية فيها بشكل مباشر إلا على الجزء الواقع بين ستورا وقسنطينة، بينما سيتم تقسيم بقية المقاطعة إلى عدة بيلكات ....." .

ولعله عندما ذكر مصطلح" بايلكات " يقصد نظام التركي الذي أبقى عليه الجنرال أو ما يمكن أن نطلق عليه نظام الحامية .

---

44 بمعنى الحكم الغير المباشر للأهالي،[1]الحماية أو المحمية (Protectorat) .(ينظر : يحيا بن فطيمة ، المرجع السابق ص 54)

[2] سياسة فالي هذه لم تكن من إختراعه الشخصي بل بناءا على توصيات اللجنة الإفريقية، والتي بينت فعالية إدراج هذا النوع من الإدارة للأهالي الجزائريين وأوردت عيوب كثيرة للإدارة المباشرة للأهالي بإعتبارها الخطأ الأكبر الأبرز في فترة التردد

(Voir : Anonyme **,procés –varbaux et rapports de la commission d'Afrique instituée par ordononse du rois du 12 décembre 1833**, l'imprimerie royale paris , 1834, p 89)

" ... لا تمارس فيه الحكومة الفرنسية سوى حق السيادة، أنا مقتنع يا سيدي الماريشال أنه لكي لا يترتب عن هذا التنظيم نتائج سلبية، فمن الضروري تعديله كثيرا قبل تطبيقه، إنه السعي لتدمير مركزية السلطة في المقاطعة ..." [1]

إن مركزية السلطة التي يطالب نقريي بالحفاظ عليها وهو يدافع في نفس الوقت على صلاحياته فمركزية الحكم تعني صلاحيات واسعة. ويستدل عن هذا الموقف بأن احتلال مركز الباليلك يعد إنتصارا على جميع القبائل حتى التي لم تعلن بعد خضوعها فلا داعي لان تدرج إدارة كهذه وكأنها تعترف ضميا بسيادة هذه القبائل وتنقص تبعا لذلك سيادة الإدارة الفرنسية .

ولكن هل عدم الاعتراف بهذه القبائل الكبرى والعائلات ذات النفوذ يعني أنها ليست متواجدة أم يعني أن نفوذ الإدارة الفرنسية التي دخلت قبل أشهر معدودوات سيكون كنفوذ عائلات متأصلة لقرون في منطقة قسنطينة .بالطبع لا وهكذا يمكن أن نطلق حكما على موقف نقريي الذي يغذيه التعرجف تجاه الأهالي وقادتهم كما يغذيه حب الإلمام بشروط الإدارة الفردية المتمثلة في شخصه كعسكري . وبالمقابل يمكن أن نصف سياسة الجنرال فالي بالواقعية .

وقد تم تعيين "الجنرال قالبوا" "Gablois" على رأس المقاطعة في اليوم 14 جانفي 1839م.[2]

ليزور مدينة قسنطينة عبر عنابة ويشرح منهجية النظام الجديد، عن طريق دعوة أكثر رجال البلد تأثيرا في المقاطعة . تفاديا للوقوع في لخطأ الذي أورث مقاومة الأمير

[1] يحيا بن فطيمة، المرجع السابق، ص 45

[2] مختار هواري ، **نماذج عن القمع الإستعماري تجاه بعض القبائل في الجنوب الجزائري 1871م 1916م** ، أطروحة غير منشورة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراة ، جامعة الحاج لخضر ، باتنة ن 2016-2017م ص38

عبد القادر حسب رأيه فإن أحادية التسيير هي التي تخلق مقاومات من هذا النوع، لذلك حاول فالي أن يجعل المنطقة الفرنسية المحتلة تحت الإدارة المباشرة الفرنسية .[1]

أما الأهالي ذوي النفوذ قد منح لهم تسيير مناطق خارج هذه المنطقة وبذلك يكون فالي قد حافظ على الإدارة المباشرة في مركز الإحتلال ،وضمن مبدئيا ولاء قبائل كثيرة مباشرة .شريطة أن يدفع هاؤلاء القادة الجزية مقابل الحماية .[2]

وهكذا وضعت إدارة مقاطعة قسنطينة تحت حكم جنرال قائد أعلى[3] يقيم بقسنطينة ويخضع لسلطة الحاكم العام ، أما القيادة العربية للمدينة فقد منحت "لحمودة بن شيخ" من جديد ورسميا . كما قام المريشال فالي بتحويل مقر المقاطعة أو مركز الإدارة العليا للمقاطعة من مدينة عنابة إلى قسنطينة . كتمهيدا لادراج إدارة مدنية كبرى ، إلى جانب الإدارة العسكرية في قسنطينة.

ليقوم الحاكم العام فالي بعدها بتقسيم الإقليم المحتل إلى ثلاث مناطق :

- (المنطقة الأولى) قسنطينة سطوره والقالة وتعتبر مشروع منطقة مدنية للمستوطنين ، عاصمتها قسنطينة، يحكمها حاكم عسكري طبعا يتمتع بجميع الصلاحيات في المنطقة كما يكون مسؤلا أما الحاكم العام في العاصمة .

---

[1] ، يحيا بن فطيمة ، المرجع السابق، ص46

[2] نفسه ، ص 45

[3] "le commandant supéreur de la provice"" وهو قائدا فرنسيا مقيما في قسنطينة يخضع لسبطة الحاكم عام حدد له قرار 30 سبتمبر 1838م جميع صلاحياته التي يمكن أ تنعت بالصلاحيات الواسعة، (ينظر : عبد الحفيظ قبايلي، المرجع السابق، ص 53)

- أما (المنطقة الثانية) هي منطقة عسكرية . تتكون من قيادات، يرأسها قياد بمساعدة شيوخ القبائل مقسمة لدوائر[1] والدوائر متكونة من شعب عسكرية كشعبة كالقالة والإدوغ وقالمة [32]
- المنطقة الثالثة :تقع خارج سلطة القيادات الفرنسية والعربية وهي الجنوب .[4]

وقد وجه الجنرال فالي رسالة في شكل قرار إلى القبائل الكبرى لمنطقة قسنطينة وقد كتبت باللغة العربية كما قسمت لخمس مناطق وكل منطقة عين عليها خليفة.

وقد أتبع بقرار نص عن إنشاء" مجلس الإدارة" [5] في إقليم مدينة قسنطينة، حيث كانت مهامه الأساسية تتمثل في جمع الضرائب[6] ومن ثمة إدارة ممتلكات الدولة أو البايلك، ويتكون مجلس الإدارة من :

– ثمانية أهالي وهم : ثلاثة منهم خلفاء وثلاثة كبار القياد وشيخ العرب و الحاكم المسلم.

–وثلاثة فرنسيين وهم:

- القائد الأعلى (commandant supérieur)
- نائب المتصرف العسكري (sous – intendant militaire) .

---

[1] دوائر : Des Cercles

[2] Jacques Budin , op_cit ,p 354

[3] شعب عسكرية "Des subdivision "

[4] يحيا بن فطيمة المرجع السابق، ص 46

[5] "Cosiel d'adminstration "

[6] (ينظر : أحمد سيساوي ، **البعد البايلكي في المشاريع السياسية الإستعمارية الفرنسية من فالي إلى نابليون الثالث 1838-1871م** ، رسالة غير منشورة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم، جامعة قسنطينة 02 ، قسنطينة ، 2013 -2014 ص 118à

- المسؤول المالي(intendant civil).

وظلت هذه القيادات العربية تلعب دورا هاما إنجاح مهام الإدارة العسكرية في المنطقة ولو أردنا إدراج مثال فسنقول الخليفة "إبن عيسى" هو الذي ربط إتصال الإدارة الفرنسية بالقبائل كالعلمة وبني مهنا وقبلية رجاتا الأمر الذي سهل على الفرنسيين مهمة معرفة تضاريس المنطقة طرقها مداخلها ومخارجها .[1]

كما أن الإدارة الفرنسية سجلت على بعض هؤلاء القادة مخالفات عديدة أهمها تلك المخالفة التي بسببها عقد لأول مرة مجلس الحرب في المقاطعة، وهي محاولة الإتصال بأحمد باي، وحكم على هؤلاء بالإعدام بتهمة الخيانة ونذكر منهم "القائد بن زرقين" وبن "عطار قائد ميلة" . ولم يلبث ابن عيسى أن حوكم هو الأخر بتهمة ضرب عملة مزورة وترويجها .

ويذكر الدكتور صالح فركوس أن القادة الفرنسيين كانوا كثيرا من ينزعجون من وجود هؤلاء الأهالي شركاء في الحكم رغم أن قادة الأهالي كانوا حذرين من أن يقعوا في مخالفات تحولهم لمجالس الحرب، إلا أن الفرنسيين كانوا يسعون لإلصاق تهم بأي قائد أهلي لم يعجبهم سلوكه حتى وإن لم تثبت أي تهمة عليه [2]. فليس بالبعيد أن تكون التهم التي تم البت فيها من قبل مجالس الحرب في جلساته ليست إلا تهما ملفقة .[3]

إن الإدارة المدرجة في قسنطينة أو في الجزائر برمتها لم يكن هدفها الأهالي إنما الأهالي وإن تواجدوا في الهرم الإداري العسكري لن يكونوا أكثر من وسيلة . فالمستوطنون هم من تنتهي إليهم منافع جميع الإجراءات الإدارية .

---

[1] يحي بن فطيمة المرجع السابق، ص ص 49 50

[2] Jacques Budin, op-cit ,p 554

[3] صالح فركوس ، المرجع السابق ، ص18

وفي سبيل ذلك شقت الطرق وتأسست المدن كمدنية سكيكدة أو ما سميت أنذاك بمدينة لويس فيليب (Phippeville) 30أكتوبر 1838م التي إرتفع عدد مستوطنيها إلى 4400 أوروبي، ومدينة سطورة أين تم فتح طريق يربط الميناء بالمدينة، وكذلك فتح طريق بين ميلة وقسنطينة سنة 1839وطريق اتجاه قسمة سطيف. [1]

وقد كان من أبرز سياسات الجنرال فالي هي سياسة التجريب في قسنطينة والتطبيق في ، باقي الأقاليم وبالفعل فكر الجنرال في تعميم هذه التجربة الإدارية حيث اقترح على المارشال وزير سولت(soult) يوم 24 أوت 1839 السيطرة الكاملة على الجزائر وبعدها تقسيمها إلى ثلاثة مناطق :

الأولى تحكم بواسطة قياد مسلمين تحت إشراف القيادة العليا الفرنسية، ويطبق فيها قانون عربي محض من قبل قاض عربي .

والمنطقة الثانية تكون مختلطة تحت قادة فرنسيين .

أما المنطقة الثالثة تكون مناطق مدنية تخضع للقانون الفرنسي المعمول به في فرنسا . وقد كان لهذا الإقتراح صداه في غرف البرلمان فبعد مداولات عديدة تمت الموافق عليه من قبل الميتربول وصدر في مرسوم وزاري في 15 أفريل 1845م حتى ولو كان الرد قد جاء متأخرا من قبل وزارة الحربية فلم يطبق من قبل الجنرال فالي إنما من قبل خلفه" بيجو" لكن يبقى هذا القرار الوزاري المهم جدا في هذه الدراسة من إقتراح الجنرال فالي[2].

وبعده هذه الإنجازات التي حققتها الإدارة الفرنسية بقيادة الجنرال فالي .تم إستدعاءه لباريس لتعين الجنرال بيجو . بإعتبار أنه طوال فترة 1837–1839 كانت الاستفزازات

[1] (**ينظر** : أرزقي شويتام ، **سياسة الإستيطان الفرنسي في الجزائر 1830م -1814م** ، مجلة التاريخ المتوسطي ، المجلد 2 ، العدد 2 ، 6 جوان 2021م ، ص ص 190-214.)

[2] يحيى بن فطيمة، المرجع السابق، ص 47

مستمرة من طرف قوات الأمير عبد القادر ولم يتمكن فالي من وضع حد لها رغم محاولاته العديدة ،[1]

[1] محمد بوطيبي،**"مقاومة بايلك التيطري للاحتلال الفرنسي 1830-1840"**، مجلة الدراسات التاريخية، المجلد 06، العدد 08، 15 أكتوبر 2019 ، ص55.

خامسا :الإدارة الفرنسية والمسلمين الجزائريين في عهد الجنرال بيجو[1]"دوق إيسلي "[2]

تعتبر فترة حكم الجنرال "بيجو" من أهم الفترات في هذه الدراسة ذلك أن الدراسة ركزت على شخص الحكام العامون، والجنرال بيجو كان من أقوى الحكام العامون، شخصية كما ينعته المؤرخين الفرنسيين [3]أما الجزائريين فينعتونه بأكثر الشخصيات العسكرية بطشا ووحشية . كما أن هذه الدراسة تستهدف الجانب الإداري خاصة ذلك المتعلق بالأهالي وفترة حكم الجنرال بيجو" تميزت بالنشأة الرسمية لأهم هيئة إدارية عسكرية المتمثلة في" المكاتب العربية " . فضلا أن الجنرال بيجو كانت له سياسة إدارية عسكرية إقتصادية أضعفت مباشرة إدارة أهلية كادت أن تقضي على التواجد الفرنسي في الجزائر . وهي دولة الأمير عبد القادر التي التي طوقت الإدارة الفرنسية من الغرب " . وقد كان لجول فيري (Jules Ferry) نفس الرأي بخصوص أهمية فترة "بيجو" ، فقد اعتبرها الصورة الحقيقية لنظام الحكم العسكري .

---

[1]بيجو : اسمه الكامل (Thomas _ robet bugeaud) ولد في 15 أكتوبر 1784م شرع في حياته العسكرية مبكرا فاشتغل بالحرس المبراطوري، حصل على عديد الترقيات كرتبة عريف التي حصل عليها في 02 ديسمبر 1805، و باشتغاله في روسيا و ايرلندا و اسبانيا حصل على رتبة عقيد 1815. تم فصله من قبل آل بربون الى غاية عام 1830 أين استأنف نشاطه بعد ثورة جويليا، عين حاكما عاما للجزائر في 22 فيفري 1841 حقق منذ هذا التاريخ انتصارات مدوية لصالح الإدارة الفرنسية أهمها القضاء على مقاومة الأمير عبد القادرعبر سياسته يعتبر من أوائل السفاحين الفرنسيين في الجزائر أنهى مهامه كحاكم عام بعد أكثر من سبع سنوات في 21 سبتمبر 1847 وتوفي بعد عامين : voir) (NARCISSE FAUCON , op_cit , p 129)

[2] حصل على لقب "دوق إيلسي" في معركة إيسلي 14 أوت 1844 والتي تبعها بمعاهدة طنجة 1844م (ينظر : حورية طبعة، حورية طبعة، " **سياسةالماريشال بيجو في مستعمرات الجزائر 1836-1848" المجلة الجزائرية للدراسة التاريخية والقانونية**"، المجلد06، العدد01، السنة2021م، ص4)

[3]: NARCISSE FAUCON , op_cit ,p 130

1-سياسة بيجو الإستيطانية وتأثيرها على الإدارة الفرنسية :

إن سياسة بيجو قائمة منذ البداية على "البندقية والمحراث" ،إذ استعمل حاملي البندقية من الجنود الفرنسيين في حرث الأراضي فقد أصبحوا هم المستوطنين ،[1]وقد كان لهذه السياسة تأثير مباشر على الإدارة إذ تمكن بهذه السياسة من توسيع الأراضي المدنية على حساب أرضي الأهالي وهذه الأمر الذي سيجعل الميتروبول يصدر قرارات إدارية جد هامة لاحقا .كما أن" الجنرال " بيجو لم يسخر جنوده فقط لخدمة الأرض بل حتى السجناء فقد سخر العقيد" مارانقو " السجناء والمحكوم عليهم للقيام بأعمال استصلاح للأراضي والتشجير خاصة في ضواحي العاصمة. ويمكن إيعاز سياسة الجنرال "بيجو" هذه لتقديسه للأرض التي سخر لها أناس يمشون بأوامره كي يخدموها، وأن تعمير الأرض يمنح حجة إضافية تضاف لقائمة الحجج الواهية التي تسلب بموجبها الأراضي من الأهالي المسلمين الجزائريين حتى يطوق مقاومة الأمير أكثر . [2]

ونفسر سياسة "البندقية والمحراث " بأن أرض يخدمها من هو مستعد أن يهدر دمه من أجلها " الجندي"خير من أرض يخدمها من جاء إليها مكرها لا يربطه بها سوى الجشع " "الأوروبي" .

فضلا على أن الجنود يكملون مدة خدمتهم في المنطقة ويغادرون تاركين الارض مستصلحة شاغرة يستفاد منها المستوطنين لاحقا.[3]

---

[1] يحيا بوعزيز ، **سياسة التسلط الإستعماري والحركة الوطنية الجزائرية 1830م 1854م** ، ديوان المطبوعات الجامعية ، د.ب ،2007 ، ص 9

[2] فاتح زياني ، السبتي غيلاني ، " **سياسة الجيش الفرنسي في دعم الإستيطان الأوربي في الجزائر ، خلال حكم الماريشال كلوزيل وبيجو** " ، (1830-1847م) ،مجلة الأحياء ،المجلد 20،العدد 26 ، سبتمبر 2020م ،ص 649

[3] فاتح زياني السبتي غيلاني ، المرجع السابق ، ص 654

وبالفعل نجحت سياسة بيجو نجاحا كبيرا إذ ورد في أحد الإحصائيات أنه تم بناء 35 قرية إستيطانية ما بين سنتي 1842م /1845م .

وارتفع عدد المهاجرين الأوربيين حتى وصل 46180[1] . حينها لم يكن أمام الإدارة الفرنسية إلا أن تبتكر أساليب جديدة في سلب الأراضي من الجزائريين وتغريمهم إسترضاءا لهؤلاء الوافدين الجدد[2] . فضلا عن كون الإستقدام الهائل والمنظم للمستوطنين سيجعلهم يتمكنون لاحقا من الإدارة الفرنسية في الجزائر ويحدثون تغيرات جوهرية عليها .

سياسته الإدارية :

بعد أن عرضنا سياسة الجنرال "بيجو" الإستيطانية والتي تعتبر الأولى من ناحية ترتيب أجندة الأولويات عنده . يجوز لنا أن نعرض سياسته الإدارية تجاه الأهالي .إذ تجدر الإشارة أن "بيجو" هو أكثر شخصية مناسبة لمنصب الحاكم العام في ظل التوسع الكبير لمقاومة الأمير عبد القادر (كونه سبق وأن احتك بالأمير في معاهدة التافنة وغيرها) ، ويذكر الدكتور سعد الله أن الجنرال بيجو كان ينوي القضاء على الكيان الإداري لدولة الأمير بكل الطرق بالطرق حتى بالطرق الإدارية .عن طريق تجريده من النظام الإداري الذي بدا أنه ناجح وكان النقيب "دوماس" هو من اقترح على بيجو هذا الإقتراح [3]. فقلد "بيجو" نظام الأمير عبد القادر في تعيين الموظفين وإدارة الضرائب ، لينشأ مديرية الشؤون الأهلية ....لكن السؤال المطروح ، هل كان أو سيكون موضفا اختاره الأمير عبد القادر ، بنفس كفاءة موضف إختارته، الإدارة الفرنسية ، لذا الأسلوب الإداري لن يكون كافيا لوحده

[1] تطلق تسمية كولون الحكومة على الكولون الأوائل المستقدمين للجزائر ، (ينظر : فاتح زياني ، السبتي غيلاني ، المرجع السابق ،ص 655)

[2] وبالفعل حدث هذا في 1844 م واستولت بفضلها على132 ألف هكتارا أنشأ فيها 27 قرية إستيطانية في متيجة وساحل . (ينظر : نفسه ، ص 670)

[3] شارل روبير أجيرون ،المرجع السابق ،ص 38

وسنجد أنه يستعين بسياسات أخرى عديدة .[1] مع الاهتمام الشديد بإدارة الشؤون العربية ، (Dumas) منذ إنشائها في "1 أوت 1841 م و اتخذه منها إدارة لقهر الجزائريين المسلمين. وقد تعززت فكرة بيجو بإصدار الملك لويس فيليب قرار إنشاء المكاتب العربية 1 فيفري 1844م[2] في شكل مرسوم ملكي الذي أعلن نشأتها رسميا ونظمها ، فقد حددت المادة الأولى المناطق التي ستتوزع فيها المكاتب العربية والقيادة العليا المتمثلة في شخص الضابط العام المكلف بالشؤون العربية وقد قسمت البلاد بموجبها إلى قسمات والقسمات تتكون من أربعة دوائر وعلى رأس القسمة مكتب من الدرجة الأولى. كما أن لكل قسمة "subdivision " قائدا. والمادة الثانية والتي صنفت المكاتب العربية لنوعين من المكاتب "مكاتب عربية من الدرجة الأولى" (موجودة في مركز القسمة العسكرية ")" ومكاتب عربية من الدرجة الثانية " تقع خارج نطاق المركز [3]

وقد فرض توسع الرقعة التي تسيطر عليها الإدارة الفرنسية إصدار قرار ، 1أكتوبر 1844م يوسع من هياكل المكاتب العربية ويجعل على رأس كل المكاتب مديرية للشؤون العربية والتي سبق لبيجو وأن أدرجها بقيادة "دوماس" تحت وصايته.[4] أما المكاتب العربية التى تقع تحت سلطة مديرية الشؤون الأهلية فلقد جعل هيكلتها كالتالي

-يقود المكتب العربي قائد برتبة ملازم أو عقيد وفي الإستثنائية فقط برتبة رائد.

-يساعد القائد ضابط أو عدة ضباط برتبة ملازم أول أو ملازم .

- ويساعده قاضي ومساعدين .

---

[1].أبو القاسم سعد الله، **الحركة الوطنية الجزائرية**، المرجع السابق، ص .214

[2] مرسوم ملكي 1 فيفري :1844

1844 , Recueil ..,op_ cit, p 269 , (voir : OR du 1 er fevrier

[3]يحيا بن فطيمة، المرجع السابق، ص60

[4] ، شارل روبير أجرون ، المرجع السا بق ، 39

-وكاتب فرنسي برتبة عريف .

-وضابطا في الصحة .

-كاتب عربي أو خوجة مهمته (تحرير الرسائل باللغة العربية).

-أخيرا ترجمان مهمته(الترجمة فقط) وشاوشا .

وقد بقي هذا هو العدد الرسمي لموضفي المكاتب العربية إلى غاية 1867م . وتعتبر جهود كل من بيجو ودوما هي الأكثر فعالية في إدراج المكتب العربي كهيئة إدارية أهلية رسمية[1] .

وبعد عرضنا لقرار نشأة المكاتب العربية يمكننا عرض بعض التعاريف لها . كتعريف النقيب دوماس نفسه "فالمكتب العربي هو المؤسسة التي تتمثل مهمتها في ضمان تهدئة القبائل بصفة دائمة وذلك بإدارة عادلة ومنتظمة، وكذلك تهيئة السبل لإستيطاننا " .

أما "فريديناند هيغونيت" فيعرفها على أنها : " حلقة وصل بين الجنس الأوربي الذي استوطن بالقطر الجزائري منذ 1830م وجنس الأهالي الذي يقطن البلاد من قبل ولا يزال حتى الآن ".[2]

كما يشير "هيقونيت" أن مؤسسة المكاتب العربية هيئة إدارية فريدة من نوعها و جديدة إذ لا يمكن مقارنتها بأي مؤسسة مشابها لها توجد في الماضي [3]

---

[1] عبد الحميد زوزو ، **نصوص ووثائق في تاريخ الجزائر المعاصر 1830م / 1900م** ، ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر 2007م ،ص177.

[2] صالح فركوس، المرجع السابق، ص 17.

[3] F. Huconnet , **souvenir d'un chef de bureau arabe** , librires – Edateurs , Paris ,1858, p 5.

4- التنظيم الهرمي للقيادة العربية :

4-1- الباشا – آغا أو (الخليفة):

تجدر الإشارة أنه يتم تعيين الخلفاء باسم الملك الفرنسي ، وذلك بعد اقتراح وتوصية وتزكية من قائد المقاطعة، يصرف للخدمة والمهام الخاصة به من طرف الحاكم العام، ومدة خدمته غير محددة .يتحكم فيها سلوكه تجاه الإدارة الفرنسية ومدى ولائه لها أما عن أجرته فهي أنذلك مقارنة بأجور الأهالي تعتبر خيالية، إذ يمكن أن تصل إلى 120000فرنك (سنويا). وعليه إذن أن يمتثل للأوامر الفرنسية على أتم وجه وإلا فإن مهامه تعلق من طرف قائد القسمة، ويحال مباشرة إلى الحاكم العام للتحقيق معه.[1]

4-2-الآغا :

انقسمت الدائرة العسكرية التي تحت إمرة المكتب العربي إلى مجموعة أغاليك إلى جانب الخليفة وتضم هذه الأغاليك قبائل يعين على رأسها الآغا، يتم تعيينه من طرف الملك الفرنسي باقتراح من قائد المقاطعة، ويصل تعيينه عن طريق وزارة الحرب،[2]

فضلا عن ذلك يكون الخليفة قد أعطى معلومات مفصلة حول المرشح لمنصب الآغا، يقدمها لقائد المقاطعة، تكون مدة خدمته غير محدودة زمنيا، تعلق مهام الآغا في حال ما ارتكب خطأ أو جريمة .

4-3-القايد:

[1] فاطمة حباش ، **المكاتب العربية ودورها في المد الإستعماري بالغرب الجزائري 1844م -1870م تيارت سعيدة جيرفيل البيض أنموذجا** ، أطروحة غير منشورة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراة جامعة وهران ، وهران ، 2014/2013م ، ص 60.

[2] شهيناز بوحوص،" **دور الزعمات المحلية في تحقيق المشروع الإستعماري الفرنسي بالجزائر**" ، المجلة الجزائرية للبحوث والدراسات التاريخية المتوسطية ، مجلد 7 ، العدد 02 ، 30ديسمبر 2021 ص 94 .

وتنقسم كل أغوية إلى مجموعة قيادات تكون تحت إمرة القياد، يتم اختيار القايد من أصحاب النفوذ والتأثير في القبيلة، يكون أغلبهم قد خدموا خلال الفترة العثمانية أو خلال فترة الأمير عبد القادر. [1]

وكان هذا النوع من الخبرة مطلوب بكثرة في القيادات كما كان يطلب إنحدارهم من عائلات محلية ثرية والتي تكون قد مارست هذه الوظيفة، حيث نجدها وظيفة متوارثة أبا عن جد (قايد ولد قايد).

4-4-الشيخ: (زعيم الدوار):[2]

وهي أدنى وضيفة إدارية مسماة في المكاتب العربية تمثل أصغر وحدة إدارية الأ وهي الدوار – ترأس الجماعة الخاصة بالقبيلة.

-مراقبة الدوار وإحصاء أي تحركات مشبوهة والإبلاغ سواء إلى الآغا أو الخليفة عنها. له الحق في رفع الاحتجاجات

– -تقديم العون للقايد في إدارة القبيلة.

-الإشراف على جمع الضرائب.

– جمع الغرامات والمؤن للحرب.كسب المال وتحصيله بمختلف الطرق..[3]

وإذا أردنا أن نستخلص شيئا مما سبق عرضه عن هذه الزعامات فإننا سنقول أن مهام هؤلاء الموضفين هي نفسها فقط الاختلاف يكمن في المساحة الجغرافية المطبق عليها هذه الصلاحيات .

[1] شهيناز بوحوص ، **المرجع السابق** ، ص 96
[2] فاطمة حباش ، **المرجع السابق** ، ص 66
[3] شهيناز بوحوص، المرجع السابق، ص 115

أن هؤلاء الموضفين صحيح أنهم من الأهالي لكن سياستهم تجاه الأهالي كانت سيئة للغاية معهم وإذا أبدا أحد الموضفين تعاطفه مع الأهالي يعزل مباشرة .

قرار 15 أفريل 1845 م وتأثيره على الإدارة في عهد بيجو:

قد اتضحت أمور إدارة هذه المكاتب بإصدار الملك لويس فيليب المرسوم الملكي (ordonnance royale) في 15 أفريل 1845م [1] والذي كان يرمي الملك من خلاله إلى إدراج سياسة إدارية شبيهة بتلك المطبقة في فرنسا وقد قسم الجزائر إلى ثلاث مناطق.

مناطق عسكرية (territoires militaire) :والتي يقطنها الجزائريون وستديرهم فيها مدرية الشؤون الأهلية والمكاتب العربية التابعة لها "وهي الأراضي العربية الداخلية" .

ومناطق مختلطة (territoires mixtes): والتي يقطنها الأهالي والمستوطنين معا ومناطق مدنية (territoires civils) : والتي يقطنها المستوطنين فقط يطبق فيها النظام المدني .

تقع هذه المناطق في عمالات (provinces) حددها المرسوم وهي الجزائر ' وهران وقسنطينة .[2]

يرأسها ضابط عسكري سامي (leutenant général) ويخضع ثلاثتهم لسلطة الحاكم العام الذي يقطن في مدينة الجزائر .

وقد طبق هذا القانون في الشرق على النحو التالي :

1. **قسمة قسنطينة** مقسمة أساسا إلى دوائر عديدة

[1]Voir : OR, du 15 avril 1845, Rcueil des Actes, op-cit , p 344

[2]عبد الحفيظ قبايلي، المرجع السابق، ص 42.

- أولها دائرة قسنطينة[1] والتي تخضع قيادتها تحت وصاية إدارة الشؤون الاهلية العربية، وتجدر الإشارة أن في المنطقة بقيت قبائل كثيرة غير خاضعة للإدارة الإستعمارية بالأساس في الفترات الأولى .

- ودائرة سكيكذة التي كانت قيادة الأهالي فيها خاضعة لمكتب سكيكدة[2]،

- أما دائرة جيجل فلم تخضع لها سوى أربعة قبائل وباقي القبائل كاننت ثائرة آنذاك إذن فمكتب جيجل لم يكن تأسيسه إلا شكليا في المنطقة إلى غاية 1859م [3].

2. أما **قسمة باتنة** هي الأخرة لم تكن خاضعة تماما للمكتب سوى بعض القبائل التي كانت تخضع لآوامر من المكتب في باتنة ن ودائرة بسكرة أيضا أدرجت ضمن قسمة باتنة ويسيرها مكتب خاص بها .

3. والقسمة الثالثة هي **قسمة سطيف** والمتكونة من :

- دائرة سطيف والمقسمة بدورها إلى جزئين (قيادة بوعريريج وقيادة سطيف)

- دائرة بوسعادة

- دائرة بجاية

4. **قسمة عنابة** والمتكونة من

- دائرة عنابة(وقد قدرت مساحتها من طرف ضباط المكاتب بما يقارب 275.038، والتي قسمت إلى جزئين سهول عنابة، ولإدوغ).

[1]أهم قيادتها سي بن صويلح حسين بن بكر خوجة، على بن خليفة مسعود بن سبيري، (ينظر : صالح فركوس، المرجع السابق، ص 86)

[2]أهم قيادتها علي لكحل، أحمد بن سي محمد علي بن عبد الله، (ينظر : نفسه ص 87)

[3] أهم قيادتها مسعود بن يونس، بلقاسم بلعايب، صالح بن العمري،(ينظر: نفسه، ص 90)

وكذلك في عنابة كانت معظم القبائل ثائرة وحتى القبائل الخاضعة كان من الصعب جدا فرض تنظيم إداري جديد عليهم وتسييرهم وقد اكتشفت الإدارة الفرنسية أن رؤساء الأهالي لا يستعملون وضائفهم الإدارية كما ينبغي وأنهم يساهموا في التمرد على الإدارة الفرنسية وخير مثال على ذلك هو القائد محمد بن يعقوب الذي بدا انه العدو اللدود للإدارة الفرنسية من خلال تقارير الضباط الفرنسيين رغم اشتغاله كقائد منذ 1836م كما قد نفسر هذا بكون الإدارة الفرنسية الاهلية الممثلة في شخص الضباط الفرنسيين تنوي التقليص من نفوذ القياد أو خنقهم وكانت هذه هي ذريعتها كونهم يسعون لإدارة الأهالي مباشرة كما القياد قلصوا من صلاحياتهم . [1]

وفي 1846م تم إرسال تقرير من قبل ضابط مكتب عنابة إلى السلطات العليا يخبرهم أن سلوك كثير من رؤساء الاهالي بهذه الدائرة يدعو للشك وأنه رغم أن شيئا لم يثبت عنهم إنما عزلهم أضحى ضرورة ملحة وتبعا لهذا أحدثت تغيرات على المكتب لاحقا .[2]

2-سياسة بيجو العسكرية:

أن نتحدث عن سياسة بيجو تجاه الأهالي المسلمين ونتحاشى سياسته العسكري والقمعية نكون هكذا قد أخللنا بهذه الدراسة خلل كبيرا . فلم يهمل الجنرال أي سياسة عسكري قمعية كانت. لكن يمكن ان ننسب له سياستين رئيسسيتين كان لهما تاثير على الإدارة ، وهما سياسة "الارض المحروقة "، "وسياسة الإبادة الجماعية " . ولما قمنا بنسب هاتان السياستان إلى المريشال وجب علينا إثباتها بأمثلة واقعية وهي في الحقيقة كثيرة ففي 7 مارس 1841م .قامت قوات الاحتلال الفرنسي بقيادة الجنرال بيجو بحرق الأراضي وتحطيم المنازل القبائل التي وجدتها في طريقها جنوب مليانة. الأمر الذي جعل هذه

[1] صالح فركوس، المرجع السابق، ص 94.
[2] نفسه ، ص 95.

القبائل التي عانت من سياسة الأرض المحروقة كقبيلة" بني زقزق" ، ترفض وضع تحصينات للأمير عبد القادر في المنطقة خوفا من بطش الإدارة الفرنسية . [1]

وقد وصف مونتانياك (Montagnac)، والذي كان يعمل تحت إمرة لاموريسيار (Lamoricière)؛ العنف الممنهج من طرف جيش إفريقيا من خلال مشاهد إحدى العمليات العسكرية التي يصفها بالروتينية سنة نهاية 1840 كما يلي:[2] "على الساعة الخامسة صباحا، التقينا صدفة مع فرع من فروع قبيلة الغرابة فكانت المفاجأة التامة، حيث محقناها وسطونا على خيراتها قتلنا من لم يتمكنوا من الهرب، أعتقد أنه من النادر القيام بغزوة أكمل من هذه ".

كما يذكر الماريشال سانت أرنو في مذكراته بعض أساليب الخراب والتدمير التي كانت تمارسها عصابات الجيش الفرنسي، فيقول: (سنبقى في نهاية شهر جوان 1841م نقاتل في ولاية وهران نخرب وندمر كل البلاد، ومعها كل ممتلكات الأمير عبد القادر، وحيثما توجه الأمير يجد أمامه الجيش الفرنسي يحمل إليه النار.) [3]

كما سبق وأن ذكرنا أن بيجو استعمل كل الوسائل للقضاء على الأمير عبد القادر . بساسته التي كانت تستهدف الأمير القبائل المتعاونة معه [4] ، سواءا يقوم بردعها أو باستمالة شيوخها، وهم غالبا مشتغلين في "إدارة الأمير " [5] ويذكر أحد الباحثين في هذا

---

[1] نور الدين بولحية، " **الاستعمار الكلاسيكي وجرائمه في حق الشعوب الاستعمار الفرنسي للجزائر أنموذجا**"، مجلة أفاق علمية، مجلد 10 ,العدد 01، أفريل 2018 ،ص 13.

[2] (ينظر : حرشوش كريمة ، المرجع السابق ، 112)

[3] نور الدين بولحية ، المرجع السابق ، ص ص 14 15

[4] وقد استعمل فئة المغامرين خاصة منهم ليون روش الذي اشتغل في الجيشين جيش الأمير ثم الجيش الفرنسي في عهد بيجو (ينظر : **يوسف مناصرية ، مهمة ليون روش في الجزائر والمغرب ، 1832م 1847م** ، المؤسسة الوطنية للكتاب ، الجزائر ، 1990م)

[5] (ينظر : حسين عبد الهادي ، **"الإدارة في دولة الأمير عبد القادر الإستراتيجية والإنجازات 1832م 1847م"** ، مجلد 5 ، العدد 01 ، جوان 2018، ص ص 161 174)

الصدد أن الجنرال" بيجو" أعطى تعليمات للجنرال براقاي هليي "Braguey– d'Hillier" في 14 سبتمبر 1841م، وأخذ الأخير يتراسل مع "سيدي مبارك " يطلب منه الحوار أو الحياد ، وفي أواخر فيفري 1842م ، راسل الجنرال بيجو على "الخليفة بن علال " باعتباره عضد الأمير عبد القادر ، مبلغ مالي قدره 500,000 فرنك، وإعادة أملاكه الواسعة و عرض عليه معاشا قدره 50,000 فرنك سنويا على شرط تسليم نفسه لفرنسا والإقامة بمدينة الجزائر أو القليعة، وقد و صل جواب بن علال في 12 مارس 1842م " ليكن في علمك أنني أحكم وأقاتل وعضو ضمن منطقة تمتد من جبل الدخلة إلى وادي الفضة وماذا أراك تعرض علي مقابل الحكم الذي أمارسه لإعلاء كلمة الله وفي خدمة سيدي الأمير[1] .

3–سياسته الدينية :

أما عن سياسة بيجو الدينية التي دائما تستهدف الأهالي وكان لها دور كبير جدا في القضاء على مقاومة الأمير، كما كانت لها أبعاد إدارية سوف نعرضها، فقد حرص هو والأسقف وديبيش على استقدام الآباء اليسوعيين الكاثوليك[2] الذين عين بعضهم لإدارة ملجأ اليتامى من الأوربيين بابن عكنون في سنة 1842م والبعض الآخر أخذ يجوب القرى واعضا ومبشرا بالرسالة المسيحية إذ استقر بعضهم في مدينة قسنطينة ليهتموا بالإرشاد من خلال العلاج في المستشفى الإسلامي وإدارتهم لمدرسة هناك منذ سنة 1844م وانطلقوا في عمل واسع وصل حتى لأقصى غرب الجزائر [3].

---

[1] عبد القادر سلاماني، "**دور المكاتب العربية في توطيد أركان الإحتلال الفرنسي بالجزائر** "، مجلة البدر"، مجلد 3، ، العدد 03، مارس 2011 م

[2] كان أغلبيتهم منفيين من فرنسا منذ الثورة الفرنسية ، (ينظر : خديجة بقطاش ، **السياسة التبشيرية في الجزائر 1830** .1871م ، دحلب ، د.ب ، 2006م ، ص ص 109 100)

[3] إذ أسسوا مدرسة تضم 1500 تلميذا في وهران وأخرى في الجزائر ، (ينظر : خديجة بقطاش ، المرجع السابق ، ص 112).

وتجدر الإشارة أن" بيجو "رغم إدراكه أهمية هذه فئة اليسوعيين في نشر المسيحية كان يعلم خطورة تمكنها من الإدارة ولم يمنح لها الحق لا من الميتروبول ولا من قبله في التداول على المناصب الإدارية . وهذا بسبب التجربة المريرة التي ضاقتها فرنسا لما تمكنت هذه الفئة من السلطة قبل الثورة الفرنسية بقرون.

وقد وضع في بداية حكمه خطة متكاملة للإدارة رأينا معالمها فيما سبق لكن لم نرى النتيجة التي كانت تصبو إليها منذ البداية وهي القضاء على مقاومة الأمير عبد القادر لذا تنحى بيجو من منصبه العسكري والإداري بسب عدم تمكنه من القضاء على مقاومة الأمير عبد القادر بعد كل السياسات الداخلية والمحاولات الدبلوماسية كما يرجع أحد المؤرخين استقالته من منصب الحاكم العام إلى رفض إدارة الميتروبول مخططه الإداري الجديد الذي اقترحه عام 1847م [1]. كما يمكن أن نشبه سياسة بيجو تجاه الأمير عبد القادر بسياسة "دامريمون" تجاه باي قسنطينة ،فإذا كان الجنرال دامريمون كما سبق وأن ذكرنا وفر شروط سقوط الباي أحمد ومات قبل أن يذوق النصر فإن الجنرال "بيجو" حاول بإستماتة القضاء على إدارة الأمير عبد القادر وغادر قبل أن يوقع معاهدة الأستسلام.

[11] أندري نوشي ، وأخرون ، المرجع السابق ، ص 221.

سادسا : الإدارة الفرنسية والمسلمين الجزائريين في عهد الدوق دومال [1]

إستسلام الأمير : من غير المعقول أن نتحدث عن إدارة فرنسية وضعت كل وسائلها في سبيل القضاء على الامير عبد القادر ولا نتحدث عن سقوط هذا البطل الحقيقي ، صفة أدرجها المؤرخين المسلمين وحتى المؤرخيين الفرنسيين الذين إرتأتوا ، رغم الإنحياز الوطني والديني والتميز العنصري، أنه لا يمكن إخفاء نجاحه المدوي فلم تجد بدا من ذكر إنجازاته فهاهو المؤرخ نارسيس "NARSSICE FAUCON" فوكون يدرج إسمه في الكتاب الذي أسماه" السجل الذهبي" [2].

طبعا هذا لا يعني أنهم أنصفوه تاريخيا لكن على الأقل لم يتمكنوا بأي طريقة كانت أن يطمسوا تاريخه .

وان سقوط الأمير والذي يعتبر نصرا لا مثيل له للإدارة الفرنسية وتصفية غير مسبوقة لشخصية عظيمة [3]. يدفعنا للقول بدون أي تحفظ أن أهم حدث في فترة الدوق" دومال"

---

[1] هو هنري إيجان فيليب لوي ديرليان الإبن الربع للملك لويس فيليب والملكة ماري إيملي ولد في باريس 16 جانفي 1822م حصل على عديد الترقيات كرتبة عقيد في عام 1839م ووسام جوقة الشرف في 28 أفريل 1842م . حارب قوات الأمير تحت إمرة بيجو من أكتوبر 1842م كما قاد قوات قسنطينة ونجح في 1844م في إحتلال مدينة بسكرة حكم الجزائر منذ 11 سبتمر 1847م إلى غاية 29 فيفري 1848م تمكن خلالها من القضاء على مقاومة الأمير عبد القادر في 23ديسمبر 1847م عزل من منصبه بعد سقوط حكم أبوه لويس فيليب وغادر من الجزائر نحو منفاه توفي بصقلية عام 1897م (ينظر : كمال بن صحراوي، المرجع السابق، ص ص 95 96)

[2] Narcisse Faucon , op-cit , p 601

[3] René De Saint-Félix , **le voyage de s.m l'Empereur Napoléon III En Algérie** ,grande libraire napoliéonne , paris , 1865, paris ,p66.

هو سقوط الأمير . بعد أن أكمل بيجو مهامه في الجزائر استلمها لامورسيار مؤقتا تحت إمرة الجنرال دومال وقد كان لامورسيار يجمع المعلومات عن الأمير ويتفاوض معه ويرسلها للدوق دومال وقد ورد في آخر الرسائل مايلي "... لناس الذين حادثتهم هذا المساء أكدوا لي حالة الضياع التي يوجد فيها الأمير عبد القادر عندها بدأت في صياغة هذه الرسالة و أنا تحت وقع هذه الأخبار المتضاربة، حتى جاءني بن خوية بصحبة مبعوثي الأمير، كان يحمل لسيفي و خاتم الكومندار بازان، إضافة الى رسالة من الأمير عبد القادر كتبها صهره مصطفى بن تهامي، أردف نسخة منها مترجمة صحبة هذه الرسالة و جوابي عليها، وجدت نفسي مجبرا لاتخاذ هذه الالتزامات تجاه الأمير عبد القادر و لي الثقة الكاملة في سموكم و الحكومة في تزكيتها إذا وثق الأمير في الأمان الذي أعطيته له..." فقالوا له نشهد كلنا أمام الله بأنك قمت بكل ما إستطعت ما كان يمكنك فعله والله سيجازيك يوم الحساب .[1]

وكانت هذه أنباء تؤكد على بداية النهاية للأمير عبد القادر، وهكذا تمت الموافقة على شروط الأمير عبد القادر من طرف الجنرال لاموريسيير و أكدها الدوق دومال .

إذن بعدما تمت هذه المفاوضات توجه الأمير عبد القادر بصحبة عائلته و من اختاروا المنفى معه إلى قبة سيدي إبراهيم و منها إلى جامع الغزوات –جبل نمور– و بقي الأمير ليلة في هذه المنطقة أين التقى بالدوق دومال الذي أكد له وعود لاموريسيير و صادق عليها، و بحضور المترجم "ورسو" في يوم 23 ديسمبر 1847م .[2]

[1] الزهرة بقبق، **الأمير عبد القادر في الأسر 1849م 1852م** , رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير , معهد التاريخ ، وهران، 2010/2009, ص 64.

[2] ينظر : (غانم بودن ، **"الأمير عبد القادر في كتابات العسكريين الفرنسيين "**، مجلة تافزا ، مجلد 1 ، العدد 00، 29 أفريل 2021م ، ص ص 34 42.

و في صبيحة 24 ديسمبر 1847، ركب على متن الباخرةSOLON توجه إلى وهران أين كان من المفترض ان يبقى بضعة أيام في وهران، و لكن تقرر فورا مغادرته البلد. طبعا لم تفي فرنسا بوعودها بعد هذا وكان للأمير تاريخ مغاير تماما بعد هذه المعاهدة .[1]

وإن أهم ما يمكن أن نسجله عن هذا الحاكم العام وريث العرش الفرنسي أنه خطب في سكان الجزائر مباشرة بعد سقوط الأمير عبد القادر في خطاب[2] فيه كم من الفخر والدعوة لاتباع إرادة الله الذي منح الجزائر لفرنسا وتبيان قوة المملكة الفرنسية ...[3] لكن هيهات كان الأحداث تصدق ما ألقاه الدوق دومال في خطابه.

فرياح الثورة في فرنسا بدأت تهب ووصلت الأنباء في الجزائر لتعلن الثورات الشعبية أخرى في عديد المناطق . وقد كان المحفز لهذه التمردات الخبر المتداول آنذاك هو سقوط العرش الذي أرق الجزائريين فهو الوحيد الذي حكم في منذ البداية إلى الان (طبعا باستثناء العرش البوربوني الذي أرسل الحملة وقد بقي أقل من 20 يوما فقط بعد نجاها) . لم يكن المسلمين الجزائرين يفقهون أنها ثورة تغيير نظام وسيسقط هذا العرش وتأتي بعده حكومة قد تكون أشد بأسا على المسلمين الجزائريين .

ولقد أطلق الدكتور سعد الله مقارنة مميزة بين مغادرة الكونت دو برورمون الذي أنهت ثورة جويلية 1830م في فرنسا مهامه كقائد عسكري في الجزائر .

مع الدوق دومال الذي أنهت ثورة 1848م مهامه كحاكم عام عسكري في الجزائر فكما لم يجد الكونت دو برمون من يواسيه وهو مغادرا الجزائر نحو منفاه . كذلك دومال لم يجد من يتأسف عليه لمغادرته الجزائر ، خاصة وأنه كان صاحب توقعات كبرى ، فلم يكن حكم الجزائر الملحقة الملكية هو هدف بل أراد أن يستعين بحكم الجزائر وراثة عرش

[1] (ينظر : الزهرة بقبق، المرجع السابق، ص ص 64 130)

[2] للأطلاع على خطاب دومال للجزائريين (Voir : Achilla Fillias , op_cit , p 334)

[3]Achilla Fillias , op_cit , p 334

أبيه فكما قال الدكتور أنه استلم جواد الأمير عبد القادر منتصرا ومهينا له ولم يعلم أنه بعد شهرين من هذا التاريخ سيترك كل شيئ ويرحل طلبا للأمان مثلما وقع مع الأمير وثيقة عهد الأمان.[1].

[1] أبو القاسم سعد الله ، الحركة الوطنية الجزائرية ...، المرجع السابق ، ص 316

الفصل الثالث:

الإدارة الفرنسية والمسلمين الجزائريين في عهد نابليون الثالث 1848م/1870م

أولا : الإدارة الفرنسية والمسلمين الجزائريين في فترة الجمهورية الثانية 1848م /1852م

ثالثا : الإدارة الفرنسية والمسلمين الجزائريين في عهد " راندون" 1852م /1858م

رابعا : الإدارة الفرنسية والمسلمين الجزائريين في عهد في فترة وزارة الجزائر والمستعمرات 1858م/1860م

خامسا :الإدارة الفرنسية والمسلمين الجزائريين في عهد "بيليسي " 1860م/1864م

سادسا :الإدارة الفرنسية والمسلمين الجزائريين في عهد "ماك ماهون" 1864م /1870م

تمهيد :

كانت الأنظمة الجديدة منذ زمن بعيد ولازلت إلى الآن لا تقوم إلا بالثورات خاصة في فرنسا .فكما سبق وأن ذكرنا أن لويس فيليب لم يتمكن من إعتلاء عرشه إلا بعد ثورة عارمة قام بها الجمهوريون بالدرجة الأولى إلى جانب فئات أخرى ، وكانت هناك وجهات نظر عديدة بخصوص إعتلائه وخلال فترة حكمه ، برز الرافضون له على رأسهم اليمين المتطرف الذين أطلقوا على أنفسهم اسم "الشرعيون"[1] الذين كان لهم صدى لدى الإكليروس وفي الأرياف وقد سعوا حتى للعصيان والعنف في أول خمس سنين من حكم الملك لويس فيليب حتى أصدر الأخير قرارات تحد من حرية الجمعيات وتخنق الصحافة (تذكرنا هذا بمبادرات الملك شارل العاشر سابقا) .

والملكيين الدستورين الذين من المفترض أن يكونوا راضين عن لويس فيليب وأقوياء لكن لم يكونوا كذلك منذ أن انقسموا حول النهج السياسي العام كما قد مال الملك لويس فيليب لليمين على حساب اليسار كون أفكار الطائفة السياسية الأولى تتوافق ومصالحه . ولم تكن تتوافق مع أفكار أغلبية الشعب الفرنسي خاصة الطبقة المتوسطة . وإن سياسة المحاباة التي انتهجها الملك لابد من أنها ستزيد من ضراوة العداء لدى الاحزاب الأخرى الموجودة في المجالس دون أن ننكر وجود حزب ذو صدى شعبي لا يستهان به إطلاقا رغم أنه بعيد عن مؤسسة الحكم ألا وهم الجمهوريين أوما يمكن أن نطلق عليهم إسم البونابرتيون (نسبة لنابليون الأول أم نابليون بونابارت) . كما ظهرت أحزاب ذات أفكار إشتراكية وكان ظهورها ناتجا عن الواقع الإقتصادي المتردي الذي تعيشه فئات من الشعب الفرنسي منذ حروب نابليون الأول . أخذت الأحداث تتسارع والوضع الإقتصادي يتراجع

[1] وهم بقايا من فرع آل بروبون الذين يرون أحقيتهم في الحكم شنوا حملة دعائية كان أهم الناشطين فيها زوجة إبن الملك شارل العاشر la douchesse de berry، عمر عبد العزيز عمر، محمد علي القوزي، المرجع السابق، ص 204

لدرجة أن الدولة أجبرت على إيقاف ورشات السكك الحديدية منذ 1847م .وأخذت الجماهير تعقد إجتماعات شعبية تشرح فيها الأوضاع وتطالب بتنحية الحكومة الملكية .

وتقدم للملك العرائض لكن المملكة بادرت لقمع هاته التجمعات من مستهل عام 1848م ، وحدثت تبعا لذالك إضطرابات وتشابكات بين الجنود والجماهير ليل 22 /23 فيفري 1848م، وسقط قتلى كثر ورفعت أعلام الثورة إبتداءا من هذا التاريخ، وأخذ الملك يسترضي العناصر الثائرة بإحداث تغيرات على الوزارة كإقالة الوزير" غيزو" المتطرف مثلا . لكن لم يحد هذا من الثورة طبعا . فقد حدث صدام أمام وزارة الخارجية بين العمال[1]

والجنود سقط فيها 52 قتيلا ومما زاد الطين بلة ، مغادرة الحرس الاهلي البلاط وإلتحاقه بالثورة [2]. فلم" يبقى للويس فيليب" حينها إلا أن يتخلى على العرش . وغادر إلى منفاه إنجلترا مباشرة .

وقد أعلنت الحكومة المؤقتة في 25 فيفري 1848م وجدت فيها كل أقطاب المعارضة كالشاعر لامارتين [3] لوزارة الخارجية ولودرو زولان للداخلية ولويس بلان الإشتراكي ...

والحكم الذي يمكن ان نصدره عن هذه الحكومة أنها تميزت بالإرتجال والعفوية والبعد عن الواقع، وهذا معقول جدا خاصة وأننا نرى مثل هاؤلاء الشخصيات البعيدة عن السياسة تعتلي لأول مرة مناصب هامة كهذه . وقد جاءت الإنتخابات الجمعية التأسيسية ليؤسس المجلس الجديد كانت أول مهامه بالطبع إدراج دستور .

---

[1] عمر عبد العزيز عمر، محمد علي القوزي، المرجع السابق، ص ص 204 205.

[2] قد شارك الجنرال بيجو في في هذه الثورة إلى جانب الملك" لويس فيليب "، (**ينظر**: بسام العسلي ، المرجع السابق ، ص 12)

[3]وهو من أبرز محفزي ثورة 1848م منذ البداية بأشعاره الملحمية عن مجد نابليون الأول .(**ينظر**: عمر عبد العزيز ، محمد علي القوزي، المرجع السابق ،ص 205)

كما حصل فيها لويس نابليون الثالث [1]على خمسة ملايين ونصف مليون صوت من أصل 7 ملايين منتخب وبالتالي سيكون هو الرئيس الرسمي لفرنسا .

أولا : الإدارة الفرنسية والمسلمين الجزائريين في فترة الجمهورية الثانية 1848م /1852م

يجمع المؤرخين أن الجمهورية الجديدة مختلفة جذريا في نظرتها عن "النظام السابق"، ويظهر إختلافها في كونها "..تدافع عن الجزائر كما لو كانت أرضا فرنسية..." وقد برز هذا النزوع المتطور في عديد التصريحات السياسية كمخاطبة الملك لويس نابليون الثالث المعمرين بمايلي : "..إن مصالحكم المادية والمعنوية ستدرس وتلبي، والإدماج التدريجي للمؤسسات الجزائرية ضمن تلك الموجودة في فرنسا، هو ضمن أفكار الحكومة المؤقتة، وستكون محل نقاش جدي في المجلس الوطني...".

وبعد يوم من هذا التصريح جاء تصريح آخر يؤكد للجيش "جيش إفريقيا"، تمسك الحكومة المؤقتة بالمستوطنة "..الأجمل في الممتلكات الوطنية..."، داعية إياهم إلى الإنضباط .

---

[1] **لويس نابليون الثالث** : نابليون 1808 . 1873 :م هو شارل لويس نابليون ولد بباريس في 20 أبريل 1808م وهو ابن شقيق نابليون الأول . تربى في سويسرا بعد سقوط النظام الإمبراطوري 1815 . التحق بالمدرسة العسكرية بسويسرا، حيث تخرج برتبة ضابط في سلاح المدفعية . نفي في سنة 1836 الى البرازيل ومنها الى الولايات المتحدة الأمريكية، ومنها انتقل الى بريطانيا . عاد الى فرنسا 1848 بعد سقوط النظام الملكي . انتخب رئيسا للجمهورية الفرنسية الثانية. وفي 2ديسمبر أعلن نفسه إمبراطورا . من أعماله ؛ إطلاق سراح الأمير عبد القادر وخوضه العديد من الحروب القارية . قام بزيارة الجزائر مرتين الأولى في شهر سبتمبر 1860 والثانية في مايو 1865، إذ زار العديد من المدن الجزائرية . أعلن الحرب على بروسيا في جويلية 1870 م انتهت بانهزام فرنسا ووقوعه أسيرا في سبتمبر 1870، وبعدها نفي الى بريطانيا، فيها توفي وكان ذلك في 9 جانفي 1873 م. (ينظر :نادية طربوش، "**سياسة نابليون الثالث العربية**" مجلة دراسات وأبحاث، العدد 26، مارس 2007، ص 19)

طبعا ما كان لقرار كهذا أن يطبق بسلاسة في فترة حرجة كهذه إلا إذا دعم من قبل قائد الجيش في إفريقيا وهو الجنرال كافينياك (Cavaignac)[1] الذي دعم وبشدة هذه الإتجاهات لدرجة أن الجميع أصبح يوقن أن عهد الترددات قد ولى فعلا ، وقد ذكر إيفات كاتان(Yvette Katan)، متحدثا عن هذا الإعتقاد "فإن فكرة الجزائر أرض–فرنسية، وامتداد للتراب الفرنسي، ههنا قد ولدت، "..وستسجل من الآن فصاعدا في الأذهان، وتخلق أسطورة الجزائر –الفرنسية.""... [2]

فما طبيعة الإدارة التي تود أن تدرجها هذه الحكومة الجديدة في الجزائر إن كانت هذه هي منطلقاتها . يجب علينا هنا الإشارة للجهد التنظيمي الإداري الذي قام به حكام العامون في هذه الفترة إذ أطلق "كافينياك" – أمرا في 16 أوت 1848 في مادته الأولى،

على أنه سيتم تقسيم المناطق المدنية إلى بلديات، كما حدد طرق تعيين رئيس البلدية والشروط .

---

[1] كافينياك Louis–Eugene Cavaignacولد باريس يوم 15 أكتوبر 1802 وتوفي في 28 أكتوبر 1857 بسارت Sarthe. تم تكليفه بإخضاع المدية، فعمل على دحر القبائل المقاومة تحت لواء الأمير عبد القادر. خلف لاموريسيير على رأس جيش الزواف، كما كلفه بيجو بإنشاء مركز الأصنام (Orleansville) في 1843 فعمل على شق القنوات وشجع الزراعة وقدم خدمة جليلة لمعمري الأصنام وتنس. وابتداء من 1845 صار كافينياك مسؤولا عن تلمسان، ولما حلت بالفرنسيين كارثة سيدي إبراهيم سارع إلى تحصين المدينة خوفا من الأمير. وكانت هذه الأحداث قد شجعت القبائل على مهاجمة الفرنسيين حيث تم اغتيال ضابطين وقعا في كمين، ثم إن حركة الهجرة إلى المغرب أقلقت الفرنسيين فعمل كافينياك على عرقلتها ريثما يلتحق به لامورسيير.عين كافينياك حاكما عاما للجزائر في 25 فيفري 1848 نظرا لأفكاره الجمهورية التي كان يدافع عنها، ثم صار وزيرا للحرب، ومارس الدكتاتورية في فرنسا في جوان من نفس العام، غير أنه انسحب بعد فوز لويس نابوليون في الانتخابات الرئاسية التي كان هو أيضا مرشحا لها والتي جرت يوم 10 سبتمبر 1848م (ينظر : كمال بن صحراوي، المرجع السابق، ص ص 138 139)

[2] مزهورة حسين الحاج ، **"مشروع المملكة العربية لنابليون الثالث في الجزائر ، 1852م -1870م** "، Route education et social science jourrnal ، المجلد 07 ، العدد 01، 31 جانفي 2020م ، ص 224

بالإضافة إلى تعيين و إنتخاب المجالس البلدية، وأن سلك المنتخبين من الفرنسيين و الجزائريين واليهود وحتى الأجانب، ولهم الحق في الترشح مع الأخذ بعين الاعتبار عدم تجاوز ثلث المنتخبين، ولكن منذ عام 1850 تم حل جميع هذه المجالس، بسبب عدم قانونية قراراتها واستبدلت بلجان بلدية معينة [1].

لكن بماذا نفسر هذه المبادرة، والتي يبدو أنها تنم على وسعة صلاحيات الحاكم العام كافينياك للإجابة عن هذا التساؤل وجبت الإشارة إلى أن الثورة قد تغير نظام الحكم وإستبداده لكن لا تهدم كل شيئ خاصة .وأن سياسة فرنسا منذ البداية هي نفسها وإن تعددت الأنظمة السياسية في الجزائر وسبل إخضاع الأهالي فإن إنجاز كهذا –إحتلال الجزائر –لن تسمح أي حكومة لنفسها خسارته .فلو نرجع لعام 1834م نجد أن الملك لويس فيليب أصدر في مرسوم له 22 جويلة 1834 م حدد فيه صلاحيات الحكام العامون وقيدهم من الناحية الإدارية، لكن سمح للحاكم العام أن يتخذ إجراءات إدارية دون الرجوع لوزارة الحربية في الحالات الضرورية ومؤقتا. فهاهي الحكومة تتغير وهاهو نفس القرار يطبق.

كما كان للحاكم العام "كافينياك" جهد جدير بالذكر في إنشاء ما يعرف بالمكاتب العربية الولائية في قرار 1 ماي1848م والتي أتبعت بعدة قرارات جزئية أصدرها خلفه [2] شونقارنيي [3] إذ ورد في المادة 15 من قرار 16 ديسمبر 1848م تنظيم أكثر تفصيلا لهذه الهيئة الإدارية وصلاحياتها .

---

[1] يحيا بن فطيمة، المرجع السابق، ص 130

[2] نفسه، ص 122

[3] أسمه الكامل –Anne Théodule Changarnier Nécolas ولدفي26 أفريل 1793م بـ "Autun" كان طالبا في كلية الحقوق دخل ضمن الحرس الملكي في 1815م . وجاء للجزائر مع جيوش الحملة 1830م . شارك في الحملات الاستكشافية في الجزائر في مناطق عديدة وأظهر كفاءته العسكرية . عمل تحت إمرة الدوق دومال إذ كلفه بجهة الجزائر العاصمة عين نائبا لكافينياك ثم خلفه بعد مغادرته

إن الحديث عن الإدارة الفرنسية في عهد نابليون الثالث يجبرنا على الحديث على المستوطنين ذلك أنهم أثبتوا وجودهم منذ هذه الفترة . وتعتبر سنة 1848م حسب تحليلينا المتواضع سنة فارقة في تاريخ المستوطنين ، خاصة كونهم قد شاركوا في ثورة 1848م وكما علمنا أن هذه الحكومة الجديدة ضمت جميع الثوار المميزين وكان من بينهم هاؤلاء المستوطنين ، وبالفعل حصلوا على أربعة مقاعد من أصل 16 مقعد للمستعمرات في المجلس التأسيسي الذي سيتولى صياغة الدستور .

فلنا أن نتصور كيف ستكون شاكلة الدستور الذي سيصدر عن قريب ومدى خدمته لمصالح المستوطنين .

وبالفعل صدر هذا الدستور في 04 نوفمبر 1848م وقد نصت المادة 109 منه على اعتبار "..الجزائر إقليما فرنسيا، وستبقى تحكم بتشريعات خاصة، حتى يتم استبدالها بقانون خاص تحت نظام هذا الدستور...".

كما قد جاء بإجراءات إدارية جوهرية سنتعرض لها، ولم يكن هذا المنعرج الإداري الحاسم من فعل "الحاكم العام" أو أو الحكومة لو لم يكن ضمن سياسة الرئيس " لويس نابليون" نفسه ، حيث نص القرار الصادر عن السلطة التنفيذية " arrété de pouvoire" exécutif والذي حول الأقاليم التي كانت تسمى قبل هذا القرار أقليما مدنية إلى مقاطعات لأول مرة "les départements" في 9 ديسمبر 1848 .[1]

إنما نقمة الملك نابليون الثالث عليه جعله يقوم بعزله من الجزائر ورغم هذا اشتغل كنائبا في البرلمان الفرنسي إلى غاية تقاعده توفي في 14 فيفري 1877م (كمال بن صحراوي ، المرجع السابق ، ص 144)

[1] عبد الحفظ قبايلي ، المرجع السابق ، ص 74

وعمل على إلغاء المناطق المختلطة، إطلاق تسمية العملات على المناطق المدنية [1]وتتعتبر هذه التسمية تقليدا لنفس تسمية المناطق والقسمات الإدارية الفرنسية ضمن سياسة أطلقت على أسماء كثيرة كالتماثل الكامل "L'assimilation"، الإداري مع الوطن الأم [2].

[1] عبد الحفيظ قبايلي، المرجع السابق، ص 60

[2]نادية طربوش، المرجع السابق، ص4.

كما نص على تقسيم هذه الوحدات الإدارية الكبرى إلى وحدات إدارية أصغر منها تعرف بالدوائر " arrondissements " حيث جاء في مادته الحادية عشر (11) ما يلي: " تقسم االمقاطعة إلى دوائر وبلديات ..."[1] لما يكثر القرار الشرح نظرا أن هذا النظام موجودا في فرنسا [2]

1-المجالس الولائية :

يمكن إيعاز تأسيس هذا المجلس إلى رغبة الإدارة الفرنسية في التخفيف من مركزية الحكم[3] للحاكم العام و بالتالي ضمان تركيزه على إقليمه ولعل هذا تمهيد لإستقلال الولايات ودمجهم المباشر بالميتروبول الفرنسي .

---

[1] عبد الحفيظ قبايلي، المرجع السابق، ص 63

[2] وهكذا، فإن المقاطعة (département) في فرنسا كانت مقسمة إلى أقسام إدارية صغيرة هي الدوائر و الأقاليم، و يوجد على رأس كل دائرة نائب والي أو رئيس دائرة يساعده مجلس منتخب، مكلف أساساً بتوزيع الضرائب العقارية بين البلديات (2) . وتمثل هذه الأقاليم وحدات إدارية كما أنها تمثل في نفس الوقت محيط انتخابي، و تمثل دائرة الاختصاصات الأكثر أهمية نظراً للمهام التي تمارسها و الدور الذي تضطلع به، كما أنها تتوفر على ميزانية خاصة بها، لكن هذه الأقاليم لا تتمتع بالشخصية المعنوية (3). و نجد على مستوى الإقليم (conton) درجات قاعديةbase) échelons de) للإدارات الأساسية والمتمثلة في الموظفين التاليين -: القابض(le percepteur) ، المفتش الابتدائي l' inspecteur)) primaire)، مهندس الأشغال العمومية(l' ingénieur des travaux public de l'état) ينظر : (يحيا بن فطيمة، المرجع السابق، ص 100)

[3] **مركزية الحكم** : وهي حصر صلاحيات القرار، وتجميعها لاختصاصات الداخلة في الوظيفة الإدارية عن طريق ممثليها"، كما تم تعريفها على أنها: تجميع السلطات في يد هيئة معينة، أو شخص واحد. وقد عرفها (عبدالوهاب) على انها "تجميع صلاحيات اتخاذ القرارات في إدارة، أو شخص واحد، أو عدد محدود من المديرين" ومن هنا فإن المركزية تعني: أن تكون السلطة محصورة بيد المستوى الإداري الأعلى، بحيث يمكنه وحده اتخاذ القرارات دون أي مشاركة من المستويات الأخرى. (Http /:Moidoo3.com , page consulté ,le 11 mai 2022)

وقد عبر لاموريسيار في أحد تقاريره عن هذه الهيئة الإدارية السياسية بما يلي: "يتم إنشاء مجلس العمالة ومجلس عام إنتخابي في كل مقاطعة، وقد صممت صلاحيات هذه المجالس قدر الإمكان، وفقا للتشريع الذي كان معمولا به في فرنسا، ومنه فإن مهمة الحاكم العام أصبحت أكثر بساطة، وبذلك سيتخلص من آلاف التفاصيل التي استغرقت وقته، وسيكون قادرا منذ ذلك الحين على تكريس كل اهتمامه وكل نشاطه لتطوير الإستعمار، كما يتعين على الولاة أن يرسلوا له، دوريا جميع المعلومات التي يجب أن تجعله على علم بجميع تفاصيل الوضع العام، وسيؤدي هذا إلى القضاء على هذه المركزية المزدوجة التي كانت لها عدة عيوب."[1]

ويعتبر مجلس الولائي هيئة إستشارية للوالي يخفف من صلاحيات ومهام الحاكم العام وإذا أردنا أن نعقب على قرار إنشائه فإنه حتما من الناحية الواقعية والعملية قرار جيد لأن الوالي ومجلسه الإستشاري أعلم بأمور ولايتهم .

يتكون هذا المجلس من أربعة (4) أعضاء بالنسبة لمجلس الجزائر و ثلاثة (3) أعضاء بالنسبة لمجلسي قسنطينة ووهران . و يترأسه عامل العمالة، و الأمين العام نائب له . و مهمته هي مساعدة عامل العمالة على تنظيم و دراسة القرارات التي ينبغي اتخاذها سواء في المجال الاقتصادي أو العمراني وهو المسئول عن أملاك الحكومة و الشؤون الإدارية في العمالة[2].

1-1- الوالي:

أما المادة الثانية عشر: من ذات القرار جاء فيها أن الوالي هو المكلف الوحيد بإدارة المقاطعة[3] . فإن الوالي هو الوصي عن موضفي الإدارة المدرجة في عمالته أما عن

[11] يحيا بن فطيمة ، المرجع السابق ، ص 102

[2] عبد الحفيظ قبايلي، المرجع السابق، ص ص 64 65

[3] أندريه نوشي ، وآخرون ، المرجع السابق ، ص 227

السلطة الوصية عليه فكما أسلفنا الذكر فتمثل وزارة الحربية لا وزارة الداخلية .على غرار الميتروبول وبمقتضى هذه الوصاية فإن بإمكانه أن يراسل وزير الحربية مباشرة دون إتخاذ الحاكم العام واسطة لذلك . أما عن التعليمات فيتلقاها من الوزارة ع نطريق الحاكم العام أو من الحاكم العام مباشرة [1] . فضلا عن إشرافه على إداره أمور الأهالي إلى غاية إدراج المكاتب العربية الولائية (les bureanix arabes departementaux). والتي أخرجت إدارة الأهالي من إختصاصات الوالي رسميا في 8 أوت 1854م.

أما عن الإختصاصات ولاة الجزائر فقد طورت بعد هذه الفترة خاصة في عهد وزارة الجزائر والمستعمرات . بل إن مهام هذا الوالي بقيت إسمية إلى غاية 1858م لذا سنعرج لصلاحياته المدرجة حينها في عنصر الإدارة الفرنسية في عهد وزارة الجزائر والمستعمرات أما مهام الوالي الرئيسية في هذه الفترة فقد كانت إستعلامية بالدرجة الأولى ، حسبما أدرجته المادة العاشرة من قرار 16 ديسمبر 1848م فعليه أن يرسل تقارير دورية للحاكم العام بخصوص النظام والأمن العمومي وسير الإدارة في مقاطاعته ، كما ينتظر القرارات من الحاكم العام ليطبقها بخصوص الملاحظات التي دونها في تقاريره إذا تعلق الأمر بالمسائل الكبرى(الإستيطانية). أما بالنسبة لأمور الإدارة العادية فهو من يشرف عليها في ولايته ودوائرها [2]

أما عن شروط تعيينه فرغم أنه لم يندرج ضمن القرارات الرئاسية والإمبراطورية لاحقا أي إشارة عن جنسية هذا الوالي إنما لم يتداول قط أي والي خلال الفترة المدروسة من جنسيات غير الجنسية الفرنسية كما كان من شروط إعلانه التشاور أو على الأقل عرض إسمه على الحاكم العام .

[1] يحيا بن فطيمة، المرجع السابق، ص 103

[2] عبد الحفيظ قبايلي، المرجع السابق، ص 65

1-2الأمين العام للولاية (le secrétaire général de la préfecture)

قد وجد هذا المنصب لأول مرة بموجب قرار 9 ديسمبر 1848م . طبعا ستكون صلاحياته ومهامه مستمدة من صلاحيات ومهام صاحب ذات المنصب في فرنسا لكن في الجزائر ستكون حتما أقل ضبطا ، والتي تمثلت في حفظ الأرشيف ترتيبه تنظيمه والمصادقة على توقيعات رؤساء الدوائر ورؤساء البلديات والمفوضيين المدنيين .[1]

طبعا نستثني من هذا الحكم المناطق العسكرية التي يتواجد فيها الجزائريون وبمأن الجزائر ومقاطعاتها تتميز بهذه الخصوصية الفريدة فإنها تخضع لنظام إداري يتماشى مع هذه الخصوصية يضاف إلى نظام العمالات الفرنسي . وهو تكون الجزائر من مقاطعات ولكل مقاطعة عمالة يعتليها والي خاضعا خضوعا مباشر لسلطة الجنرالات العسكريين طيلة هذه الفترة بإستثناء فترة وزارة الجزائر والمستعمرات 1858م/ 1860م.

2- المجلس العام (المجلس العام) le consiel général:

يعتبر المجلس العام بمثابة مجلس تشريعي أو برلمان مصغر منتخب، وضع لتوجيه وتنوير ومراقبة إدارة الوالي فيما يتعلق بالمصلحة العامة للعمالة "، تم إنشاء مجلس عام لكل عمالة، حيث استحدثت هذه الهيئة وحدد عددأعضائها بقرارات 9/ 16 ديسمبر 1848 مثلما هو موجود في المتروبول، ولكن هذه المجالس لم تجسد فعليا[2].

ومن خلال هذه الوضائف والهياكل الإدارية يمكن أن نقول أن أمل الإدماج السياسى والإداري الفرنسي في الجزائر بدأ يتحقق فعليا . بعد أن قضى المستوطنين سنين في مطالبتهم بهذه الإدارة ومكنوا جزئيا من تحقيق مطالبهم . وجهوا إهتمامتهم لعدو آخر من بني جنسهم، ألا وهم العسكريون هذه المرة والموجودين في فرنسا بالقرب أو داخل

[1] يحيا ين فطيمة، المرجع السابق، ص 107

[2] نفسه ،ص 108

الحكومة الجديدة . لأنهم سيقفون في وجه تطلعاتهم. فكانوا يطلقون شعارات مناوئة للعسكررين ويكررونها في المجالس كقول شارل دوبان "Charles Dupant"

" ... الأعداء الأكثر رعبا في هذه الحيازة (الملكية) الرائعة، ليسوا في إفريقيا، بل في باريس ...".

أو قول كلوزيل Clauzel " ...يعلم الله ما إذا كان العرب دافعوا جيدا عن بلادهم كانوا أفضل، مما فعله بعض الفرنسيين من أجلهم..." ولعل الجشع الإستيطاني المبالغ فيه هو الذي يجعل هؤلاء يعتقدون هذا الإعتقاد . [1].

فكانت أولى الأهداف هي تحقيق وتحقيق الإدماج التام عبر تمدين الحكم والإدارة، لأن النظام العسكري في نظرهم ، وسطوة الجنرالات يعيقان تطور المستعمرة ورغم قوة جنرالات في باريس، فإن ذلك لم يمنع الكولون من الحصول على استجابات واسعة لمطالبهم، وترضيات لم يكونوا يتصورونها حول تمدين الحكم والإدارة، لقد تم نزع الصلاحيات من العسكريين شيئا فشيئا، وبدأت عملية "ركنهم في الزاوية"، فعبر قرارين صادرين بتاريخ 16 أوت 1848 عن رئيس المجلس المكلف بالسلطة التنفيذية، تم إخراج إدارة الأديان والمعتقدات، والتعليم...[2].

- المكاتب العربية في فترة الجمهورية :

فقد لجأت الجمهورية الثانية الفرنسية خلال حكم السيف "العسكري "، خلال الفترة الممتدة بين سنتي 1850-1848 "لمحاكمة الثورات المستمرة عن طريق المكاتب العربية ، بأساليب القمع التي لا تقل قساوة وفظاظة من التي استعملتها المملكة البرجوازية قبلها"[3]

[1]، نادية طربوش،" المرجع السابق ، ص05

[2]نادية طربوش، المرجع السابق، ص 06

[3]نوشي وأخرون المرجع السابق، ص 289

وقد ذكر أحد الكتاب الفرنسيين المجهولين أن جميع الضباط قد "اضطروا إلى اللجوء إلى نفس الوسائل لقمع الجرأة المذهلة لهؤلاء العرب الذين كانوا يهددون يوميا رؤوس جنودنا بالياتاغان [1].

بمعنى أن مهام المكاتب العربية ذاتها (فالإدارة الفرنسية في فترة الجمهورية الثانية لصالح إدراج إدارة تسترضي بها المستوطنين[2]) ، وحتى هيكلتها لم تتغير بعد سوى من ناحية إزدياد عدد ضباطها، وصلاحياتهم لدرجة كبيرة، خاصة بعد نجاحهم في إضعاف المقاومات الشعبية ، أما الإدارة الإهلية فموجودة مع بروز إيدولوجية لدى الضباط والعديد من الإداريين الفرنسيين في المكاتب العربية تنم على ضرورة التخلي عن القادة الأهالي في الإدارة.

[1] وهو نوع من الأسلحة التركية التقليدية جدا عبارة عن سيف محدب الرأس.

[2] فاطمة حباش ، المرجع السابق ، ص 130

وهذا شبه مستحيل في هذه الفترة الحرجة التي كانت تشهد ثورة الزعاطشة[1] وثورات عديدة أخرى ونحاول التطرق لهذه القضية لاحقا، فبعد مرور العديد من الحكام العامون المؤقتون وهم على التوالي

[1]ثورة الزعاطشة :"ثورة شملت الحضنة والزيبان وأجزاء من الأوراس، والصحراء. واشتركت فيها أطراف متعددة كالخنقة وبسكرة وطولقة وأولاد جلال وبوسعادة وسريانة وفرفار وليشانة. وإذا كانت قيادتها العامة تنسب إلى الشيخ بوزيان فإن قيادات كثيرة ساهمت في تعبئة الجهود في إطارها كعبد الحفيظ الخنقي في خنقة سيدي ناجي، والصادق بن الحاج زعيم ثورة الأوراس بعد ذلك في 1858، والمختار بن خليفة الجلالي قائد أولاد جلال ومحمد بن شبيرة من بوسعادة والحاج موسى الدرقاوي الذي ينسب إلى الأغواط والذي كان يقاوم في الجهة الغربية. كان الشيخ بوزيان مكلفا من قبل الأمير عبد القادر بإدارة جهته باسم شيخ ويذهب السفاح هيربيون إلى أن سبب انتفاضة بوزيان هو عدم إسناد الإدارة الفرنسية لأي مهمة له في إطار المهام المخزنية التي كان يكلف بها بعض الأعيان الجزائريين. بينما يذهب آخرون إلى أن العامل الاقتصادي المتعلق برفع الضريبة على النخيل ابتداء من مارس 1849م هو الذي استغله الشيخ بوزيان ليحرك الناس ضد فرنسا. ومهما يكن فإن العامل الاقتصادي يبقى واحدا من العوامل الأساسية لكنه لا يلغي وطنية الجزائريين.بدأت الثورة منذ نهاية الربيع (ماي أو جوان) وقد حاول الضابط كاربوشيا القضاء عليها لكنه خسر 31 قتيلا وعاد بـ 117 جريحا، وفي سبتمبر أعلن الشيخ عبد الحفيظ الثورة في خنقة سيدي ناجي، وحين التقى الجيشان الفرنسي اشتدت المعركة فقتل عبد الحفيظ كما قتل القائد الفرنسي سان جرمان الذي قاد الحامية العسكرية ببسكرة مدة 05 سنوات وكانت نهاية مقاومة الحاج أحمد على يديه. ولذلك كانت خسارة الفرنسيين في هذه المعركة كبيرة جدا. فرض الحصار على واحة الزعاطشة منذ 20 أكتوبر واستمر حتى 28 نوفمبر، وقد استخدم الفرنسيون كل ما يملكون من قوة لإرهاب أبنائها، وحين سقطت البيوت كلها ظل بيت الشيخ بوزيان يرفع راية الجهاد بالرد على الفرنسيين الذين لجأوا إلى زرع الألغام بالقرب من جدران هذا البيت حتى ينفجر بمن فيه. واستطاع الشيخ الخروج فانهالت عليه أسلحة العدو حتى سقط شهيدا. وعمد الفرنسيون إلى حز رأس الشيخ ورأس ولده الذي لا تذكر المصادر اسمه، بينما يذكر سعد الله أن أحدا أخبره بأن الشاب كان يسمى الحسين.، وحسب هيربيون فإن ولد الشيخ بوزيان هرب فوقع بين يدي فرسان شيخ العرب وهو الذي قطع رأسها كما حزت رأس الشيخ موسى الدرقاوي المعروف" (ينظر : كمال صحراوي، المرجع السابق، ص 103

بعد كافينياك والذي يعتبر حاكما عاما عسكريا رسميا.

- نيكولا شونقاريي (Nicolas Changarnier)
- ماري مونج (Marey–Mong)
- فيالا شارون (Viala Charon.)
- هنري أوبتول (Alphonse Henri d'Hautpol)

نسجل تعيين الحاكم العام بيليسي [1] أو دومالكوف حاكما عاما عسكريا رسميا لم يصدر في عهده الممتد من ماي 1851م إلى ديسمبر من نفس السنة أي مبادرة إدارية مميزة تذكر سوى إستمراره في تطبيق سياسة أسلافه تجاه الثورات الشعبية ، ولنحسن فهم الأوضاع الإدارية في الجزائر .

وجب علينا الإشارة لتفاقم الخلافات بين المستوطنين ووضباط المكاتب العربية . لو أردنا أخذ نموذج من أحد المستوطنين يصف فيها مؤسسة المكاتب العربية " ... بالمؤسسة الفاشلة وضباطها المجرمين المستبدين بالحكم والأعتماد على هاؤلاء في الحكم يعتبر إجهاضا لانتصار 05 جويلة 1830م ..."[2]

إن ساسية الضباط الفرنسيين المتسلطة لم تمر مرور الكرام على المستوطنين أما الاهالي فقد كان ينطال عليهم غرور هاؤلاء الضباط فمثلما ذكرنا سابقا أن هاؤلاء الضباط ناحية الشرق أصبحوا يشتكون تحركات قادة الأهالي ويرفعون تقارير في هذا الشأن، وقد تعطلت إستجابة الحكومة العامة في الجزائر إلى غاية عام 1850م إذ أحدث تعديلات عميقة على القيادة في هذه السنة .

[1] Le D.F QUESNOY **, L'Arméé d'Afrique depuis la concéte d'Alger** , Librairie furne , Paris , 1860, p309
M.VICTOR FOUCHER **, Bureaux arabes** ,Englerie lbraire international de l'agriclture et de la colonisation , paris , 1858

فعين في هذه السنة كل من السي محمد حرازي قائد سهل عنابة.والحاج بلقاسم قائدا للإدوغ، وسي محمد بن صالح بن التاي للحنانشة، وسي يزيد ولد النوي على الرادزة . فضلا عن خضوع قبائل إضافية ووجوب إدارجها ضمن الهيكلة الأدارية للمكاتب العربية ودائما ما كان، الضباط يرسلون تقارير مبالغ فيها جدا ففي عام 1851م ورد في تقرير المكتب العربي لقسنطينة أن الإدارة الفرنسية إستطاعت مراقبة 60 قبيلة عن قرب، وهل يعقل أن يكون هذا التقرير صادقا فإذا كان كذلك لم تستغني الإدارة الفرنسية عن خدمات الاهالي الذين باتوا يزعجون الضباط الفرنسية . مادامت الإدارة الفرنسية إستطاعت إخضاع هذا العدد من القبائل[1].

أما في وفي سبتمبر 1851م تم تحويل قبيلتي الحنانشة والزرادزة من دائرة عنابة[2] إلى دائرة قالمة[3].

في ديسمبر 1851 م عين الحاكم العام راندون الذي سيقبى في مهام الحاكم العام ما يفوق الست سنوات سيتم فيها إعلان الإمبراطورية الثانية ويبرز هذا الإمبراطور بمشاريع كبيرة سنعرج لها في العناصر التالية .

[1] صالح فركوس، المرجع السابق، 108

[2] Jacque Budin , op-cit , p 551.

[3] صالح فركوس المرجع السابق، ص 109

ثانيا : الإدارة الفرنسية والمسلمين الجزائريين في عهد راندون "RANDON"[1] :

إن الحديث عن فترة حكم راندون يعني التحدث عن فترة إشتعلت فيها المقاومات الشعبية بسبب الأنباء التي وصلت للجزائريين منذ ثورة 1848م في فرنسا ،والتي شجعتهم على التمرد على الإدارة الفرنسية، في العديد من الأماكن كالقبائل وولاد سيدي الشيخ وغيرهم التي ولم تطفئها كل السياسات الردعية ،[2] فراندون (Randon) كان ذلك الحاكم العام الذي أمر بمجابهة الثورة بالدرجة الأولى في "بلاد القبائل" وواجه سلسلة مقاومات من مقاومة "بوبغلة "سي الشريف" ومنها مقاومة تمزقيدة.

ويذكر شارل روبير أجيرون أنه إلى جانب مهامه العسكرية وجه نظره نحو دعم الإستيطان أكثر ويسمي أجيرون نوع الإستيطان الذي إعتمده راندون إستيطانا صغيرا فبسببه بنيت 56 قرية إستيطانية (من عام 1853م إلى عام 1859) . وقد إستعمل في سبيل هذا نفس سياسه أسلافه المتمثلة في حصر القبائل .[3]

ويمكن أن نذكر أيضا هنا أن وزير الحربية (Vaillant) قام بإقترح مشروع إداري إضافي بناءا على إقتراح راندون ليقوم الإمبراطور نابليون الثالث بإصدار أمر في 8جويلية 1854م ورد فيه السماح بإنشاء 9 بلديات جديدة في مقاطعة قسنطينة وحدها فعلى سبيل

---

[1] راندون (Jacques-Louis-César-Alexandre, comte) حاكم العام للجزائر ولد في 25 مارس 1793.في سن السادسة عشرة، ظهر لأول مرة في ساحات القتال تميزت إدارته ببعثات عسكرية مهمة. للتحدث فقط عن أهمها، حملة البابور التي حطمت استقلال منطقة القبائل الشرقية عام 1852 ؛ في عام 1854، كانت العمليات على نهر سيباو، والتي مهدت الطريق لرحلة استكشافية كبيرة خاصة في القبائل أنشأ أفواج إضافية من فرق الزواف انتهت مهامه في الجزائر بإعلان الأمبراطور وزارة الجزائر والمستعمرات ليعود لفرنسا، وأصبح وزيرًا للحرب للمرة الثانية من 1859 إلى 1867. توفي بجنيف في 16 جانفي 1871م كما أسس لروحه مركز سكاني يبعد عن بون بعدة كيلومترات (Voir :Narssice faucon , op-cit ,p 460)

[3] شارل روبير أجيرون ، المرجع السابق ، ص51

المثال بلدية عنابة تكونت من رئيس بلدية ومساعدين، و6 فرنسين، وأجنبيين ومسلمين و يهودي، وعلى نفس المنوال تشكل الجهاز البلدي(لفيليب فيل) "سكيكدة ،" ولكن مساعدي رئيس البلدية كانوا أربعة عوض اثنين بالإضافة إلى مجلس بلدي بعشرة أعضاء 6 منهم فرنسيين أو مجنسيين بالفرنسية، ومعمرين أجنبيين.[1] قد يسأل السائل لماذا يسعى الإمبراطور لتوسع المناطق المدنية وما غرضه وهل ستتوقف هنا إجراءاته؟ وهذا يرجعنا للقول أن إعلان الإمبراطورية الثانية في 1852م ، يعني الظهور الفعلي لشخصيته رغم أنه حكم منذ 1848م لكنه آنذاك لم يكن سوى "رئيس " ولقب الرئيس ينم على صلاحيات محدودة نوعا ما، أما الإمبراطور فإنه محاط بهالة مجد كتلك التي عرف بها نابليون الأول "نابليون بونابارت" لإنتصاراته الرهيبة فإن نابليون الثالث، أجاد العب على هذا الوتر الذي كان يدغدغ شعور الفرنسي الصليبي لإستعادة الأمجاد التي أطفأ مؤتمر فيينا نورها على الشعب الفرنسي منذ 1814م . ليشرع في تطبيق سياسة فريدة من نوعها في الحزائر .

1- سياسة الإمبراطور نابليون الثالث :

لقد عين لويس نابليون نفسه إمبراطور في 2 ديسمبر 1852م ووافق الشعب الفرنسي على ذلك بإيعاز من المجالس التشريعية [2]. ليطبق سياسة أقل ما قيل عنها أنها سياسة تهديمية للبنى الحضارية للمجتمع الجزائري .[3]

وحتى وإن أبدى الإمبراطور عكس ذلك من خلال عديد المواقف الشكلية التي سنتعرض لها .

[1] صالح فركوس ، المرجع السابق ، ص 110

[2] عبد العزيز سليمان..، المرجع السابق، ص 154

كذلك "...السعي الى محو مقومات هويته الوطنية، وإذابتها في الكيان الأوروبي المسيحي، فاستمرت في محاربة اللغة العربية من خلال منع تعليمها، وغلق المؤسسات التقليدية للتعليم العربي الإسلامي، والتضييق على المشرفين عليها، والترويج بالمقابل للثقافة الأوروبية عن طريق تأسيس المعاهد والمدارس الفرنسية، كما إستمرت سياسته في إستهداف الدين الإسلامي فعلا وقولا باعتباره أهم مقومات الشخصية الوطنية، وحاولت سلب الروح الإسلامية من نفوس الجزائريين، بالسعي إلى نشر المسيحية وإنشاء مؤسساتها الدينية مستغلة الظروف البائسة التي وضعت فيها الجزائريين، وكما اجتهدت في نسف الوحدة الوطنية الجزائرية، وتكريس التفرقة والإنشقاق بين الجزائريين، وضرب بنيتهم الإجتماعية في العمق، وهو الهدف الذي فشلت فيه في النهاية ..."[1] إن ذكر السياسة الدينية التضليلية للإمبراطور الجديد يساعدنا على التطرق لباقي سياساته .

- المكاتب العربية في عهد راندون :

إننا إذا ترقبنا التقارير الإحصائية لضباط المكاتب العربية لشهر ديسمبر 1851م ، التي ورد فيها أن هناك 49 قبيلة خاضعة في قسمة عنابة وحدها ، لكن هذا ليس منطقيا على الإطلاق فبماذا نفسر ثورة 1852م[2]إذا كان هذا الرقم حقيقيا حتى وإن كان كذلك فإن هذه الثورة تثبت ان الخضوع الذي تتحدث عليه هذه التقارير شكليا فقط . وتبعا لهذه الثورة تم إحداث تغيرات أخرى على القيادة . لكن لم يحقق تغير القيادة العربية فارقا في الاوضاع ففي 20 جانفي 1853م صدر تقرير ينعت قبيلة الرقاقمة بالفوضى الدائمة لدرجة أن الإدارة الفرنسية كانت تفكر في طردها وبالفعل هجرت القبيلة لتونس[3].

---

[1] ابرير حمودي ، "**الهوية الوطنية في السياسة الإستعمارية الفرنسية في عهد نابليون الثالث 1852م /1870م** "، مجلة المقدمة للدرسات الإنسانية والإجتماعية ، مجلد 06 ، العدد 06 ، 11 جوان 2021م

[2]Jacques Budin , op-cit , p 601

[3]صالح فركوس، المرجع السابق، ص 103

ونظرا لهذا الأجراء الردعي تجاه قبيلة الرقاقمة أضحت أغلب القبائل خاضعة خوفا من البطش وتخفي مالا تظهره تجاه الإدارة الفرنسية حيث أن الرقيب دوانو (Doineau) رئيس مكتب عنابة أعرب في نفس الشهر أن سلوك رؤساء القبائل الأهالي[1] أصبح مرضي في حين أن شيوخ الإيدوغ لا يزال سلوكهم يظهر سوء النية .

أما عن دائرة قالمة كان رئيس مكتب قالمة النقيب كوزن (cousin) يؤكد هو الآخر على ضرورة التخلي عن خدمات قادة الاهالي تدريجيا ذلك أنهم يحرضون على التمرد بحجة عدم معرفتهم بالأوامر الصادرة إليهم . لكن رئيس قسمة عنابة (Trouville)لم تكن تعجبه لا تصرفات النقيب كوزن ولا خلفه في قيادة بلدية قالمة النقيب بيتر (Better) فقد أكد "توفيل " بأن النقيب بيتر عديم الفائدة ذلك أنه سريع الغضب وكان يشتم قادة الأهالي ، وإذا أردنا التأمل في دور الضباط الفرنسيين من الأساس فهو محاولة إستمالة رؤساء القبائل وليس شتمهم ولا التململ من سلوكهم لأن ذلك يزيد من شعورهم الثوري . كما حاول النقيب (Délort) رئيس دائرة قالمة [2] في ذات الفترة حاول إدخال تحويلات في النظام العام السياسي والإداري لقبيلة الحنانشة لكن قائد قسمة عنابة تروفيل عارضها وبشدة مشيرا ان ديلور لم يفهم عقلية قائد قبيلة الحنانشة الذي يتميز بنفوذ رهيب وثراء فاق توقعه . وإثر وفاة محمد الصالح 1852م .إغتنم ضابط مكتب قالمة الفرصة لتعيين أحمد الصالح الرزقي من أبناء عمومته وفي هذا التعيين خوفا واضح من قبل الإدارة الفرنسية من عواقب تعيين شخص من خارج هذه الأسرة لقيادة قبيلة الحنانشة .أما قبيلة الناظور فقد عين عليها الشيخ الطيب [3].

---

[1] ويقصد هنا الشيخ عثمان بن سلم من أولاد بدر وسليمان بن السعيد من أولاد سالم|، نفسه، ص 103

[2] وقد كانت قيادتها الأهلية تتكون من ثلاثة قياد، أحمد الصالح ولد الرزقي الناظور، سي لخضر بن مراد للجرفة، علي بن محمد بني بو لحسن (**ينظر** : صالح فركوس، المرجع السابق ص ص 108 – 109)

[3] والذي عرف بولائه للإدارة الفرنسية، (ينظر : نفسه، ص 110)

ولعل أهم تغيير تطلع ضباط المكاتب العربية لتطبيقه في دائرة قالمة هو تقسيمها لجزئين، دائرة سوق أهراس وقالمة وتشديد الحراسة على المنطقة وبالفعل تجسد المشروع نهاية1855م . [1]وأعيد تشكيل قيادة جديدة لكنها كانت هذه المرة مفرقة مشتتة لم يكن غاية الأدارة الفرنسية من وضعها سوى تطبيقا لسياسة "فرق تسد. "

المكاتب العربية الولائية (les bureaux arabes départementaux) .

ولعل المبادرة الإدارية الأهم الواجب التطرق لها في هذه الفترة هو نشأة هذا النوع من المكاتب العربية . وقد كان سبب نشأتها الرئيسي هو كون الأهالي المتواجدين في المناطق المدنية تتم إدارتهم بطريقة غير منظمة خاصة وأنهم لا يمكن في أي حال من الأحوال ان يداروا بالقوانين الفرنسية المدنية .لذا تم حل هذه المشكلة عن طريق إنشاء هيئة إدارية تختص بالأهالي في المدن الكبرى والمناطق المدنية عامة . وقد صدر قرار إدراجها في 8 أوت 1854م .

طبعا لم يكن إنشاء هذه الهيئة نابعا من العدم قد سبق وأن أشار دوماس (Dumas)في أحد تقاريره المؤرخة في 31أوت 1847م ، " عن أهمية إنشاء ما سماه هوا حينها مكتب عربي مدني (Bureau Arabe civil) .وكانت تشكيلتها على النحو التالي مدير أو رئيس مكتب، نائب الرئيس، مدققان، محرر أمين صندوق، وخمس أعضاء من مفوضية المؤسسات الخيرية، ليتم بعدها إضافة شاوشا .وأخذت فكرة هذا المكتب تتطور خاصة بعد إنشاء المكتب الخيري في مدينة الجزائر (le bureau de bienfaisance) . والذي اتبع بقرار آخر للحاكم العام كافينياك في ماي 1848م .كما أسلفنا الذكر في العنصر السابق.[2]

[1] صالح فركوس ، المرجع السابق ، ص 111

[2] يحيا بن فطيمة، المرجع السابق، ص 121

وفي نوفمبر 1852م إقترح الحاكم العام "بيليسي"" على وزير الحربية تسليم إدارة الأهالي إلى السلطات المدنية الولائية ونزعها من إختصاصات الجيش وضباطه وفي سبيل تطبيق هذه الفكرة صاغ مشروع متكامل عن هذه الإدارة، وقد وافق الوزير عليه مبدئيا شريطة تأجيله.ومن ضمن المحفزات التي أعادت طرح فكرة المكاتب العربية الولائية هو مرسوم 6 سبتمبر 1853م الذي أعاد رسم الخطوط الجغرافية للمقاطعات الجزائرية . والذي إتضح من خلاله أن عددا كبيرا من الأهالي المسلمين متواجدين ضمن مناطق الحكم المدني . الأمر الذي جعل الولاة يطالبون بإيجاد حل لهذه المشكلة خاصة وأنه كان على الموظفيين الإداريين الإلتزام بأوامر ضباط الجيش مادام هاؤلاء الأهالي ضمن إدارتهم وقد أرسلت تقارير عديدة لوزير الحربية تصب في هذا المجال ، وتمت الموافقة من جديد ووعد الولاة وكل المطالبين بهذا المشروع أن يتم إنشاء مكاتب عربية تحمل الصبغة المدنية لتواجدها في المقاطعات . وبحلول سنة 1854م رفع تقريرآخر أكثر دقة ووضوحا ورد فيه مقترحين شديدي التوضيح بخصوص هذه الإدارة كماعاد طرح مشكلة حدود المقاطعات [1]

"... كان للمرسوم الصدار في سبتمبر 1853م والذي زاد من نطاق مقاطعتي وهران وقسنطينة أثرا بالغا حيث وضع عددا كبيرا من العرب الذين كانوا هناك تحت سلطة الولاة بتوجيه من السلطة العسكرية ..."

وهكذا لم يكن أمام الإمبراطور ووزارته الحربية إلا أن توافق وتصدر قرار عاجلا غير آجل للإنشاء الرسمي لهذا المكتب العربي الولائي الذي أضحى إنشائه ضرورة ملحة. [2]

وبالفعل صدر قرار إمبراطوري لشهر أوت 1854م كما سبق وأن ذكرنا الذي نظم هذه الإدارة وقد ورد فيه مصطلحات جديدة على القاموس المعتاد في الإدارة الاهلية الفرنسية كمصطلح "تمدين المكاتب العربية". [1]

[1] يحيا بن فطيمة ، المرجع السابق ، ص 123

[2] نفسه ، ص ص 123 124

وقد وضعت المكاتب العربية حسب المادة الأولى تحت إشراف الوالي (دون تدخل الضباط) . ويعتبر هذا مكسبا حقيقيا للمستواطنين أن قلصوا من صلاحيات الضباط الذين لطالما إنزعجوا من هذه الصلاحيات الغير محدودة

حيث تستطيع هذه المكاتب إصدار قرارات الاعتقال لمدة 24 ساعة، تحدد الصلاحيات القضائية بالمواد 5، 6، 7، 8 من القرار، ويترتب على ذلك أنه يمكن لرؤساء المكاتب ونوابهم عن طريق التفويض كقضاة الشرطة فرض غرامات من 1 إلى 15 فرنك، والحبس من يوم إلى 5 أيام ويمكنهم بصفتهم قاضي الصلح الاستماع عند الحضور الطوعي للأطراف المتنازعة، وإصدار غرامة لا تتجاوز 100 فرنك[2].وقد تطورت صلاحيات هذه المكاتب العربية وموضفيها سنعرج لها في الفترة الموالية التي ألغي فيها منصب الحاكم العام إطلاقا .

[1] عبد الحفيظ قبايلي ، المرجع السابق ، ص 99

[2] يحيا بن فطيمة ، المرجع السابق ، ص 123

ثالثا :الإدارة الفرنسية في وزارة الجزائر والمستعمرات 1858م 1860م .

منذ عام 1848 سادت أفكار الإدماج بشكل عام في الجزائر كما أسلفنا الذكر وقد اقترح الإستغناء على الحكم العسكري و منصب الحاكم العام عدة مرات، وتحققت هذه الفكرة في 24 جوان 1858م، إذ أعلن الإمبراطور عن إلغاء الحكم العسكري، ومنصب الحاكم العام في الجزائر وتعيين وزير الجزائر والمستعمرات، مسيرا للجزائر من باريس [1] وكان أول وزير هو" جيروم نابليون" إبن عم الإمبراطور الذي شاع عنه عدم إهتمامه بأموره الشخصية على حساب الإدارة بل ومغادرته باريس لأجل الزواج . ليخلفه بعدها الوزير شاس لو لوبا (Chasse Loup louba) ولكن إنتصرت هذه الأفكار على حساب مبدأ وحدة السلطة، فتم ربط عدة إدارات قطاعية بالوزارات المتواجدة في فرنسا، على غرار التعليم، القضاء، الجمارك البنايات العامة والدين، فدمجت الإدارات المتواجدة بالجزائر في فرنسا ، غير أن هذا الهيكل لم يدم طويلا، حيث بادر الإمبراطور نابليون الثالث بإلغائه بواسطة . مرسوم 24 نوفمبر 1860، بسبب الفشل الذريع في إتباع سياسة واضحة المعالم. قي ظل الصراع القائم بين مؤيدي السلطة المركزية[2]، ومعارضين لها.

– وما يمكن أن نسجله خلال هذه الفترة أيضا هو تفعيل هو "المجالس العامة "بموجب المرسوم الإمبراطوري الصادر من جديد بتاريخ 27 أكتوبر 1858، وقد حدد المرسوم الأطر التنظيمية لهذا المجلس .[3] –كما نص ذات المرسوم على أن، أن ميزانية المجالس العام تتكون من مداخيل المقاطعة المحصلة من القيمة الصافية للضرائب العربية. وهكذا يدار المستوطنون بأموال الأهالي المسلمين الجزائريين .

[1] عمار بوحوش ، المرجع السابق ، ص 132

[2] يحيا بن فطيمة، المرجع السابق، ص111

[3] عبد الحفيظ قبايلي ، المرجع السابق ، ص 68

تجدر الاشارة أنه بعد إلحاق إدارة الجزائر بوزارة الجزائر و المستعمرات أصبح للولاة في الجزائر شأنا كبير ففي 27 أكتوابر 1858 حصل الوالي على إختصاصات واسعة، حيث أخضعت لسلطته اختصاصات الدولة والشؤون البلدية في المناطق المدنية والعسكرية للعمالة . وأصبح هو الوحيد الذي يختص بإدارة جميع المسائل المحلية في المناطق الواقعة في مجال اختصاصاته في مادته السابعة تحديدا التي بينت دور الأمين العام للولاية (secrétaire générale de l'administration) المتمثل في" تخفيف مهام التسيير الإداري للولاية"prefecture" كما أنه ينوب ويمثل والي العمالة في حالة غيابه أو موته . و يسهر على إدارة المكاتب الخمسة المشكلة لمصالح العمالة وهي-:

المكتب الأول : إدارة عامة، المكتب الثاني : شؤون بلدية، -المكتب الثالث: شؤون مالية، - المكتب الرابع : الطرقات، -المكتب الخامس : إسعافات و إعانات مختلفة) assistance et secours divers).[1].

يعين الوالي كل من أمناء الدوائر (sous-préfecture)، و رؤساء محافظات الشرطة المدنية (commissariat civil) بموجب المادة الأول من مرسوم 26 فيفري 1859 الخاص.

لقد جرت محاولات فك ارتباط الولاة بالسلطات العسكرية خاصة بعد قرار 6 نوفمبر 1858، حيث أعطيت صلاحيات السلطة للولاة في المناطق المدنية مع الإبقاء على العلاقة القائمة بالسلطات. [32] بعدما إزداد عدد الشكاوي المرسلة للميتروبول، الأمر الذي دفع

[1] عبد الحفيظ قبايلي، المرجع السابق، ص 62

[2] يحيا بن فطيمة، المرجع السابق، ص 112

[3] ويعتبر تأسيس اللجان التأديبية للأهالي في 21 سبتمبر 1858 م من أهم الأجراءات الإدارية التي ميزت هذه الفترة (ينظر رمضان بورغدة ،**الأقضية القمعية الإستثنائية والعقوبات الخاصة بالأهالي المسلمين في الجزائر المستعمرة خلال القرن 19** ،مجلة العلوم الإنسانية، العدد 29، جوان 2008، ص 238)

الإمبراطور نابليون الثالث لزيارة الجزائر لأول مرة ومروره بعديد المدن، ثم رجع لفرنسا ليعلن عن إلغاء وزارة الجزائر والمستعمرات ويعين الجنرال بليسي حاكما عاما عسكريا .[1]

[1] René De Saint –Félix , op_cit , p 137

رابعا: الإدارة الفرنسية والمسلمين الجزائريين في عهد بيليسي"دوق مالكوف"(للمرة الثانية)

بعد الزيارة التي قام بها الإمبراطور نابليون الثالث للجزائر عاد لفرنسا وقد قرر إعادة الحكم العسكري في الجزائر ليبعث منصب الحاكم العام من جديد ، إلى جانبه مجلس حكومة (conseil de gouvernement):ويتكون هذا المجلس من كبار الموظفين برئاسة الحاكم العام، أو في حالة عدم وجود الحاكم العام يترأس المجلس "الأمين العام"، .يجتمع مجلس الحكومة مرة كل أسبوع، ويعد مجلسا استشاريا يطلب منه إبداء رأيه في العديد من المسائل التي نصت عليها المادة العاشرة من مرسوم (10 ديسمبر 1860)، وكذلك المادة الأولى من مرسوم 30 أفريل 1861 م .

وتجدر الإشارة أن الحاكم العام ليس مجبرا على إستشارة المجلس إنما أعضاء المجلس مجبرين للعودة إليه [1]. وتعتبر هذه أهم التغيرات الإدارية التي طرأت على الحكومة العامة في هذا العهد ، إلأى جانب طرح مشروع المملكة العربية ، الذي ورد في رسالة الإمبراطور نابليون الثالث للجنرال بيليسي ،

كيف تبنى نابليون الثالث هذه المبادئ فإن جل المؤرخين هنا يعللون هذا بتأثره بشخصية إسماعيل عربان[2] والمبادئ السانسيمونية [3] ولم يتأثر به الإمبراطور من فراغ فقد

---

[1] يحيا بن فطيمة المرجع السابق، ص 113

[2]مولود قرين، "**أضوء على أفكار بعض أصدقاء الأهالي ونظرتهم للمشكلة الجزائرية في أواخر القرن 19 وبداية القرن 20م**" ,مجلة حوليات التاريخ والجغرافيا ,المجلد 7 , العدد 1, 31 جانفي 2018م ، ص 07

[3] السانسيمونية : مذهب إيديولوجي فكري ظهر في أوروبا في مطلع القرن التاسع عشر على يد القديس "سيمونSaint–simon "، يقوم أساساً على المثالية والاشتراكية، التي وجدت في الوضع الأوروبي ميدانا خصباً لنموها وانتشارها، وكانت قد تأثرت بها فرنسا خلال النصف الأول من القرن 19م نتيجة الظروف المزرية التي شهدتها إبان هذه الفترة والتي أدت إلى ثوررتي 1830م و 1848م2. ويعتبر "اسماعيل

قضت هذه الشخصية عشر سنوات في الحكم كشفت له هذه السنوات العشرة التي أمضاها بالجزائر حقيقة هذه المستعمرة والحقائق الرهيبة للغزو العسكري والبدايات البائسة للاستعمار الفرنسي بالجزائر. فكتب مقالتين في جريديتي "الزمن" (Le temps) و "حوارات" (Débats) عقب وصوله إلى الجزائر في سنة 1837، عبر فيهما عن قناعاته السانسيمونية؛ حيث دعا في المقال الأول "حضارة فرنسية عربية"، وفي الثاني أكد على أنه "لا يمكن تحضير شعب رغماً عنه." اعتنق عربان الإسلام، وتعلم اللغة العربية قراءة وكتابة، وتزوج من فتاة مسلمة من قسنطينة أنجب منها بنتاً، واتخذ عربان لنفسه دور ممثل للعرب لدى الفرنسيين، ومستشاراً يدافع عنهم ضد تجاوزات الحملات العسكرية، وضد اغتصاب أراضيهم والتعصب المسيحي الاستعماري.

كان عربان يعتقد أنه بإمكانه تحقيق تلك السياسة بواسطة "العمل الاجتماعي" خصوصاً بالتعليم، وباحترام دينهم وعاداتهم وأراضيهم، ليس بهدف تحقيق "انصهار ذكي وشامل" بين العرب والسكان الأوروبيين، ولكن "بجمعهم في أعمال مشتركة". [1]

1. **<u>سياسة الحاكم العام بيليسي الإدارية</u>** : إن السؤال المطروح هل تمكن بيليسي من تطبيق السياسة التي كان يصبوا لها الإمبراطور وحاشيته إليها وهل سيتجرأ على تطبقها من الأساس وهو بين المستوطنين فقد قال، المؤرخ شارل روبير أجيرون في هذه الصدد أن الجنرال بليسي لم يحسن إستعمال الإدارة وخالف مشروع الإمبراطور نابليون الثالث ووصف سياسته المغايرة لمشروع الإمبراطور" بساسة التحديد "التي سخر في سبيل تطبيقها المدير العام للشؤون الأهلية (Mercier – lacombe). [2]

أوربان"3 من بين أشهر السانسيمونيين الفرنسيين الذين آمنوا بالفكر السانسيموني وحملوا على عاتقهم عملية التبشير به وتجسيده على أرض الواقع لا سيما في الشرق الإسلامي عامة والجزائر خاصة.

[1] أحمد سيساوي، المرجع السابق ، ص133

[2] شارل روبير أجيرون ، المرجع السابق ، ص 61

2. السناتيس كونسيلت : سناتيس كونسيلت أو قانون الاستشارة البرلمانية 22 أفريل 1863م [1]القاضي بتشكيل الملكية في الجزائر إلى تفكيك المنظومة القبلية إلى مجموعة دواوير [2].

فيكون الدوار إذن هو وحدة إدارية صغيرة عوض بها "العرش" يعرف هنري إدوارد لويس (Henri–Edouard–Louis) الدوار المدرج عبر هذا القانون بقوله: "إن الدوار في الواقع هو لم شمل عائلات تشكلت بسبب وحدتها الأصلية أو تعاطفها ومصالحها المشتركة، وفي الحقيقة السناتيس لم يلم شمل المسلمين ولا العائلات بل شتتهم لدرجة كبيرة .

موقف الأهالي من السيناتيس كونسيلت[3] : إذن لم يكن موقف الأهالي واضحا في ستينيات القرن التاسع عشر، لكن في فترة الجمهورية الفرنسية الثالثة، بدأت العزائم تتحرك بظهور إرهاصات النهضة، فظهرت عدة عرائض ومراسلات كشفت عن المواقف الصريحة لأعيان الجزائر مسألة الأرض في الكثير من المناسبات، من بينها رسالة بعث بما شيخ قبيلة الى عضو في البرلمان الفرنسي مما جاء من فيها بتصرف : " إننا منذ قرون نملك، ونشغل أراضي الجزائر كلها، وعندما احتليتم البلاد وعدتمونا باحترامأملاكنا، وبعدما وضعتم أيديكم على أرض البايلك وكل هذا من حقكم، وضعتم عليها معمرين أوروبيين، ثمعندما زاد عدد هؤلاء عمدتم إلى تنصيبهم على الأراضي التي كان لنا فيها حق الاستغلال والانتفاع . " [4]

---

[1]علي بن شيخ ,**تطبيق السيناتيس كونسيلت 22 أفريل 1863 في منطقة القبائل جرجرة** ،رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجيستار قسم اللغة والثقافة الأمازيغية، جامعة مولود معمري ، تيزي وزو ، 2003/2002م ص 8

[2] ينظر المحلق رقم:

[3]نور الدين هلال، "**المرسوم المشيخي 22 أفريل 1863م في الجزائر ومختلف المواقف منه** ," مجلة الباحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية، مجلد 8العدد 2سنة 2017م ص 210

[4]نور الدين هلال، المرجع السابق، ص 11

3. **<u>الإجراءات الإدارية التطويرية في عهد الدوق دومالكوف</u>** : مثلما برزت هذه المشاريع الجديد" كمشروع المملكة العربية" كان على الإمبراطورية الفرنسية أن تكمل ما بدأته خلال فترة الجمهورية وما بعدها من إجراءات، فنجد تطور لعديد الهيئات والمناصب الإدارية .

إذ أضيف للوالي صلاحيات تنسيقية يكلف من خلالها بالتوسط بين الإدارة الفرنسية على مستوى إقليم المقاطعة والتي حددتها المادة19 من مرسوم 7 جويلية 1864م، و ضبطها ونشرت في منشور 20 جانفي 1865م [1] .

ومما جاء في هذا المنشور " إن الولاة في حاجة إلى مركز أعمال السلطة الإدارية مهما كانت أشكال هذه الأعمال، وإذا كانت المرافق الخاصة تندرج تحت عنوان استقلاليتها الإدارية، ففي هذه الحالة لا يمكن الوصول إلى انسجام وتناغم أعمال السلطات، وعلى الولاة إذن التحكم الواقعي والميداني في كل الفروع الإدارية، فيجمعون ممثلي هذه المرافق دوريا لإعطائهم التعليمات حول سرعة تنفيذ العمل ويتلقون عرض حال حول وضعيات أعمالهم.

نصت المادتين 20 و21 من مرسوم 7 جويلية 1864 على أن رئيس الدائرة – Sousprefet واللجنة المدنية تخضع لأوامر الوالي .

وقد أدخل أيضا تغيير على مؤسسة الحاكم العام بتاريخ 7 جويلية 1864 من حيث الوصاية التي يخضع لها، فأصبح تابعا لوزارة الحربية بدلا من خضوعه للإمبراطور مباشرة.[2]

[1] يحيا بن فطيمة، المرجع السابق، ص 116

[2] نفسه ، ص117

خامسا : الإدارة الفرنسية والمسلمين الجزائريين في عهد ماكماهون :

يعتبر ماك ماهون آخر حاكم عام عسكري مر بالجزائر في هذه الفترة لا نكاد نحصي أي مبادرة إدارية مميزة له سوى ،تطور المناصب الإدارية وتطور المكاتب العربية طبعا ستكون أعدادها في هذه الفترة هي الأعلى على الإطلاق بإعتبارها قد أنشأت قبل أكثر من عقدين ، كما يمكن أن نحصي تفرع الهيكلة الإدارية ونشأة البلديات الأهلية في 20 ماي 1868م (lacommune subdivisionnaire) . لقد سميت البلدية الفرع لأنها تعتبر فرع إداري للوحدة العسكرية المتواجدة بمقر الإقليم العسكري وهذه البلديات متواجدة بمناطق لم تدخل بعد في اهتمام حركة الاستيطان فهي تتبع السلطات العسكرية، كانت هذه البلديات تسيير من قبل قائد الوحدة العسكرية المتواجدة بمقر الإقليم العسكري، و يساعده في أداء مهامه (مجلس الفرع البلدي) الذي يتكون من :قائد الدائرة العسكرية .نائب المقتصد العسكري.قائد المهندسين العسكريين .رئيس المكتب العربي .والأعيان المحليين. ويتداول هذا المجلس (مجلس الفرع البلدي) في ميزانية البلدية وطرق تسيير بعض الأملاك، ومداولاته لا تأخذ صفة النفاذ إلا بعد المصادقة عليه من طرف القائد العسكري للإقليم طبقا للمادة 2 من قرار 23 ديسمبر 1868 [1].

يمكننا أن نستنتج مدى الفشل سياسات للإدارة الفرنسة طيلة الحكم العسكري التي سبق وأن تطرقنا من خلال عرضنا لنتائج الكوارث الطبيعة والإقتصادية 1867م -1868م ، من مجاعات وقحط انتشار الأوبئة الفتاكة بينهم كالكوليرا والتيفوس وغيرها، وضياع الثروات المدخرة، وبيع العقارات والأراضي بسبب الضغوطات المختلفة التي أحاطت بهم، ومنها الديون التي تراكمت عليهم من الضرائب العقارية غير المدفوعة، وفوائد القروض الربوية التي كانوا يلجؤون إلى أخذها من البنوك والمرابين اليهود وغيرهم ..."، ويقول الكثير

[1] يحيا بن فطيمة ، المرجع السابق ، ص 69

من المؤخين في هذا الصدد أن النتائج الكارثية لهذه الأزمة كانت جراء السياسة الفرنسية المجحفة ، أو الغير حكيمة وليس بسبب الكوارث نفسها :

ففي قطاع الشرق يذكر العنتري أن " الغني من أهلها (قسنطينة) أفقرته، وصيرت أحواله ضيقة وحرجة، والضعفاء قد أهلكتهم في حينهم، ودمرتهم تدميرا، وما ترك الزمان بعدهم إلا مراسم ديار خالية» [1].

وفي قطاع الغرب : إن الصورة التي تناقلتها بعض المصادر الفرنسية عن بعض الجهات بمنطقة الشلف حول مجاعة 1867م وآثارها أكدت ما ذكره العنتري عن قسنطينة، وهو ما يعني أن الوضع كان عاما بالفعل؛ حيث ذكر (الكاردينال لافيجري) عينة عن بعض جهاتها، فأورد استنادا إلى رسالة من أحد رجال الدين ببلدية (سيدي عكاشة) 5 كلم إلى الجنوب من تنس تقول: " إنني وسط العرب، وكل يوم يأتون إلى بيت القمن بأعداد تتراوح بين 15 إلى 20 فرد، أمنحهم جميعا قطعة خبز؛ لكي لا يموتوا جوعا، ولكن المؤسف هو رؤية النساء وهن يحملن على ظهورهن أطفالهن، وهن أقرب إلى الموتى منه إلى الأحياء، هؤلاء البؤساء محكوم عليهم بالموت.،[2]

والأدهى من الكارثة الطبيعية ذاتها هو الممارسات الغريبة من قبل الإدارة الاستعمارية في تلك الظروف الاستثنائية ككثرة المحاكمات، وامتلاء السجون بالموقوفين بسبب حالات "سرقة" لبعض الأشياء من المعمرين ونحو ذلك"، وهو ما يعني أن الإدارة الاستعمارية بدل أن تعمل على توفير الغذاء للجوعى، راحت تعاقبهم على لقمة تحصلوا عليها من هنا وهنا

[1] نفسه ، ص ص 117 118

[2] العربي بلعزوز، "**تأثير الحملة التنصيرية على اليتامى الجزائريين خلال المجاعات 1876م 1868م**"، مجلة عصور الجديدة، المجلد 09، العدد، 01، 2019م ص 185

هذه الأوبئة والمجاعات التي لم تكن لتهلك المسلمين الجزائريين لهذه الدرجة لولا أن هيكلة الإدارة الفرنسية وسياساتها من أعلى الهرم الإداري لأسفله كانت جاهلة تماما إحتمالية وقوع مثل هذه الكوارث لو أخذنا بعين الإعتبار ان الإدارة الفرنسية سجلت ضحايا كثر من المستوطنين،[1] أو أنها كانت تعلم بهذه الإحتمالية وأرادت أن تقضي على كيان المسلم الجزائري الإقتصادي والإجتماعي والثقافي الذي كان قد يخوله من مواجهة أزمة كهذه كي تستعمل هذه الكوارث ضد الثورات الشعبية وضد القيم الإسلامية خاصة إذا نظرنا لتجربة الكردينال لافيجري التبشرية في هذه الفترة .

وبعد سلسلة التجارب الإدارية الفرنسية في الجزائر 1830م /1870 م، في ظل النظام العسكري، إنتصر المستوطنون أخيرا بإدارج نظام مدني يختلف كثيرا عن سابقه في ربيع 1870م بعد إنتخاب عام صوت فيه المستوطنين ب 242/242 صوت لصالح إعتماد الحكم المدني والغاء الحكم العسكري . وقد تزامن هذا التغيير مع معركة سدان وهزيمة الإمبراطور نابليون الثالث فيها.[2]

[1] عبد الحميد زوزو ، المرجع لسابق ، ص 119

[2] أندري نوشي وأخرون ، المرجع السابق ، ص 203

خاتمة

خاتمـة:

- نجح الكونت دوبرمون في كل من الحملة وتوقيع معاهدة الإستسلام. لكنه لم ينجح في تهدئة المناطق التي استولى عليها.
- انتشرت المقاومة الشعبية منذ شهر الاستسلام الأمر الذي سيؤثر على المبادرات الإدارية .
- سقوط شارل العاشر أسفر عن إبعاد دي برمون من القيادة العامة للجزائر .
- تميز كلوزيل بالقوة العسكرية والجرأة السياسة التي جعلته يتخذ قرارات إدارية كبرى أدت لعزله.
- ضعف برتيزين تجاه الأهالي وأساء تسير الجيش لكنه عوض ضعفه بإكتشاف طريقة "أخرى للتهدئة" عبر القادة الأهالي ذوي النفوذ النفسي .
- استعمل دورفيقو الوسائل القمعية أكثر من أسلافه لإدارة الأهالي إلى جانب اقباله على تأسيس أول مكتب عربي وضع في الجزائر .
- شهدت فترة حكم دوروفيقيو بوادر قيام مقاومة الأمير عبد القادر التي طوقت الإدارة الفرنسية من الغرب والوسط وحتى الجنوب.
- تميز فوارول بإنجازات عسكرية مع انعدام المبادرات الإدارية بسبب نشاط اللجنة الأفريقية في عهده.
- خرجت دراسات اللجنة الإفريقية والمداولات البرلمانية لقضية مستعمرة الجزائر بنتيجة مفادها ضم الجزائر لممتلكات المملكة الفرنسية .

- أصدر الملك لويس فيليب مرسوم 22 جويلية 1834م. ليحدد طبيعة المستعمرة ومهام الحكام العامون وصلاحياتهم.

- أكد مرسوم 22 جويلية 1834م إن إدارة الجزائر ستكون بموجب مراسيم ملكية لا بمشاريع إرتجالية من قبل الحكام العامون الا إذا صودق له من قبل وزارة الحربية.

- ديرلون هو أول حاكم عام للممتلكات الفرنسية في شمال إفريقيا . تولى مهمة تطبيق المراسيم الملكية والوزارية الجديدة من جهة ومحاربة الأمير عبد القادر من جهة أخرى.

- تميزت عهدة كلوزيل الثانية بنزوعه نحو القمع المبالغ فيه للأهالي إلى جانب الاستنقاص من قوة الأهالي ومقاومتهم جعلته يتجرع هزيمتين على الأقل الأولى في البليدة والثانية في قسنطينة أسفرت عن عزله نهائيا .

- لم يكن تعيين تعين دامريمون إلا محاولة لمحو آثار الهزيمة التي تجرعهتها الإدارة الفرنسية في قسنطينة.

- وجه دامريمون كل جهوده لاحتلال مدينة قسنطينة وعقدت معاهدة التافنة في سبيل ذلك كما توفي قبيل إحتلاله .

- يعتبر الجنرال فالي هو موقع معاهدة الإستسلام مع الباي أحمد ومدرج النظام الإداري في قسنطينة على النمط العثماني .

- عين الجنرال "بيجو" في الجزائر لغرض القضاء على مقاومة الأمير عبد القادر التي تفاقمت في الوسط والجنوب الغربي والغرب.

- طبق الجنرال بيجو كل السياسيات التي تضعف إدارة الأمير عبد القادر أهمها سياسة الإبادة الجماعية وسياسة الأرض المحروقة ونهب مطامير السنوية للأهالي والتي كان لها تأثيرا مباشرا على ضعف المقاومة.

- تعتبر فترة حكم بيجو من أهم الفترات من الناحية لإدارية ذلك أنها عرفت الإنشاء والتنظيم الرسمي لهيئة المكاتب العربية .

- تعتبر المكاتب العربية هيئة إدارية ذات مهام إستعلامية إقتصادية ثقافية دينية وإجتماعية

- يقود المكاتب العربية ضباطا فرنسيين، إلى جانب قادة عرب مسلمين بألقاب عديدة

الخليفة القائد والأغا والبشاغا .

- شهد عهد الدوق دومال إستسلام الأمير عبد القادر ، ولم يتمكن من تطبيق مشروع الملحقة الملكية .

- إن ثورة 1848م قضت على الحكم الملكي في فرنسا نهائيا. وقضت على الترددات بشأن قضية ضم الجزائر .

- .شارك المعمرون في ثورة 1848م وحصلوا على مقاعد في المجالس الفرنسية الأمر الذي جعل أفكارهم الإدارية تسمع وتطبق . ;بدا هذا من خلال دستور الجمهورية .

- .شهدت فترة الحكومة المؤقتة بروز ثورات شعبية عديدة ثورة الزعاطشة 1849 القبائل 1851م الشريف بن محمد 1851 .

- تميزت فترة الإمبراطورية من الجانب الإداري الأهالي لبروز المكاتب العربية الولائية وبروز وضائف إدارية مدنية نظيرة للوظائف الإدارية في الميتروبول.

- إشتهر الإمبراطور نابيلون الثالث بإجراءاته الإدارية الجريئة –

–بخصوص المستوطنين عبر إدراج وزارة الجزائر والمستعمرات والغائها.

–وبخصوص المسلمين الجزائريين عبر إدراج مشروع المملكة العربية.

- ظهرت مساوئ سياسة الإدارة الفرنسية الإستعمارية بشكل كبير جدا بعد كوارث ستينات القرن 19 م، وقد ساهمت بطريقة غيرمباشرة في إلغاء الحكم العسكري.

الملاحق

الملحق رقم 01 : قائمة الحكام الفرنسيون المذكورين في الدراسة " لويس الثامن عشر"

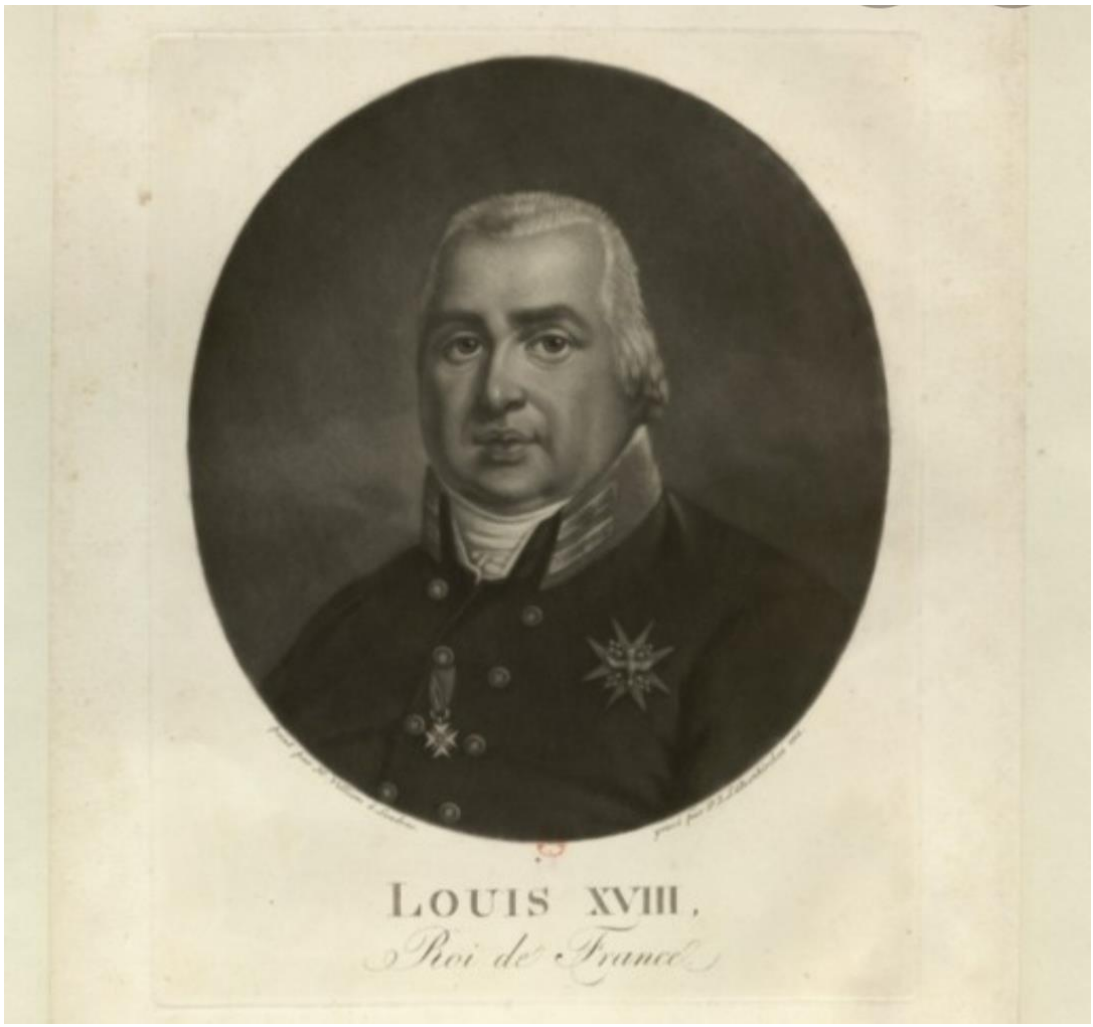

1

[1] gallica .bnf .fr

الملحق رقم 02 : شارل العاشر

1

[1] gallica .bnf .fr

الملحق رقم 04 : نابليون الثالث

1

[1] gallica .bnf .fr

الملحق رقم 05 : الجنرال دوبرمون.

1

[1] [1] gallica .bnf .fr

الملحق رقم 06 : الجنرال كلوزيل

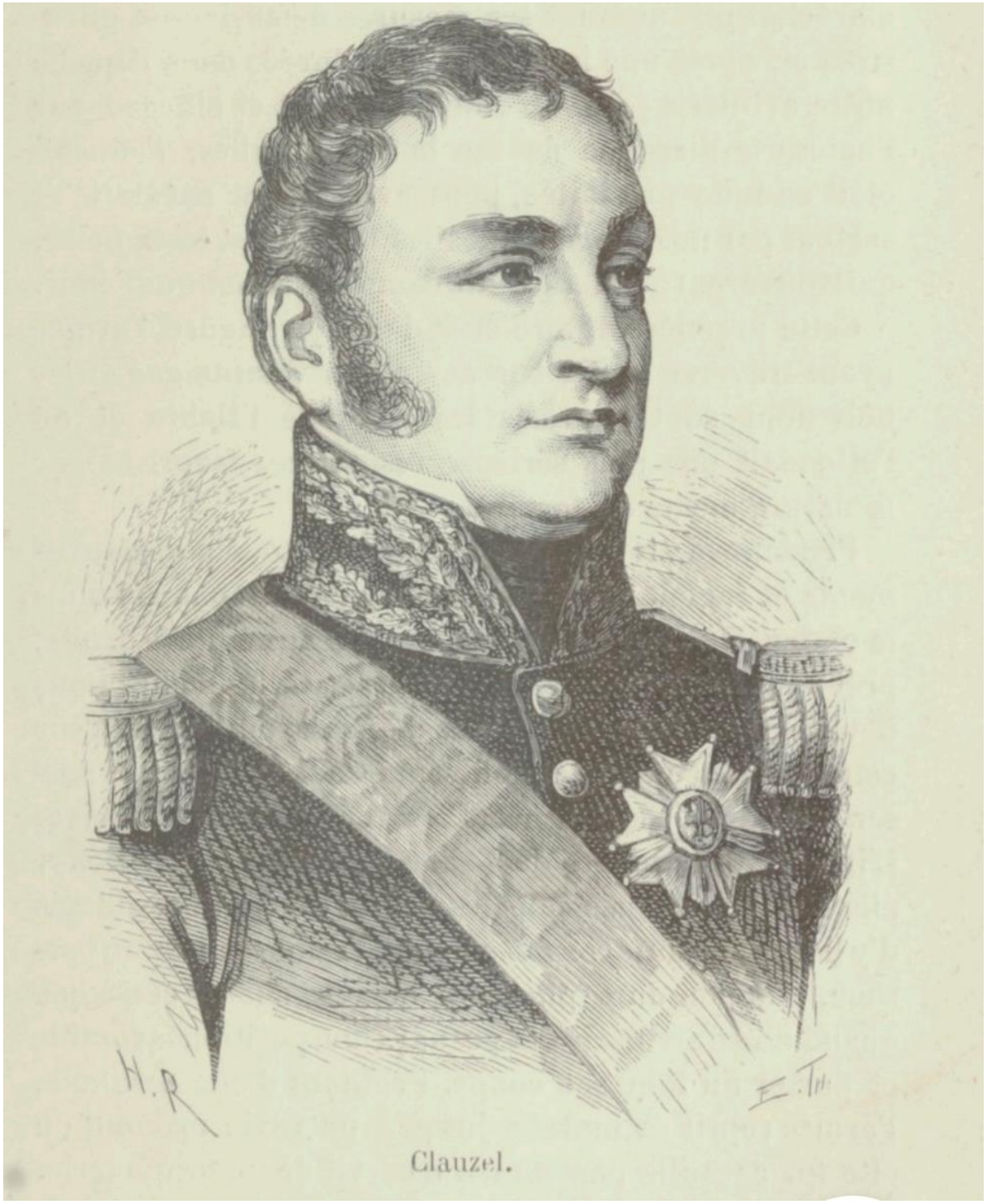

[1] Le D .F Quesnoy , op-cit , p 5

الملحق رقم 07 : الجنرال بيرتيزين [1]

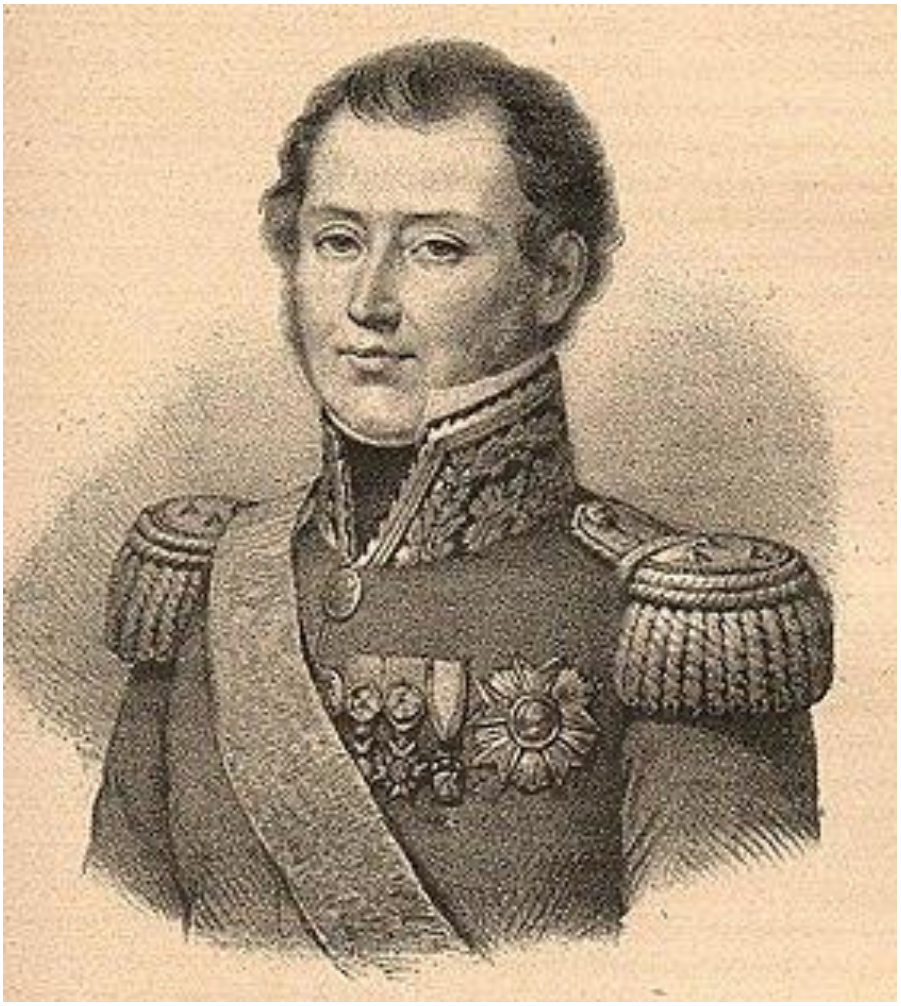

[1] [1] gallica .bnf .fr

الملحق رقم 08 : نص معاهدة الإستسلام بين الدي حسين ودي بورمون :

معاهدة بين القائد العام للجيش الفرنسي ، وصاحب السمو داي الجزائر
يسلم حصن القصبة ، وكل الحصون التبعة للجزائر ، وميناء هذه المدينة إلى الجيش الفرنسي صباح اليوم على الساعة العاشر (بالتوقيت الفرنسي)
يتعهد القائد العام للجيش الفرنسي تجاه صاحب السمو ، داي الجزائر بترك الحرية له ، وحيازة كل ثرواته الشخصية .
سيكون داي الجزائر حرا في أن ينصرف هو وأسرته وثرواته الخاصة إلى المكان الذي يعينه .ومهما بقي في الجزائر سيكون هو وعائلته تحت حماية القائد العام الفرنسي وسيتولى حرس ضمان أمنه الشخصي وأمن أسرته .
يضمن القائد العام لجميع جند الإنكشارية نفس الامتيازات ونفس الحماية .
ستبقى ممارسة الديانة المحمدية حرة ،ولن يلحق أي مساس بحرية السكان من مختلف الطبقات ،ولا بدينهم ، ولا بأملاكهم ،ولا تجارتهم وصناعتهم وستكون نساؤهم محل إحترام والقائد العام يلتزم على هذا بشرفه .
وسيتم تبادل هذه المعاهدة قبل الساعة العاشرة وستدخل الجيوش الفرنسية عقب ذلك حالا الى القصبة . ثم تدخل بالتتابع كل حصون المدينة والبحرية
بمعسكر قرب الجزائر يوم 5 جويلة 1830م .[1]

ANNÉE 1830.

COMMAND^T. DU LIEUTENANT-GÉNÉRAL BOURMONT (1).—JUILLET.

5 *Juillet* 1830. — *Convention entre le général en chef de l'Armée française et Son Altesse le dey d'Alger.*

Le fort de la Casbah, tous les autres forts qui dépendent d'Alger, et le port de cette ville, seront remis aux troupes françaises ce matin, à dix heures (heure française).

Le général en chef de l'Armée française s'engage envers Son Altesse le dey d'Alger à lui laisser sa liberté et la possession de toutes ses richesses personnelles.

Le dey sera libre de se retirer avec sa famille et ses richesses particulières dans le lieu qu'il fixera ; et tant qu'il restera à Alger, il y sera, lui et sa famille, sous la protection du général en chef de l'Armée française. Une garde garantira la sûreté de sa personne et celle de sa famille.

Le général en chef assure à tous les soldats de la milice les mêmes avantages et la même protection.

L'exercice de la religion mahométane restera libre. La liberté des habitants de toutes les classes, leur religion, leurs propriétés, leur commerce et leur industrie, ne recevront aucune atteinte. Leurs femmes seront respectées.

Le général en chef en prend l'engagement sur l'honneur.

L'échange de cette convention sera fait avant dix heures, ce matin, et les troupes françaises entreront aussitôt après dans la Casbah, et successivement dans tous les forts de la ville et de la marine.

Au camp devant Alger, le 2 juillet 1830.

HUSSEIN PACHA (2). Cte de BOURMONT.

[1] عبد الحميد زوزو ، المرجع السابق ، ص 68

الملحق رقم 09[1]: وفاة الجنرال دامريمون على أسوار قسنطينة

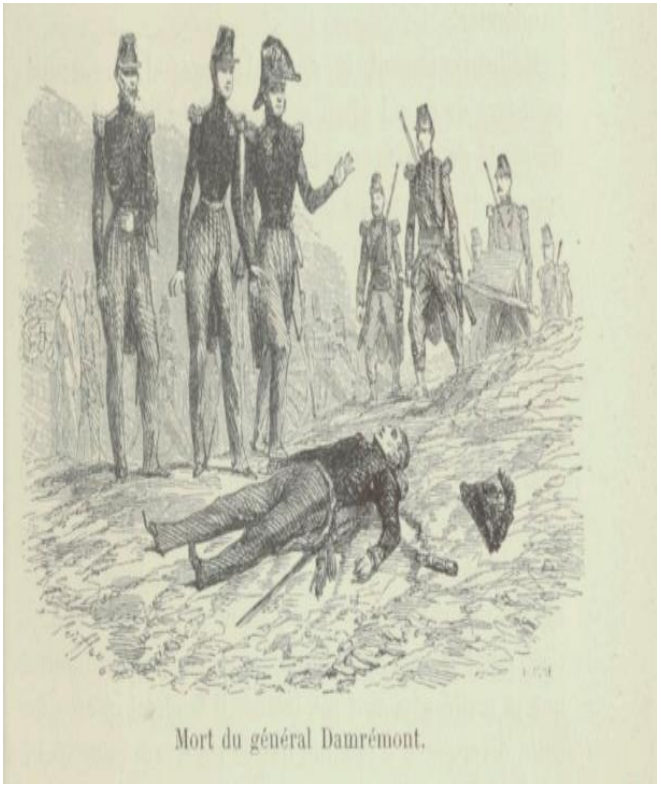

[1] Le De F . QUESNOY, op-cit , p 121

الملحق رقم 09: معاهدة التافنة

معـاهدة التافنـــة

اليتنان جنيرال بيجو حاكم جيوش الفرنصيص فى وطن بلاد وهران والأمير عبد القادر اتفقوا بينهم على الشروط الآتية بعده :

شـــــرط اول

الأمير عبد القادر يعرف حكم سلطنة فرانسا فى اقريقية

شـــــرط ثاني

فرانسا تحفظ لنفسها فى وطن بلاد وهران مستغانم ومزغران وساير أراضيها ووهران وأرزيو وأيضا الحدود الذي نذكرها بعده شرقيـــا المقطع من عند المرجه من أين يخرج الواد وقبلة من المرجه المذكورة اعمل خط مساوي قبلة السبخة . على نيشان سيدي سعيد لحد واد المالح واهبط مع الواد المذكور لحد البحر بنوع أن هذه المذكورة أعلاه جميعها تكون فى يد الفرنصيص .

وفى وطن بلاد الجزائر الجزائر والساحل والوطن متاع متيجة مـــن جيهة الشرق لحد واد خضره الى قدام وقبلة لحد راس أول جبل حتى واد شفه وداخل فى ذلك البليدة وساير نواحيها وغربا من شفه لحد عكس واد مزفران ومن هناك خط مساوي لحد البحر ومتضمن فى هذا الحد القليعة وكامل نواحيها بنوع أن جميع هذه الحدود المذكـورة تكون فى يد الفرنصيص .

شـــــرط ثالث

الأمير يحكم فى وطن بلاد وهران والمدية ونصيب من عمالة الجزائر الذي ما دخلت فى حدودنا وغربا الحدود المذكورة فى الشرط الثاني . وما يقدر يحكم غير فى الحدود المذكورة أعلاه .

شـــــرط رابع

الأمير يقدر يحكم على المسلمين الذين يحبون يسكنون فى الحدود الذين بيد الفرلصيص وهم مخيرين أن يمشوا يعيشوا فى بلاد حكـــم

شـــــرط عاشـــر

السبب والتجره يكونوا مسرحين بكل حرية بين العرب والفرنصيص ويقدروا يمشوا من حدود الى حدود فى البلاد ويتسببوا ويتاجروا •

شرط حادي عشر

الفرنصيص يكونوا محرومين موقرين عند العرب كما العـرب عند الفرنصيص فالامـــلاك والبلاد الذين اشتروهـم الفرنصيص والذين يشتروهم فى بلاد حدود الأمير يتصرفوا بهم بكل حرية وضمان والأمير يلزم نفسه أن يخلص بزيادة كلما يفسده العرب فى هذا الأملاك •

شرط ثاني عشر

المذنبين أعني القتلة وقاطعي الطرق والذين يحرقون الأملاك أو غيره يردون من الجهتين •

شرط ثالث عشر

الأمير يلزم نفسه أن لا يسلم سيء من مراسي البلاد لجنس من الجنوس الا بذن فرانسا •

شرط رابع عشر

السبب والتجرة فى أقاليم الجزائر ووهران ما يكون غـير المراسي الذين بيد الفرنصيص •

شرط خامس عشر

فرانسا تقدر تصنع عند الأمير وكيلا وكذلك فى البلاد الذي فى حكمه لأن يكونوا واسطة بين رعية الفرنصيص لأجل النزاع متاع التجارة أو غير ذلك الذي يمكن أن يكون مع العرب والأمير يقدر يصنع كذلك فى البلاد ومراسي الفرنصيص •

كتب برشقون فى 24 صفر عم 1253 (الأرقام هندية) •

1 ـ المصدر : المكتبة الوطنية بباريز رقم 1319 Rés. LK⁸

87

الأمير كما أن السكان فى بلاد الأمير يقدروا من غير مانع يمنعهم أن يجوا يسكنوا فى بلاد حدود الفرنصيص •

شـــــــرط خامس

العرب السكان فى بلاد الفرنصيص يتبعوا دينهم بكل حرية ويقدروا يبنوا جوامع ويسلكوا بموجب شريعة دينهم عــلى يد قاضيهم كبير الاسلام •

شـــــــرط سادس

الأمير يعطي لجيش الفرنصيص ثلاثين ألف ربعي وهراني قمح وثلاثين ألف ربعي شعير وخمسة آلاف فرد وهذا اندفع متاع الحب والفرد يكون لوهران كل ثلث واحده فأول ثلث يكون بعد ثلاثة أشهر من التاريخ بمدة خمسة عشر يوم والثلثين الاخرين شهرين بعد شهرين أعني: فى كل شهرين ثلث •

شـــــــرط سابع

الأمير يشتري من فرانسا البارود والكبريت والسلاح الذي يستحق •

شـــــــرط ثامن

القرغلان الذين يحبون يقعدوا فى تلمسان أو فى موضع آخر يتصرفوا بكل حرية بأملاكهم ويعاملهم مثلما يعامل الحضر والذين يحبون يجوا لبلاد الفرنصيص يقدروا من غير معــارض لهم أن يبيعوا أو يكــروا أملاكهم •

شـــــــرط تاسع

فرانسا تسلم الى الأمير رشقون وتلمسان والمشور والمدافع السابقين فى المشور والأمير يلــزم نفسه أن يرفد ويوصل لوهران كامل القش والعوين والبارود والسلاح متاع عسكر الفرنصيص الذي بتلمسان •

شـــــــرط عاشــر

ب والتجره يكونوا مسرحين بكل حرية بين العرب والفرنصيص ا يمشوا من حدود الى حدود فى البلاد ويتسببوا ويتاجروا •

شرط حادي عشر

صيص يكونوا محرومين موقرين عند العرب كما العــرب عند ص فالـــــــــ والبلاد ـــــ الفرنصيص والذين

[1] عبد الحميد زوزو، المرجع السابق، ص 85

الملحق رقم 10: الهيكل الهرمي للمكاتب العربية :

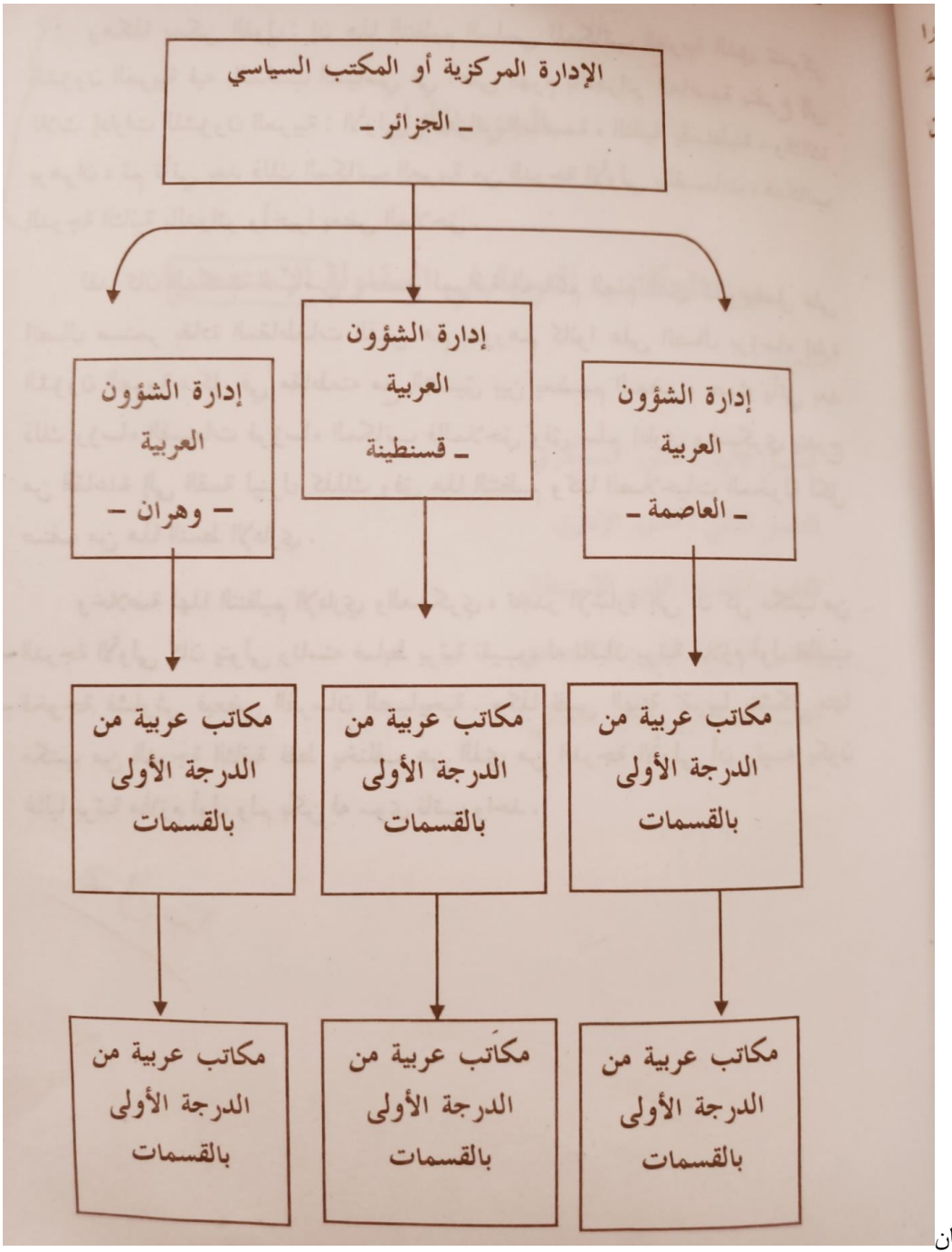

[1]قان

[11] صالح فركوس ، المرجع السابق ، ص 21

الملحق رقم 11 : قانون السناتيس كونسيلت

[1]

سناتوس كونسيلت 22 أفريل 1863 حول ملكية القبائل

Sénatus-consulte sur la propriété dans les tribus (1)

Art.1- les tribus de l'Algérie sont déclarées propriétaires des territoires dont elles ont la jouissance permanente et traditionnelle , à quelque titre de que ce soit .– tous actes, partage ou distraction de territoires intervenus entre l'état et les indigènes , relativement à la propriété du sol , sont et demeurent confirmés .

Art.2.– il sera procédé administrativement et dans le plus bref délai : – 1° à la délimitation des territoires des tribus ; – 2° à leur répartition entre les différent douars de chaque tribu du tell et des autres pays de culture , avec réserve des terres qui devront conserver le caractère de biens communaux ; –3° à l'établissement de la propriété individuelle entre les membres de ces douars , partout où cette mesure sera reconnu .– des décrets impérieux fixeront l'ordre et les délais dans les quels propriété individuelle devra être constituée dans chaque douar .

Art.3- un règlement d'administration publique déterminera : – 1° les formes de la délimitation des territoires des tribus ; – 2° les formes et les conditions de leur répartition entre les douars et de l'aliénation des biens appartenant aux douars ; – les formes et les conditions sous lesquelles la propriété individuelle sera établie et le mode délivrance des titres .

(1) Sénatus-consulte du 22 avril 1863 , in. Rodolphe dareste : de la propriété en Algérie loi du 16 juin 1851 et sénatus-consulte du 22 avril 1863 , deuxième édition , challamel ainé libraire éditeur , paris , 1864 , pp.240-244 .

163

Art.4.– les rentes , redevances et prestations dues à l'état par les détenteurs des territoires des tribus continueront à être perçues comme par le passé , jusqu'à ce qu'il en soit autrement ordonné par des décrets impérieux rendus en la forme des règlements d'administration publique .

Art.5.– sont réservés les droits de l'état à la propriété des biens du beylik et ceux des propriétaires des biens melk .– sont également réservés le domaine public tel qu'il est défini par l'article 2 de la loi du 16 juin 1851 , ainsi que le domaine de l'état , notamment en ce qui concerne les bois et forêts , conformément à l'article 4 , paragraphe 4 , de la même loi .

Art.6.– le second et le troisième paragraphe de l'article 14 de la loi du 16 juin 1851 , sur la constitution de la propriété en Algérie , sont abrogés ; néanmoins ; la propriété individuelle qui sera établie au profit des membres des douars ne pourra être aliénée que du jour où elle aura été régulièrement constituée par la délivrance des titres .

Art.7– il n'est pas dérogé aux autres dispositions de la loi du 16 juin 1851 , notamment à celles qui concernent l'expropriation pour cause d'utilité publique et le séquestre

[11] عبد الحفيظ قبايلي ، المرجع السابق ، ص 180

سناتوس كونسيلت 14 جويلية 1865 الخاص بوضعية الأشخاص و التجنيس في الجزائر

Sénatus-consulte du 14 juillet 1865 [1]

état des personnes et naturalisation en Algérie

Art.1 — l'indigène musulman est français néanmoins il continuera d'être régi par la loi musulman.– il peut être admis à servir dans les armées de terre et de mer . il peut être appelé à des fonctions et emplois civils en Algérie.– il peut sur sa demande , être admis a jouir des droits de citoyen français ; dans ce cas , il est régi par les lois civiles et politiques de France .

Art.2— l'indigène israélite est français ; néanmoins il continue à être régi par son statut personnel. — il peut être admis a servir dans les armées de terre et de mer . il peut à servir dans les armées de terre et de mer . il peut être appelé à des fonctions et emplois civils en Algérie. — il peut , sur sa demande , être admis à jouir des droits de citoyen français ; dans ce cas , il est régi par la loi française .

Art.3— l'étranger qui justifie de trois années de résidence en Algérie peut être admis à jouir de tous les droits de citoyen français.

Art.4— la qualité de citoyen français ne peut être obtenue, conformément aux art. 1, 2, et 3 du présent sénatus-consulte , qu'à l'âge de 21 ans accomplis ; elle est conférée par décret impérial rendu en conseil .

Art.5— un règlement d'administration publique déterminera :
-1° les conditions d'admission, de service et d'avancement des indigènes

[1] sénatus-consulte du 14 juillet 1865 , in. M.P de ménerville : dictionnaire de législation algérienne , 3ème volume ,op.cit, pp.151- 159.

165

musulmans et des indigènes israélites dans les armées de terre et de mer ;
- 2° les fonctions et emplois civils auxquels les indigènes peuvent être nommée en Algérie ;
- 3° les formes dans les quelles seront instruites les demandes prévues par les art. 1 , 2 , et 3 du présent sénatus-consulte .

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر و المراجع

المعاجم :

1. صحراوي كمال، **معجم المقاومة الجزائرية منذ بداية الإحتلال حتى منتصف القرن 19 شخصيات أماكن أحداث معارك**، Alpha doc، الأردن ، 2020.I

المصادر :

باللغة العربية :

2. حمدان بن عثمان خوجة، **المرآة**، تق، تع، تح، محمد العربي الزبيري، منشورات ANEP ، الجزائر، 2006م.

3. الزبيري محمد العربي، **مذكرات أحمد باي وحمدان خوجة وبوضربة**، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر ،1981م

بالغة الفرنسية :

4. Anonyme ,**Procès –verbaux et rapports de la commission d'Afrique instituée par ordononse du rois du 12 décembre 1833**, l'imprimerie royale , 1834.
5. Achille(Fillias), **Histoire de la conquête et de la colonisation de l'Algérie 1830-1800** , Arnauld de versse ,paris 1860 .
6. Le Duc De *** : (M) , **de Louis XVIII Mémoires**, Bruxelles,1833
7. De Saint-Félix : (René) , le voyage de S.M. l'Empereur Napoléon III En Algérie ,grande libraire Napoliéonne , paris , 1865.
8. De Baudicour: (Louis) ,**La colonisation de l'Algérie ses éléments, commissionnaires pur l'Algérie**, les colonies l' orent, Paris,1856.
9. Faucon (Narcisse) , **livre d'or de l'algérie Histoire politique militaire administratif**, tome 1er , Boigraphie .1
10. Fourmestraux (EUG) **: les idées napoléoniennes challamel ainé**, libraire-éditeur, paris, 1874.
11. GABRIEL (ROUQUEROL). **Eexpédition de 1830 la prise d'Alger**

12.Jules (Ferry), **l'Algérie organisation politique et administrative**, Justice Séaorte voyage de la délégation des questions Algérienne, Rothschild ,Paris , 1860.

13.M. (Miel) ,**Histoire dusacre de Charles X** ,dans ses rapport CLF PANCKOUCKE ,Paris .

14.FOUCHER (M.VICTOR) , **Bureaux arabes** ,Englerie lbraire international de l'agriclture et de la colonisation , paris , 1858 .

15.[11] Le D F QUESNOY **, l'Armée D'Afrique depuis la conqète d'Alger** , Librairie furne , Paris . 1860.

المراجع :

أولا : الكتب :

16. أجيرون شارل روبير، **تاريخ الجزائر المعاصر**، تر: عيسى عصفور، منشورات عويدات، د.ب ، 1982م.

17. بوضرسياية بوعزة، **سياسة فرنسا البربرية في الجزائر**، وإنعكاساتها على المغرب العربي، دار الحكمة، الجزائر، 2010م.

18. بوعزيز يحيا، **سياسة التسلط الإستعماري والحركة الوطنية الجزائرية** 1830م 1954م، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007 م .

19. بلاح بشير، **تاريخ الجزائر المعاصر 1830م 1989م**، ج1، دار المعرفة، الجزائر 2006.

20. خديجة بقطاش، **السياسة التبشيرية في الجزائر1830 .1871م**، دحلب، د.ب، 2006م.

21. زوزو عبد الحميد، **نصوص ووثائق في تاريخ الجزائر المعاصر 1830م / 1900م**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 2007م.

22. سعد الله أبو القاسم، **تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية**، ج1، عالم المعرفة، الجزائر، 2009 م

23. سعد الله أبو القاسم، **محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث بداية الإحتلال**، عالم المعرفة، الجزائر، 2009م

24. العسلي بسام، **المريشال بيجو 1784 1849م**، ط 2، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1983م.

25. عميراوي حميدة، **جوانب من السياسة الفرنسية وردود الفعل الوطنية في قطاع الشرق الجزائري (بداية الإحتلال)**، دار البعث للنشر والتوزيع ، الجزائر، 1984م.

26. فركوس صالح، **إدارة المكاتب العربية والإحتلال الفرنسي**، البصائر الجديدة للنشر والتوزيع، 2013.

27. قداش محفوظ، **الجزائر الجزائريين 1830م 1954م**، تر محمد المعراجي، منشورات ANEP.، 2008.

28. بوحوش عمار، **التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962م**، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 1997م .

29. عمر عبد العزيز عمر، القوزي محمد علي ، **دراسات في تاريخ أوروبا الحديث والمعاصر**، دار النهضة العربية، بيروت 1999م.

30. عميراوي حميدة، **دور حمدان خوجة في تطور القضية الجزائرية 1827م 1840م**، دار البعث، قسنطينة، 1887م .

31. مناصرية يوسف, **مهمة ليون روش المغرب 1832م 1847م**، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1990م.

32. نوشي أندري، وآخرون، **الجزائر بين الماضي والحاضر**، تر، رابح ومنصف عاشور، ديوان المطبوعات الجامعية، باريس 1960م .

ثانيا : الأبحاث الأكاديمية :

33. بقبق الزهرة، **الأمير عبد القادر في الأسر 1849م 1852م** , رسالة غير منشورة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير , معهد التاريخ، وهران، 2010/2009 .

34. بن فطيمة يحيا، **السياسة الإدارية الفرنسية وآثارها على المسلمين الجزائريين في عمالة قسنطينة (1837م 1900م)**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة قسنطينة 02، قسنطينة 2021.2022م.

35. بن شيخ علي، **تطبيق السيناتيس كونسيلت 22 أفريل 1863 في منطقة القبائل جرجرة** رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجيستار قسم اللغة والثقافة الأمازيغية 2003/2002م

36. بومزو عز الدين، **الضباط الفرنسيون الإداريون في إقليم الشرق الجزائري إرنست مرسييه نموذجا**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير، جامعة منتوري، قسنطينة، 2007-2008م .

37. حباش فاطمة، **المكاتب العربية ودورها في المد الإستعماري بالغرب الجزائري 1844م 1870م**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة وهران، وهران، 2013-2014 .

38. زقب عثمان، **السياسة الفرنسية في الجزائر 1830م 1814م (دراسة في أساليب السياسة الإدارية)**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه العلوم في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الحاج لخضر باتنة، ، الجزائر، 2014-2015.

39. قبايلي عبد الحفيظ، **السياسة الإدارية الفرنسية وآثارها على المسلمين الجزائريين، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير**، جامعة 8ماي 1945م، قالمة , 2013-2014 .

40. هواري مختار، **سياسة الإدارة الإستعمارية الفرنسية تجاه بعض العائلات المتنفذة في الجنوب القسنطيني 1837م –1870م** ، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجيستار، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2008–2009 .

باللغة الفرنسية :

41. Jacques BUDIN**, Colonisation, acculturation et resistances :la region de bone (Annaba-Algerie) de 1832 a 1914**, Universite d'aix marseille, France, 2017.

: المجلات والدوريات :

42. إيبرير حمودي، "**الهوية الوطنية الجزائرية من خلال السياسة الاستعمارية الفرنسية في عهد نابليون الثالث 1870/1852**"، مجلة المقدمة للدراسات الإنسانية، والإجتماعية المجلد 6، العدد 1، 2018 .

43. بولحية نور الدين، " **الاستعمار الكلاسيكي وجرائمه في حق الشعوب الاستعمار الفرنسي للجزائر أنموذجا**"، مجلة أفاق علمية، مجلد 10 ,العدد 01، 2022م.

44. بلعزوز العربي، "**تأثير الحملة التنصيرية على اليتامى الجزائريين خلال المجاعات 1876م 1868م**"، مجلة عصور الجديدة، المجلد 09، العدد، 01، 2019 م.

45. بورغدة رمضان، "**الأقضية القمعية الإستثنائية والعقوبات الخاصة بالأهالي المسلمين في الجزائر المستعمرة خلال القرن 19**" مجلة العلوم الإنسانية، العدد 29 ،جوان 2008.

46. بوطيبي محمد، "**مقاومة بايلك التيطري للاحتلال الفرنسي 1830–1840**"، مجلة الدراسات التاريخية، المجلد 06، العدد 08، 2019 .

47. حمامي عز الدين، "**فشل القوات الفرنسية بقيادة الماريشال كلوزيل في احتلال مدينة البليدة قراءة في وثيقة مترجمة**"، مجلة الدراسات التاريخية العسكرية، المجلد 08، العدد 4، 2012.

48. حميدة عميراوي، "**السياسة الإدارية الفرنسية في الشرق الجزائري من خلال مشروع لويس بلانكي**"، مجلة المصادر، المجلد 4، العدد 01، 2002 م.

49. حسين الحاج مزهورة ، "**مشروع المملكة العربية لنابليون الثالث في الجزائر ، 1852م -1870م** "، Route education et social science journal ، المجلد 07 ، العدد 01، 2020م ،

50. سلاماني عبد القادر، " **سياسة الأرض المحروقة وأثرهاعلى المقاومة الشعبية الوطنية بقيادة الأمير عبد القادر 1830-1874**""، مجلة دراسات، ، مجلد07، العدد03. 2018.

51. سلاماني عبد القادر، "**مواقف سكان الغرب الجزائري من الاحتلال الفرنسي لمدينة وهران 1830/1832م**"، مجلة الساورة للدراسات الإنسانية والإجتماعية، المجلد06، العدد 01، 2020م.

52. سلاماني عبد القادر، "**دور المكاتب العربية في توطيد دعائم الإستعمار**" ، مجلة البدر، مجلد 3، ، العدد 03، 2011م.

53. فركوس صالح ، "**الإدارة الفرنسية والمجتمع الجزائري 1830م -1844م**"، **مجلة حوليات جامعة قالمة**، المجلد 01، العدد 01، 2007.

54. قرين مولود، "**أضوء على أفكار بعض أصدقاء الأهالي ونظرتهم للمشكلة الجزائرية في أواخر القرن 19 وبداية القرن 20م** ,مجلة حوليات التاريخ والجغرافيا ,المجلد 7 , العدد 1, 2018م.

55. مزيان سعيدي، "**التأصيل التاريخي للمقاومة العسكرية لسكان منطقة القبائل للإستعمار الفرنسي 1830م 1851م** "، مجلة المصادر، المجلد 12، العدد 1، 15 أفريل 2010.

المواقع الإلكترونية :

56: http / gallica .bnf .fr

57: Http /:Moidoo3.com

ملخص :

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على أحد أهم المواضيع في تاريخ المغرب العربي المعاصر والمتمثلة في الإدارة الفرنسية والمسلمين الجزائريين خلال فترة الحكم العسكري .إذ كانت مهمة إدراج إدارة ناجحة في المستعمرة الجزائرية الجديدة من أهم التحديات التي واجهت القادة والحكام العامون العسكريون، بل وإدارة المتروبول ذاتها، فقد إحتوت الدراسة على عرضا مرتبا ترتيبا كرونولوجيا ، لمعرفة مختلف العوامل المؤثرة في إدارة الجزائر والمتمثلة في العامل الزمني وعامل الوضع السياسي في فرنسا الذي كان يؤثر تأثيرا مباشرا على الإدارة في الجزائر، حيث أن أولى المراحل الإدارية في الجزائر لم تكن لتسمى مرحلة التردد، لولا أن فرنسا لم تكن قد شهدت ثورة غيرت الأسرة البوربونية الحاكمة في جويلة 1830 . قد تناولت الدراسة أمثلة كثيرة من هذا النوع ومحاولة إستنتاج علاقتها بالوضع الإداري في الجزائر ،مع التركيز على المراسيم الملكية والقرارات والوزارية التي كانت تصدر من فرنسا لغرض تنظيم الإدارة في الجزائر خاصة مرسوم 22 جويلية 1834 و مرسوم 15 أفريل 1845م فضلا عن شخصية حكام فرنسا (سواء أكان ملكا أو رئيسا أو إمبراطورا) التي كانت بارزة من خلال هذه القرارات والمراسيم، خاصة فيما يتعلق بالإمبراطور لويس نابليون الثالث . الذي عرفت عنه مبادراته الارتجالية وكانت المبادرة الأجرأ على الاطلاق هي إقباله على إلغاء الحكم العسكري وإسناد إدارة الجزائر لوزارة الجزائر والمستعمرات والتي لم يلبث حتى ألغاها ليعلن بعدها مشروع المملكة العربية ويتبعه بالقانون المشيخي سيناتيس كونسيلت. كذلك عامل شخص القادة والحكام العامون وسياستهم إذ تميز كل حاكم عام بشخصية جعلته ينتهج سياسة معينة ستؤثر حتما على الإدارة باعتباره يمثل قمة الهرم الإداري للإدارة العسكرية في الجزائر والإدارات القاعدية من مديريات الشؤون العربية والمكاتب العربية، جميعها تنتظر الأوامر منه ولا تملك سوى التطبيق. كما ركزت هذه الدراسة على المكتب العربي باعتباره الهيئة التي تسيرها فئات

منتقاة من الأهالي كالحضر والعائلات الكبرى ورؤساء القبائل كي تتمكن الإدارة الفرنسية من ضم نفوذهم الواسع إلى نفوذها وتدير الأهالي عن طريقهم، فضلا عن المهام العسكرية المتمثلة في إخضاع الأهالي عسكريا عبر هؤلاء الإداريون المدمجين في هذه المكاتب، والمهام الاستعلامية التي سمحت للإدارة الفرنسية بالتغلغل في المستعمرة وكشف نقاط ضعف القبائل الثائرة، كذلك المهام الاقتصادية المتمثلة إستخلاص الضرائب بأنواعها والجبايات مع التركيز على إقليم الشرق الجزائري.

Abstract:

This study aims to shed light on one of the most important topics in the contemporary history of the Maghreb, which is the French administration and the Algerian Muslims during the period of military rule. The task of integrating a successful administration in the new Algerian colony was one of the most important challenges faced by the military leaders and general rulers, and even the Metropol administration itself, The study contained a chronologically arranged presentation to know the various factors affecting the administration of Algeria, represented in the time factor and the factor of the political situation in France, which had a direct impact on the administration in Algeria, Since the first administrative stages in Algeria would not have been called the stage of hesitation, had it not been that France had not seen a revolution that changed the ruling Bourbon family in July 1830. The study dealt with many examples of this kind and try to elicit their linkage to the administrative situation in Algeria with a focus on royal decrees and ministerial and decisions that were issued by France for the purpose of organizing administration in Algeria, especially the decree of July 22, 1834 and the decree of April 15, 1845 AD, as well as the personality of the rulers of France (whether it was aking or president or emperor) that was prominent through these resolutions and decrees, Especially with regard to Emperor Louis Napoleon III, who was known for his improvisational initiatives. Where his boldest initiative was his desire to coming up to abolish the military rule and assign the administration of Algeria to the Ministry of Algeria and the Colonies, which he soon abolished, to announce the Arab Kingdom project, followed by the Presbyterian law Senatis Consult, Also the factor of the personality of the general leaders and rulers and their policy, as each governor-general was distinguished by a personality that made him pursue a certain policy that will Necessarily affect the administration since it represents the peak of the administrative hierarchy of the military administration in Algeria and the basic administrations of Arab affairs directorates and Arab offices. They are all waiting for his orders and they only must to app.

This study also focused on the Arab Office as the body run by selected groups of people, such as urban residents, large families, and tribal chiefs, so that the French administration could incorporate their wide influence into its own and manage the people through them, as well as the military tasks of subjugating the people militarily through the people who are integrated into

these offices. And the informational tasks that allowed the French administration to penetrate the colony and expose the weaknesses of the rebellious tribes, as well as the economic tasks of extracting all kinds of taxes and levies with a focus on the eastern Algerian region.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
شكر وتقدير	
إهداء	
خطة البحث	
قائمة المختصرات	
مقدمة	**10-1**
الفصل الأول: الإدارة الفرنسية والمسلمين الجزائريين في فترة التردد 1834/1830	
تمهيد	**12**
أولا : الإدارة الفرنسية والمسلمين الجزائريين في عهد "دوبرمون " 1830 م	**14**
ثانيا :الإدارة الفرنسية والمسلمين الجزائريين في عهد "كلوزيل" 1831/1830	**22**
ثالثا :الإدارة الفرنسية والمسلمين الجزائريين في عهد برتيزين 1831م	**27**
رابعا: الإدارة الفرنسية والمسلمين الجزائريين في عهد دوق دورفيقو 1831م /1833م	**30**
خامسا :الإدارة الفرنسية والمسلمين الجزائريين في عهد فوارول 1833م /1834م	**35**
الفصل الثاني: الإدارة الفرنسية والمسلمين الجزائريين 1848/1834	
تمهيد:	**39**
أولا: الإدارة الفرنسية والمسلمين الجزائريين في عهد ديرلون 1834م /1835م	**42**
ثانيا :الإدارة الفرنسية والمسلمين الجزائريين في عهد كوزيل للمرة الثانية 1835م /1837م	**45**
ثالثا: الإدارة الفرنسية والمسلمين الجزائريين في عهد دامريمون 1837م	**51**
رابعا :الإدارة الفرنسية والمسلمين الجزائريين في عهد فالي 1837م /1840	**55**

خامسا :الإدارة الفرنسية والمسلمين الجزائريين في عهد بيجو 1841م /1847م	**65**
سادسا : الإدارة الفرنسية والمسلمين الجزائريين في عهد الدوق دومال 1847/1848م	**78**
الفصل الثالث: **الإدارة الفرنسية والمسلمين الجزائريين في عهد نابليون الثالث 1848م1870م**	
أولا: الإدارة الفرنسية والمسلمين الجزائريين في فترة الجمهورية الثانية 1848م /1852م	**83**
ثانيا: الإدارة الفرنسية والمسلمين الجزائريين في عهد راندون 1852م /1858م	**97**
ثالثا: الإدارة الفرنسية والمسلمين الجزائريين في عهد في فترة وزارة الجزائر والمستعمرات 1858م/1860م	**104**
رابعا :الإدارة الفرنسية والمسلمين الجزائريين في عهد بيليسي 1860م/1864م	**108**
خامسا :الإدارة الفرنسية والمسلمين الجزائريين في عهد ماك ماهون 1864م /1870م	**111**
خاتمة	**116**
قائمة الملاحق	**121**
قائمة المصادر والمراجع	**136**
ملخص الدراسة	**145**
فهرس المحتويات	**150**